المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الإقليمية

- تخصص دراسات افريقية-

مذكرة بعنوان:

التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني خلال فترة

(2009 – 2015)

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

- تخصص دراسات افريقية -

إعداد الطلبة:

▪قبريلي كمينة

إشراف الأستاذة:

▪شابي عبير

أعضاء لجنة المناقشة

د - بوضياف عبير..... رئيسة.

د- شابي عبير.....مشرفة و مقررة.

د- هارون مليكة .....مصححة.

السنة الجامعية

2016/2015

دعـــاء

اللهم إذا أعطيتني نجاحا فلا تفقدني تواضعا وإذا أعطيتني تواضعا فلا تفقدني اعتزازا بكرامتي واجعلني من الذين إذا أعطوا شكروا وإذا أوذوا صبروا وإذا أذنبوا استغفروا

اللهم لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا باليأس إذا فشلت وذكرني دائما بأن الفشل طريق النجاح فأعني

يا رب إني أتوكل عليك

اللهم علمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة وأن حب الانتقام هو أول مراتب الضعف

اللهم إذا أسأت إلى الناس أعطني شجاعة الاعتذار وإذا أساء لي الناس أعطني شجاعة العفو آمين يا رب العالمين.

شكر وعرفان

بعد الحمد و الشكر لله عز وجل الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل

المتواضع لا يسعنا في النهاية إلا أن أنسب الفضل لذويه .

فأخص بالشكر و العرفان الأستاذة القديرة المشرفة:

شايبي عبير

على قبولها الإشراف على مذكرتي هذه و كذا متابعتها الدائمة

و توجيهاتها القيمة التي أفادتني كثيرا في إنجاز هذا البحث .

كما أشكر كل من الأستاذ خواص مصطفي، والأستاذة برحو

سوميلة علي النصح والتوجيهات ،والدعم المعنوي.

وأخيرا أتقدم بشكري الجزيل لكل من ساعدني من قريب أو

بعيد.

الإهداء

أهدي ثمرت جهدي إلي أعز ما في الوجود الوالدين الكريمين

إلي أخواتي غنيمة، سامية وزوجها حليو وبناتهما الثلاثة، حياة

وزوجها إبراهيو، صبرينة، فتيحة، أنيسة.

إلي كل عائلة قبريلي و شعلال .

إلي كل زملاء الدفعة السادسة.

خطة الدراسة

مقدمة:

الفصل الأول: الإطار النظري للتعاون الدولي.

المبحث الأول: ماهية التعاون الدولي.

المطلب الأول: تعريف التعاون الدولي.

المطلب الثاني: ظروف تطور التعاون الدولي.

المبحث الثاني: مستويات ومجالات التعاون الدولي.

المطلب الأول: مستويات التعاون الدولي.

المطلب الثاني: مجالات التعاون الدولي.

المبحث الثالث: شروط وأهداف التعاون الدولي.

المطلب الأول: شروط التعاون الدولي.

المطلب الثاني: أهداف التعاون الدولي.

الفصل الثاني: الإطار الاقتصادي للتطور التعاون الجزائري الصيني.

المبحث الأول: المقاربات المفسرة للتعاون الاقتصادي الجزائري الصيني.

المطلب الأول: مقاربة القوة الناعمة.

المطلب الثاني: مقاربة الاعتماد المتبادل.

المبحث الثاني: الإطار الاقتصادي للتعاون الجزائري الصيني.

المطلب الأول: مقومات الاقتصادي الجزائري.

المطلب الثاني: مقومات الاقتصادي الصيني.

المبحث الثالث: تطور التعاونَ الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية.

المطلب الأول: مرحلة ما بعد الاستقلال من 1962 إلي 1989.

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الحرب الباردة من 1990 إلي 2008.

الفصل الثالث: واقع التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني خلال فترة (2009-2015).

المبحث الأول: التعاون التجاري بين الجزائر والصين.

المطلب الأول: المبادلات التجارية بين البلدين.

المطلب الثاني: حجم الاستثمارات بين البلدين.

المبحث الثاني: مؤشرات التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني.

المطلب الأول: قطاعات التعاون الاقتصادي بين البلدين.

المطلب الثاني: نتائج التعاون الاقتصاد علي التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الثالث: أفاق التعاون الاقتصادي الجزائري الصين.

المطلب الأول: المشاريع المنجزة في إطار التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني.

المطلب الثاني: اتفاق الشراكة الإستراتيجية الجزائرية الصينية.

الخاتمة:

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الخرائط:

الرقم	رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
01	الخريطة رقم 01	الموقع الجغرافي الصين	55
02	الخريطة رقم 02	لطريق السيار شرق – غرب	92

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01	أهم التكتلات التجارية الإقليمية.	24
الشكل رقم 02	تحسين المواليد و النمو العام في الجزائر.	43
الشكل رقم 03	تحسين الميزان التجاري الجزائري (2004-2015).	48
الشكل رقم 04	الصادرات الجزائرية من المحروقات (2014-2015).	51
الشكل رقم 05	الصادرات الجزائرية خارج المحروقات (2014 -2015).	51
الشكل رقم 06	الناتج المحلي الإجمالي لأكبر اقتصاديات العالم.	60
الشكل رقم 07	أهم الدول الإفريقية المستوردة من الصين.	67
الشكل رقم 08	التواجد الاقتصادي الصيني في الجزائر.	76
الشكل رقم 09	تحسن في التجارة الخارجية الجزائرية.	77

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01	الفرضيات الأساسية للنظريات الواقعية الليبرالية البنائية.	15
الجدول رقم 02	تطور احتياط الصرف في الجزائر في فترة (1999-2000).	47
الجدول رقم 03	المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر في فترة (2006-2012)	50
الجدول رقم 04	المؤشرات الاقتصادية للصين خلال فترة 1993- 2010.	59
الجدول رقم 05	المؤشرات الاقتصادية الكلية للصين خلال 2009-2010.	61
الجدول رقم 06	قيمة الواردات و الصادرات بين الجزائر و الصين بالدينار الجزائري.	68
الجدول رقم 07	مبادلات الصين مع 12 من شركائها الأفارقة.	74
الجدول رقم 08	إحصائيات الميزان التجاري بين الجزائر و الصين (2006-2012).	75
الجدول رقم09	جنسية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال 2002-2010.	81
الجدول رقم 10	الناتج الإجمالي المحلي للقطاعات الاقتصادية في الجزائر.	94

الملخص

يعتبر التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني نموذجا للتعاون فيما بين الدول النامية من أجل تحقيق التنمية، خاصة وأن العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والصين عرفت كثافة وتطورا كبيرين في العقد الأخير لم تشهدها من قبل، فبعدما كانت الصين الممون الثاني للجزائر عام 2009، أصبحت في 2013 الممون الأول بمبادلات تجارية تقارب 8 مليار دولار أمريكي، وبحجم استثمارات قاربت 14 مليار دولار في ظرف ثمانية سنوات خاصة في قطاع البناء، وبهذا تكون الجزائر ثاني سوق للشراكات المقاولاتية الصينية في إفريقيا.

تسعي الجزائر من خلال تعزيز تعاونها الاقتصادي للاستفادة من الخبرات الصينية، لدفع عجلة التنمية من خلال الكفاءة والسرعة وقلت التكلفة التي تتميز بها الشركات الصينية في تنفيذ المشاريع التنموية، في حين تحتاج الصين لتمويل اقتصادها بموارد الطاقة التي تزخر بها الجزائر، في المقابل تستفيد الأخيرة من نقل التكنولوجية والمساعدات الفنية اللازمة للتنمية الاقتصادية بناءا علي مبدأ التعاون المتكافئ رابح – رابح، وهذا ما سمى بالتعاون الاقتصادي الجزائري الصيني في عام 25 ماي 2014 إلي شراكة إستراتيجية شاملة.

ويندرج المنتدى الاقتصادي الجزائري الصيني حول التجارة والاستثمارات، ضمن آليات تدعيم الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين البلدين لفترة (2014– 2018)، أين يطمح الطرفين من خلال هذه الخطة تشجيع التعاون الاقتصادي فيما بينهما، لتوجيه المبادلات التجارية نحو شراكات للإنتاج المشترك، وتنويعها لتشمل كافة المجالات خاصة منها الصناعة والمناجم.

Asewzel

anmireg ademsan gar n tmurt lezayer ak t murt n cinwa damedya gar n tmura di ddunit di taggara bdent ar taneflit n tidet ,arnu daghen tamaqant tademsant gar snat n tmura tetwasen s xila n Tanesszi ak taneflit deg mrax i seggasen ayi imegura arnuyas yela usejhed n uzenzi deg ayda I tughal cinwa tamenzut des sekcem n sel3a ar lezayer si 2009 , di 2013 tughal daghen tamenzu ded sniret n tdamsa (swap qriv 8 imelyaren n dollar) arnu y as amsirew d win yebden ar 14 imelyaren n dollar di 8 isegasen abaada ded agzum n levni s waka itughal lezayer tamurt tis snat di suq n cinwa di lem3awna n tkebaneyin di tefriqt.

Ihi susejhed lem3awna n tdamsa gar snat n tmura tekat iwaken ula d netat atawi tarmit sghur cinwa bacu atevnu tamurt is ula d netat .ayen it xedem cinwa di tmurt lezayer ama deg se3jel negh di suma ak daghen di tawilat timaynutin n isenfaren iwaken ula d netat atesejhed tadamsa y nes. Am3iwen ayi far n snat n tmura d win igevnan f rveh-rveh isnat tamewin arnuyas daghen di tawala gar (2014-2018) s nat tamewit katent iwaken adyeli um3awen di tamiwin yemxalafen ama di tdamsa ak deg Amguran d w amghiz.

Résumé

La coopération économique algéro-chinoise est un modèle de coopération entre les pays, afin de parvenir à rythme de développement qui puisse permettre à l'Algérie de s'inscrire dans le mouvement global du monde et de ses transformations, d'autant plus que les relations économiques entre l'Algérie et la Chine, connaît une grande densité et se sont considérablement développées et améliorées durant dernière décennie et ont atteint un niveau jamais atteint auparavantm, Le chiffre de commerce extérieur a beaucoup augmenté en faisant de la Chine le deuxième fournisseur de l'Algérie en 2009 et qui est devenu en 2013 le premier traiteur commercial avec près de 8 milliards $US, un partenariat où la taille des investissements atteint près de 14 milliards $ en huit ans, surtout dans le secteur de la construction, Ainsi, l'Algérie devient le deuxième marché pour les partenaires entrepreneurs chinois en Afrique.

L'Algérie à travers le renforcement de la coopération économique, cherche à bénéficier de l'expérience et de l'expertise chinoises, pour accélérer le développement grâce à l'efficacité, la vitesse et le coût qui caractérisent les entreprises chinoises dans la mise en œuvre des projets de développement, alors que la Chine a besoin, pour renforcer son économie énergétique, des ressources qui abondent en Algérie. En revanche, le récent transfert de bienfaits de l'assistance technologique et technique pour le développement économique fondé sur le principe de la coopération gagnant-gagnant, l'Algérie et la Chine ont promu la coopération économique algérienne chinoise, le 25 mai 2014 en partenariat global stratégique.

Lors du Forum économique algéro-chinoise sur le commerce et les investissements, un mécanisme a été adopté dans le but du renforcement du partenariat bilatéral stratégique global pour la période de (2014 - 2018). Un mécanisme grâce auquel les parties contractantes espèrent encourager la coopération économique entre eux, afin de guider le commerce vers un partenariat diversifié pour la production conjointe, une diversification qui permettra d'inclure tous les domaines privés y compris l'industrie et des mines.

Abstract

Chinese-Algeria economic cooperation is a model for cooperation among developing countries in order to achieve development, especially in the last decade where the economic relations between Algeria and China known a density and a development has not seen before, after been the second supplier of Algeria in 2009 , it became the first commercial caterer swaps in 2013 with 8 billion $ US, and $ 14 billion in the construction sector the size of investments in eight years, and this is Chinese's second market for entrepreneurial partnerships in Africa.

Algeria seeks through the strengthening of economic cooperation to benefit from Chinese expertise and to accelerate development through efficiency, speed, and the low cost which is characterized by Chinese companies in the implementation of development projects, while China needs to finance its economy energy that abound in Algeria resources, on the other hand, to transfer technological and technical assistance for Algerian's economic development, based on the principle winner – winner cooperation , that what expand the Chinese Algerian economic cooperation in May 25, 2014 into strategic comprehensive partnership.

The Chinese Algerian Economic Forum of trade and investments is a way for strengthening the comprehensive strategic bilateral partnership for the period (2014- 2018), where aspiring to encourage economic cooperation between them, to guide trade towards partnerships for more production cooperation, and diversifying to include all private areas especially industry and mines.

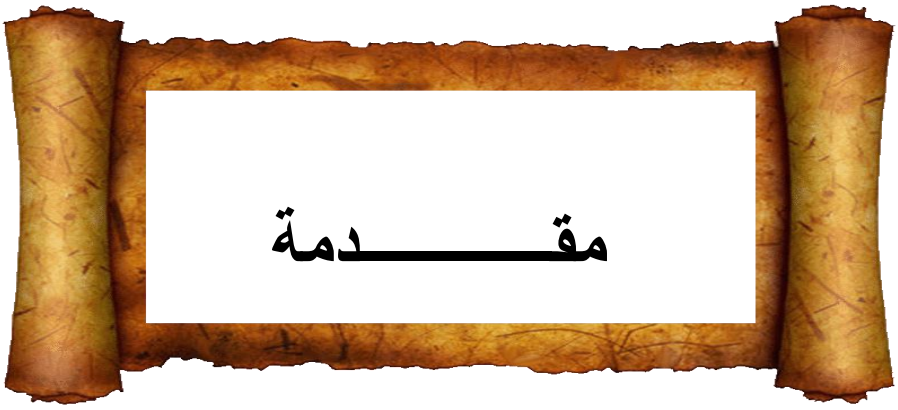
مقـــــــــدمة

مقدمة

أفرزت التطورات الدولية مع نهاية الحرب الباردة تحولات عميقة في النظام العالمي، برزت فيها أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية، هذه التحولات فرضت علي الدول النامية حتمية الدخول في تعاون دولي من أجل التنمية، وهي الميزة التي ميزت العلاقات الدولية بعد إعلان الأمم المتحدة عن أهداف الألفية الثالثة، أين يتطلب تحقيق التنمية تعزيز التعاون المالي والتقني، خاصة وأن اقتصاديات الدول أصبحت متشابكة مع النظام الاقتصادي العالمي، بفعل العولمة والاستخدام الفعال لفرص التجارة، والاستثمارات والمساعدات الإنمائية التي توفرها كمحرك للتنمية، ومن جهة أخري بروز قوي اقتصادية أو ما يسمى الدول الصاعدة، التي أصبح لها وزن كبير في الساحة الدولية، ما سمح بظهور قطب جديد للتعاون الدولي من أجل التنمية بين دول الجنوب، بعدما كانت العلاقات المهيمنة عليه محصورة بين دول الشمال ودول الجنوب لأكثر من نصف قرن دون أن يكون لها أثر علي تنمية الجنوب، ومن أهم هذه الدول الصاعدة، نجد الصين التي شهدت نموا اقتصاديا أيقض فيها طموحا للنفوذ العالمي، لهذا كانت وجهتها الأولي دول الجنوب بحكم الخلفية التاريخية التي تربطها بها، حيث وجهت إستراتيجيتها في العقد الأخير نحو إفريقيا، ونجاح التواجد الصيني فيها عائد إلي غياب المشروطية السياسية في مشاريعها واستثماراتها الاقتصادية، واعتمادها لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وجهودها المبذولة لتدعيم التعاون الاقتصادي مع الدول الإفريقية واستخدام القوة الناعمة.

ولعل الأهمية الإستراتيجية للجزائر باعتبارها دولة مهمة في العالم العربي وفي إفريقيا وفي المنطقة الأورومتوسطية، وكعضو نشط في دول العالم الثالث، يفسر تطور التعاون الثنائي بين الجزائر والصين في مختلف المجلات خاصة منها الاقتصادية والتجارية، والاهتمام الكبير الذي تحضى به الجزائر من خلال الدعم المادي والمعنوي الذي قدمته الصين للجزائر إبان الثورة التحريرية واستمرار هذا الدعم والتبادل لفترة ما بعد استقلال، لاسيما الموقف الجزائري والدور الذي لعبته في استعادة الصين لمقعدها في الأمم المتحدة، وقد شكلت هذه المرجعية التاريخية دافعا قويا لتعزيز وتقوية العلاقات بين الطرفين في كافة المجالات السياسية، العسكرية،الأمنية، الثقافية والعلمية خاصة منها الاقتصادية، فمن الناحية السياسية استمرار كل طرف في دعم قضايا السياسية الخارجية للطرف الآخر.

أما من الناحية الاقتصادية كان اهتمام الصين بالجزائر يدخل في إطار سد احتياجاتها المتزايدة علي موارد الطاقة، بالإضافة إلى إيجاد منافذ لسلع الصينية في الأسواق الجزائرية، وتمكين الشركات الصينية من فرص الاستثمار فيها، حيث لقيت الاستثمارات الصينية في الجزائر ترحيبا كبيرا من طرف الحكومة الجزائرية ومن طرف المواطن الجزائري، أين عرفت المبادلات التجارية بين البلدين زيادة في الحجم لتصبح الصين ابتداء من 2009 ثاني ممول للجزائر، وفي 2013 أول ممول لها، ما ساعد الجزائر في التقليل من احتكار وهيمنة القوى الغربية على اقتصادها، لاسيما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى زادت الجزائر من اتفاقات الشراكة مع الصين في العديد من المجالات الاقتصادية منها الطاقة، لرفع قدرتها علي إنتاج النفط وجذب الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال، ولعل ما زاد اهتمام الصين بالجزائر كمصدر من مصادر الطاقة للاقتصاد الصيني، ارتياحها واستعدادها للعمل وفق النصوص التشريعية والتنظيمية للجزائر في باب الاستثمارات والتجارة الخارجية، كل هذا أسس أرضية مناسبة تتقاسم فيها الإرادتين الجزائرية والصينية الحصص الأوفر وفقا لمصالح مشتركة ومنافع متبادلة، والتي توجت بتوقيع العديد من الاتفاقيات كان أبرزها اتفاقيات لتطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين في مجالات التجارة والاستثمارات، وإعطاء دور أكبر للشركات الصينية في إنجاز مشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائرية خارج مجال الطاقة، والسمو بهذا التعاون في ماي 2014 إلي شراكة إستراتيجية شاملة، لتوسيع التعاون ليشمل مختلف المجالات، وتفعل فيها اتفاقيات سبق التوصل إليها في مجالات الصناعة والاتصالات والبحث العلمي، كما أن أهمية الصين تظهر كميدان لتنويع وتوسيع البدائل المتاحة أمام الجزائر في إطار التحولات العالمية الراهنة وميدان لتنويع الاقتصادي للاستثمارات والاستفادة من نقل التكنولوجيا والخبرات.

أولا: إشكالية الدراسة:

إن التعاون الاقتصادي فرصة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاستفادة من التجربة الصينية في هذا الميدان، كونه يتسم بدرجة عالية من الفعالية والسرعة في تنفيذ المشاريع بأقل تكلفة والذي يكون متبوعا بنقل للتكنولوجيا، ولا يقتصر فقط على تسويق المنتجات وجلب الاستثمارات بين الدول في إطار علاقات ثنائية أو متعددة الأطراف.

وعلى هذا الأساس نطرح التساؤل الرئيسي في بحثنا هذا والمتمثل في: **ما هو واقع التعاون الاقتصادي بين الجزائر والصين، والي أي مدي يساهم هذا التعاون في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟**

و يقودنا هذا التساؤل إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو العامل الأساسي في التعاون الدولي؟
2- إلي ماذا يستند التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني؟
3- فيما تتجلى مظاهر التعاون الاقتصادي بين الجزائر والصين؟
4- إلى أي مدى تحقق التعاون الاقتصادي بين الجزائر والصين؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية والتي ستكون منطلقا للدراسة:

الفرضية الرئيسية:

- تعزيز التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

بالإضافة إلي الفرضيات الفرعية:

1- يكمن التعاون الدولي في العامل الاقتصادي بهدف تحقيق المصالح المشتركة.
2- يعود التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني إلى المرجعية التاريخية والمقومات الاقتصادية.
3- التعاون الاقتصادي بين الجزائر والصيني يتجلي في المبادلات التجاري والاستثمارات.
4- تطور التعاون الاقتصادي بين الجزائر والصين إلي شراكة إستراتيجية شاملة.

ثالثا: أهمية الدراسة:

يشكل موضوع التعاون في المجال الاقتصادي أهمية كبيرة من الناحية العلمية والعملية ذلك لأسباب أهمها:

1- التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني أحد أهم المواضيع الجديرة بالدراسة والبحث، وتكتسب هذه الأهمية للاعتبارات التالية :

2- كونه يعني الدولة الجزائرية وهي منطقة جغرافية وحضارية وهي أحد الدول المحورية في القارة الإفريقية التي تلعب دور هام في الإستراتيجية الصينية في إفريقيا.

3- الأهمية المتنامية التي يوليها المجتمع الدولي للتعاون الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية المشتركة.

4- لأنه لا غنى لأي دول عن الدخول في علاقات ترابط تعاونية مع غيرها من الدول خاصة تلك العلاقات القائمة على المصلحة المشتركة في تحقيق تنمية اقتصادية.

5- الازدهار الذي شاهدة التعاون الاقتصادي الجزائري الصينية بداية من سنة 2009.

لكل هذه الأسباب كان من اللازم تسليط الضوء على التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني وانعكاساته على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

رابعا: أهداف الدراسة:

1- الأهداف العلمية:

- توضيح نتائج التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تفسير طبيعة التعاون الجزائري الصيني وأهميته في المجال الاقتصادي.

2- الأهداف العملية:

- تبيان مكانة التعاون الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية.
- إبراز أهم التطورات التي عرفها التعاون الاقتصادي بين البلدين حتى وصله إلى مرتبة الشراكة الإستراتيجية الشاملة.

خامسا: مبررات اختيار الموضوع:

جاء اختيار موضوع التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني كموضوع للدراسة انطلاقا من الدوافع الشخصية و الموضوعية التي تتمثل في ما يلي:

1- **المبررات الذاتية:** الموضوع يدخل في تخصص الباحث العلمي "دراسات افريقية".

- الاهتمام الشخصي بتطور التعاون الاقتصادية بين الجزائر والصين خلال السنوات الماضية.

- الاهتمام بكل ما يتعلق بقضايا التنمية الاقتصادية في الجزائر، في ظل تزايد الحضور الصيني في القارة الإفريقية.

2- **المبررات الموضوعية:** التطور الملحوظ الذي شاهدته العلاقات الجزائرية الصينية في المجال الاقتصادي و التي توجت باتفاق الشراكة الإستراتيجية الشاملة في ماي 2014.

- أهمية الجزائر للصين كدولة محورية لتغلغل في إفريقيا وأسواقها.

- المساعي الجزائرية لتوطيد العلاقات التجارية وجلب الاستثمارات الصينية.

سادسا : حدود الدراسة:

1- المجال ألزماني: سنقوم بالتركيز على فترة (2009- 2015) وهي الفترة التي شهدت تطور التعاون الاقتصادي

2- بين الجزائر والصين، ولكن هذا لا ينفي التطرق للخلفية التاريخية للعلاقة بين البلدين.

2- **المجال المكاني:** حيث سنقوم بالتركيز على الجزائر والصين كدولتين طموحتين لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينهما.

سابعا: مناهج الدراسة:

من أجل معالجة هذا الموضوع والحصول علي النتائج المرجوة سنعتمد علي الناهج التالية:

1. **المنهج التاريخي** : الذي يقوم علي تتبع الظاهرة، ويهدف إلي تفسير الأحداث والكشف عن العوامل التي أدت إليها والنتائج التي تمخضت عنها، وقد تم اعتماد المنهج التاريخي في هذه الدراسة لدراسة مراحل تطور التعاون الاقتصادي بين الجزائر والصين، والخلفية التاريخية لها.

2. **المنهج الوصفي:** يقوم هذا المنهج بوصف الظاهرة وتفسيرها من خلال تحديد ظروفها وأبعادها والحقائق المرتبطة بها قصد الوصول إلي الاستنتاجات والاستدلالات، واعتماده من خلال وصف التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني والسماح ببيان واقع الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين البلدين، وما تم تحقيقه وتجسيده علي ارض الواقع من خلال إبراز أهم المشاريع المنجزة.

3. **المنهج التحليلي:** وقد تم اعتمده من خلال تحليل طبيعة التعاون الاقتصادي القائم بين الجزائري والصيني بتوضيح النسق الذي تتفاعل فيه الجهود الاقتصادية للتعاون وتحليل نتائج المشاريع المنجزة في إطار التعاون الاقتصادي.

4. **المنهج الإحصائي:** والذي من خلاله يمكن الوصول إلي نتائج دقيقة قدر المكان والابتعاد عن العموميات، وقد تم استعماله في عملية قراءة الجداول والأشكال البيانية، وتحويل بعض الإحصائيات إلي التمثيل البياني، لتسهيل قراءتها وتحليلها واستنباط الأحكام منها.

ثامنا: الدراسات السابقة:

لقد تناولنا العديد من الدراسات الجامعية سواء على مستوى مذكرات الماجستير أو الماستر أو أطروحة الدكتوراه حول التعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية و أهم هذه الدراسات:

1- **دراسة دريسي أسماء.** (2007- 2008) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع النقود والمالية جامعة الجزائر تحت عنوان "**التعاون الاقتصادي بين الصين و إفريقيا في ظل التحولات الاقتصادية الدولية، الواقع والتحديات**" حيث ركز الباحث حول أهم التحولات الاقتصادية الراهنة بالتطرق إلى العولمة الاقتصادية وعرفت واقع الاقتصاد بين الصين و إفريقيا.

2- **دراسة قشاوة عفاف.** (2011-2012) مذكرة مقدمة في إطار استكمال نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص الدراسات الإستراتيجية والدولية، المدرسة الوطنية العليا بعنوان – **الإستراتيجية**

الصينية في إفريقيا: حالة الجزائر. (2000-2011) حيث تناولت هذه الدراسة مكانة إفريقيا في الإستراتيجية الصينية العالمية بالتركيز علي التعاون بين الجزائر والصينية.

3- **دراسة كريمة فرحي** (2012- 2013) أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع النقود والمالية بعنوان "**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر و الجزائر**" حيث ركزت على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد الإطار النظري لدوافع إنشائه بالإضافة إلى الأشكال والصيغ التي يتخذها هذا النوع من الاستثمار وكيفية توزيعه بين المناطق المستفيدة منه كما ركزت على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل المقارنة (الصين، تركيا، مصر والجزائر).

4- Thierry Pairault et Fatiha Talahite,**Chine –Algérie une relation Singulière, en Afrique** ,paris ,Riveneuve éditions, 2014 .

يضم هذا الكتاب مجموعة من المقالات لباحثين في مختلف مجالات التعاون في العلاقات الصينية الجزائرية خاصة في المجالات السياسية الاقتصادية.

تاسعا: صعوبات الدراسة:

تم تسجيل بعض الصعوبات أثناء إعداد الدراسة والتي تم تجاوزها بحول الله، وهي متمثلة في النقاط التالية:

- صعوبة التوفيق بين العمل والدراسة وإنجاز هذه المذكرة .
- صعوبة الحصول علي المعلومات المتعلقة بالدراسة من مصادر رسمية.
- عدم وفرة الوقت اللازم لانجاز هذه الدراسة كما كان متوقع.
- الصعوبات المادية والفنية لانجاز هذه المذكرة من ناحية إعادة العمل المنجز بسب المشاكل التقنية.

عاشرا: تحديد مفاهيم الدراسة.

- **تعريف التعاون الاقتصادي:**

هو جل المعاملات التجارية والاستثمارات التي تستهدف تحقيق المصالح المشتركة، والتنمية الاقتصادية لبلد ما.

- **تعريف النمو الاقتصادي:**

هو العملية المستمرة التي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج القومي أو الدخل القومي[1].

- **تعريف التنمية الاقتصادية:**

هي إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان و هيكل الاقتصاد الوطني وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد[2].

- **النشاط الاقتصادي:**

ويتمثل فيما يقوم به الناس من أعمال لإنتاج السلع و الخدمات، وتجهيزها للاستهلاك، وما يرتبط بذلك من أنشطة أخري مثل: التمويل ، الاستثمار والإنفاق والتبادل، وهذا النشاط يمارسه كل إنسان في جميع الأوقات منذ وجود الإنسان[3].

أحدي عشر: تقسيم الدراسة.

محاولة منا الإلمام بكل جوانب الموضوع محل الدراسة " **التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني خلال الفترة(2009- 2015)**"، وللإجابة علي الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات المصاغة، تم تقسيم الدراسة بعد المقدمة إلي ثلاث فصول رئيسية، لكل فصل ثلاث مباحث ولكل مبحث مطلبين، والتي جاءت كتالي:

- في الفصل الأول تناولن فيه الإطار النظري للتعاون الدولي أين تم التطرق إلي ماهية التعاون الدولي عن طريق التعريف به وظروف تطوره في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني تم التعرض إلي

[1] توادر ميشيل، " التنمية الاقتصادية "، ترجمة " حسين حسن حمود "، دار المريخ، الرياض، 2006 ، ص 31.
[2] لطفي علي ، " محاضرات في ا لتنمية الاقتصادية "، مكتبة عين شمس القاهرة، 1980 ،ص 185.
[3] د.عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص 18.

مستويات ومجالات التعاون الدولي، في حين تم في المبحث الثالث تناولنا الشروط الضرورية لقيام التعاون الدولي والأهداف المرجوة منه .

- أما في الفصل الثاني فلقد تم تخصيصه لدراسة الإطار الاقتصادي للتطور التعاون الجزائري الصيني من خلال تناول المقاربات المفسرة للتعاون الاقتصادي بين الجزائر والصين في المبحث الأول. وعرض الإطار الاقتصادي لكل من الجزائر والصين في المبحث الثاني، في حين تم تناول التطور التاريخي للتعاون الاقتصادي الجزائري في المبحث الثالث.

- في حين جاء الفصل الثالث والأخير ليتناول الواقع الاقتصادي الجزائري الصيني خلال فترة (2009 - 2015)، بتخصيص المبحث الأول لدراسة التعاون التجاري من خلال عرض حجم المبادلات التجارية وحجم الاستثمارات بين البلدين، وجاء المبحث الثاني ليتناول مؤشرات التعاون الاقتصادي بين الجزائر والصين ، بتركيز علي قطاعات التعاون ونتائج هذا التعاون على تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. أما المبحث الثالث تم التطرق فيه إلي أفاق التعاون الاقتصادي بين الجزائري والصين، وما هي ابرز المشاريع المنجزة، ومستقبل هذه التعاون الذي تحول إلي شراكة إستراتيجية.

- وفي الخاتمة تناولنا الإجابة عن التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية، واثبات الفرضيات المعتمدة في الدراسة، وتلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها وتقديم بعض الاقتراحات.

الفصل الأول

الإطار النظري للتعاون الدولي

تمهيد

لقد شغل مفهوم التعاون الدولي حيزا كبيرا في الأدبيات السياسية وحظي باهتمام المنظرين في علاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة وظهور قطبين متنافسين علي استقطاب دول الجنوب التي كان معظمها حديثة الاستقلال، فمقابل تطور اقتصاديات دول الشمال المتقدمة والمصنعة منذ أمد طويل ودخل مرتفع ، نجد هناك دول الجنوب المتخلف الأقل تطورا ذو الدخل الفردي المنخفض. وأمام هذه الوضعية التي تتمثل في اللامساواة في توزيع الثورة المادية[1]، كان التعاون بين هاتين المجموعتين قائم علي أساس مساعدات مالية، فنية وإنسانية. فالتعاون بهذا المفهوم كان يتميز بتحقيق أبعاد إستراتيجية غالبا ما توظف فيه نظريات اقتصادية تنموية تنتمي لهذا التيار أو ذلك حيث كانت الدول النامية تستفيد من هذا الصراع الإيديولوجي. والمساعدة من أجل التنمية كانت ترتكز أساسا على الرباط السياسي أو الانتماء السياسي. إلا أن الاستفادة من هذه الظروف الدولية لم تعم جميع الدول النامية. وعلى وجه الخصوص دول شمال إفريقيا، حيث بقيت حبيسة التخلف المتمثل في تراجع مستويات الإنتاج الزراعي و الصناعي ، انخفاض الدخل الفردي، واستمرار التبعية بأشكالها المتعددة : المالية، التكنولوجية والتجارية. و قد تسببت هذه الظواهر الاقتصادية في تكريس تذبذب الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني.

وفي هذا الفصل سنتناول مفهوم التعاون الدولي، وظروف ظهوره وتطوره ومستوياته ومجالاته، وشروطه وأهدافه.

[1] عبدا لله منصور ، جلطي غالم ،مداخلة حول إشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي، في الملتقى الوطني الأول، حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثانية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة.2014/07/14.نقل عن الموقع : http://www.djelfa.info .

المبحث الأول: ماهية التعاون الدولي.

على الرغم من اعتقاد العديد من الكّتاب بأن الصراع –لا التعاون– هو الأبرز في العلاقات الدولية أكثر من ما هو سمة العلاقات داخل الدول نفسها، يبدو أن حقيقة الأمر هو أن التعاون والصراع يشكلان كّفتي ميزانٍ في العلاقات الدولية[1]. أي أن التعاون الدولي جزء رئيسي وأساسي في حقل العلاقات الدولية، وأصبحت أهميته تزداد يوماً بعد يوم، في الجوانب النظرية والعملية.

المطلب الأول: تعريف التعاون الدولي.

حظي التعاون الدولي كحقل للدراسة النظرية وكميدان للممارسة العملية، بعد الحرب الباردة وانتهاء القطبية الثنائية– باهتمام كبير، سواء من قبل العلماء والباحثين أو من قبل صّناع القرار في الوحدات الدولية، وكان هذا الاهتمام مدفوعاً بمتغيرات عديدة وشهد العالم متغيرات سياسية وأمنية واقتصادية وبيئية وتنموية وثقافية وتكنولوجية، أثرت في نمط سير العلاقات بين الدول والوحدات الدولية الأخرى، قبل التطرق إلي تعريف التعاون الدولي سنتناول مفهومه.

أولا: مفهوم التعاون الدولي.

لقد شكل عنصر القوة عامل أساسيا في إعادة ترتيب مواقع الدول في الساحة الدولية وعلي هذا الأساس يتم التميز بين القوى الكبرى العالمية ذات القوة العسكرية والاقتصادية التي تتصدرها الدول المهيمنة علي الساحة الدولية، وبين القوى الإقليمية التي تملك القدرة علي التأثير علي فضاء محدود علي أساس جغرافي ، وبين القوى الصغرى المتخلفة في جميع المجالات والتي تعاني مشاكل متعددة مشتركة، تعمل علي حلها بطرق مختلفة ، والتي تشمل الدول النامية.

وعليه هذا الترتيب يشكل الإطار العام الذي يتم فيه التعاون بين الدول[2]، بحيث يحدد مجالاته ونطاقه وآليات تحقيقه[3] .

[1] علي صالح دانا. المتغيرات المؤثرة في التعاون الدولي بعد االحرب الباردة، ، دراسات في تأثير ثورة الاتصالات، أطروحة دكتوراه، 2001 ص10 .

[2] يوسف حسين يوسف. العلاقات الدولية والنظام السياسي الدولي، مصر، دار التعليم الجامعي، 2014، ص82 .

[3] Serge sur, relations internationales, Paris Montchrestien,4 Edition,2004.p265.

ثانيا: تعريف التعاون الدولي.

لفظ التعاون مشتق من كلمة لاتينية « co-operare » التي تعني يعمل أو العمل مع بعض[1]. والتعاون هو فعل عاون أو ساعد أو المشاركة في عمل أو مهمة أو مشروع مشترك.

تعددت تعارف التعاون الدولي فهناك من يعرفه على أنه القدرة علي تنسيق هذا العمل المشترك وتوطيد الروابط لتحقيقه، والتعاون صيغة منظمة اجتماعيا تسمح للأشخاص ذو المصالح المشتركة بالعمل معا برغبة تحقيق الهدف العام، فهو يستلزم درجة من الثقة والتفاهم بين الأطرف. [2]

التعاون هو العمل والمشاركة والتنسيق مع الأخر بهدف أداء عمل معين، والتعاون هو مجموعة من المعاملات والاتصالات الكثيفة بين طرفين أو عدة أطراف أشخاص، دول، أجهزة، مؤسسات. . . الخ ، بهدف العمل المشترك على نحو يؤدي إلى تحقيق أفضليات مشتركة ويعظم درجة الأمن لدى عدة أطراف، لا يشترط بالضرورة أن يكونوا متقاربين مكانيا أو جغرافي. وهو العمل المشترك بين الطرفين مستقلين بصفة منتظمة يهدف كل طرف بلوغ المنفعة ضمن اتفاق مسبق فيه يتم تحديد أهداف ومصالح الأطراف المتفق عليها. والأصل في التعاون أن يتم برضاء وقبول بين المتعاونين من غير مقابل، إلا أن تعاون مجموعتان أو أكثر للعمل علي توفير سبل الحياة لجميع أفرادها يعود بالنفع المشترك عليهم جميعا، فالتعاون هو اشتراك اختياري بين مجموعة من الأفراد لمساعدة أو تحقيق صالح مجموعة أخري [3].

والتعاون هو حالة روحية وأسلوب تصرف أين الأطراف تربطهم علاقات متبادلة بطريق غير نزاعية وغير تنافسية بغية البحث عن الحلول لمجموع المشاكل المشتركة بصفة منسقة، والعمل في اتجاه واحد من اجل بلوغ غاية مشتركة مقبولة من طرف جميع الأطراف. [4] وهو عبارة عن حالة لتقريب سياسات أو مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي- كما هو الحال بالنسبة للتكامل- حتما إلي إقامة نوع من البناء المؤسساتي[5].

---

[1] Coopérationhttps://fr.wikipedia.org/wiki/Coop%C3%A9ration consultée à 14h12 le 25/02/2016

[2] http://www.toupie.org/Dictionnaire/Cooperation.htm consultée à 00h19 le 25/02/2016.

[3] محمد مصطفي منير، الاقتصاد التعاوني، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، القاهرة، ط1، جويلية 1970.ص 37.

[4] Coopérationhttps://fr.wikipedia.org/wiki/Coop%C3%A9ration consultée à 14h12 le 25/02/2016

[5] د.حسين قارة بوقارة، التكامل في العلاقات الدولية، سلسلة دراسات دولية رقم 3، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008، ص 13.

إذن التعاون عكس المنافسة التي تعني تحصيل طرف للربح علي حساب طرف أخر ويختلف عن مفهوم المساعدة في كون المساعدة تغيب فيها الأهداف المشتركة ويتغلب طرف علي الطرف الأخرى وفق معادلة مانح ومستفيد.

لهذا نجد اختلاف بين المدارس الفكرية في العلاقات الدولية حول تفسير وتحديد مفهوم التعاون إما كسلوك أو شكل من أشكال العلاقات الدولية. فكسلوك نجد أن ما هو تعاون بالنسبة لدولة قد يكون تنافس بالنسبة لدولة أخري وهذا بناء علي المحددات الإيديولوجية والثقافية للدول التي تحدد سياستها الخارجية. أما التعاون كشكل من أشكال العلاقات الدولية فهو حركة جماعية للفواعل الدولية بغية تحقيق أهداف مشتركة عن طريق اقتسام الموارد المادية والتقنية فالتعاون الدولي هو التفاف دولتين أو أكثر حول أهداف مشتركة ومنافع متبادلة تسعي كل دولة لتحقيقها والحفاظ عليها، في صورة من التضامن يتم التعبير عليه في شكل مساعدات مالية أو معنوية ما يجعل التعاون التزام أخلاقي تسعي الشعوب لاحترامه. [1]

هناك ثلاث مدارس رئيسة في العلاقات الدولية الواقعية والليبرالية والبنائية، بالإضافة إلي نظرية الاعتماد المتبادل ونظرية الاستقرار المهيمن، التي تناولت التعاون الدولي بالتفصيل، وطورت كيفية معالجتها له، ولحد الآن يجري تطوير رؤيتها بصور مختلفة، ومن ثم "هي المداخل الأكثر تأثيراً في التنظير عن التعاون في حقل العلاقات الدولية"[2].

على الرغم من وجود تيارات متنوعة وعديدة داخل كل مدرسة متطورة من الكلاسيكية إلى الجديدة وما بعدها، لا يسعنا المجال للأخذ بكل تفاصيل التحولات النظرية في هذه المدارس، بل نأخذ الرؤية العامة لها ونظرياتها الأساسية حيال التعاون الدولي وكيفية تحقيقه.

" **Hans Morganto هانس مورغانتو**" مؤسس الواقعية القائمة علي القوة تري التعاون انه حالة مفروضة في المقام الأول، من طرف الأقوياء، وأحيانا من خلال المؤسسات الدولية، وتتصرف الدول بعقلانية لتعظيم المنفعة علي أساس الاهتمام بالمكاسب النسبية [3]، ولعدم وجود تناغم بين مختلف

[1] Laurie Sitonen ,political theories of development cooperation, institute of development studies,1990,p6.
[2] علي صالح دانا ، مرجع سابق الذكر، ص 11.
[3] Hasenclever Andreas and Volker Rittberger, Theoies of international Regin s Cambridge. University Press,1997
http://www.cooperationcommons.com/taxonom/term/66.

الدول، فالتنافس هو الأساس في العلاقات الدولية، فالدول تسعي إلي امتلاك قدرات اكبر مما تملكه الدول المنافسة لها ما يولد حالة صراع دائم بين الدول من اجل عوامل القوة[1]. في حين ترى الواقعية الجديدة أن التعاون بين الدول أمر متوقع وقائم فعلاً، ولكن هذا التعاون له حدود فهو مقيد بمنطق التنافس الأمني المسيطر الذي لا يلغيه التعاون، مهما كان حجمه. أي أن التعاون ممكن لكن وفق حدود معينة إذا ينبغي للدولة أن تكون علي دراية بالمكاسب التي تحقيقها وما يتحقق للطرف الأخر، فالتعاون مهما بلغ حجمه يبقي مقيدا بالتنافس وهذا في حالة الفوضى التي يعرفها المجتمع الدولي وغياب حكومة عالمية. [2]

عكس الواقعية نجد "**روبرت كيوهان R. KEOHAN**" صاحب نظرية الاعتماد المتبادل الرافضة للفكرة القائلة بان المنظومة الدولية في حالة صراع دائم، فقد اهتمت بالتعاون الدولي وأظهرت أهميته، حيث تناولت إمكانية تنظيم التعاون في الاقتصاد السياسي العالمي عند وجود مصالح عامة مشتركة، ولم تبحث في كيفية إيجاد المصالح المشتركة بين الدول؛ أي أنها تفترض مسبقاً وجود مصالح عامة متبادلة بين الدول وتحاول فحص الظروف التي من خلالها يمكن أن تؤدي هذه المصالح إلى التعاون وقد تم التركيز على أبعاد التعاون وعلى التداخل في العلاقات الدولية، وعلى أن زيادة التشابك والتداخل في عملية الاعتماد المتبادل بين دولتين أو أكثر يمكن أن يقود إلى تعزيز حالات السلام وتقليص احتمالات الصراع بينهما من خلال تقوية أواصر التفاعلات الثقافية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والتقدم التقني، أين يري "كيوهان" أن التعاون بين الدول ممكن نظرا لوجود ضبط وتنسيق لسياسات فيما بينها ، حيث عرف التعاون الدولي علي أنه سلوك يحدث عندما يغير أحد الفاعلين سلوكه بما ينسجم أو يتلاءم مع سلوكيات فعلية أو متوقعة من الأخرين من خلال عملية التنسيق بين الفواعل. كما اهتمت هذه النظرية بالسلوك التعاوني وأظهرت أهميته وإمكانية تحقيقه، وهذا لوجود مصالح مشتركة بين الدول وهذه المصالح هي التي تؤدي إلي التعاون لان الدول تسعي لتحقيق أهداف مشتركة، ويتم هذا عن طريق عملية التفاوض والتي تساهم في تنسيق أفعال الدول في المنظومة الدولية[3].

وبحسب "نظرية الاستقرار المهيمن" "**لكيندلبغر**"، فإن التعاون مرتبط ببنية تتسم بالهيمنة أي نظام يشرف عليه قائد مهيمن التي تدفع إلى احترام قواعد المنظومة الدولية، وتؤمن تقاسم الخيرات الجماعية شريطة أن لا يهدد الراكبون المجانيون "free-riders" هذا التقاسم، كما أن المهيمن قادر على تغيير

[1] أليس لاندو، السياسة الدولية، بين النظرية والتطبيق، ترجمة قاسم المقدد ، العراق، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، ط2، 2008، ص35.
[2] علي صالح دانا ، مرجع سابق الذكر، ص ص11 12.
[3] علي صالح دانا ، نفس المرجع، ص ص19.21 .

البيئة الدولية لصالحه من خلال تقديمه سلعاً أساسية للقوى الصغيرة لكي تقبل الخضوع للنظام المهين. إذا حسب هذه النظرية الدول التي تمتلك عناصر القوة تستطيع الهيمنة وهذه الهيمنة تجعلها فاعلة في الساحة الدولية في حين الدول الضعيفة تنشط بشكل طوعي يتوافق مع ما هو موجود في محيطها[1].

أما النظرية الليبرالية الجديدة تتلخص أهم فرضياتها في أن الأفراد والدول –بناء على العقلانية التي تنعكس في قدرة الأطراف على ترتيب درجة أفضلياتهم واختيار أحسن أمثلية متاحة – يملكون القدرة على حل المشاكل من خلال العمل الجماعي، وأن التعاون الدولي من أجل الاستفادة المتبادلة هو مرغوب وممكن في الوقت نفسه، وهناك دور للفاعلين الأخرين من غير الدول، والدولة ليست متحدة، بل هي متعددة المراكز والقضايا، تماشياً مع التنافس بين الضغوط الداخلية والدولية.

فضلاً عن تركيز الليبرالية الجديدة على السلام الديمقراطي، والمكاسب المطلقة في مقابل المكاسب النسبية، وذلك بمحاولة الدول لتشكيل أنظمة دولية فعالة للحصول على مكاسب مشتركة ولتكون وسيلة فعالة للتعاون الدولي، هذا عدا تجاوزها الإطار الضيق للسيادة الوطنية، لتصل إلى وضع لبِنات للتعاون الدولي على غرار دعم المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية التي تناما دورها بشكل كبير[2]، وبتالي التعاون دليل علي المصالح العقلية والمؤسسات تعمل علي مساعدة اللاعبين علي الاهتمام بالمكاسب المطلقة، أو المصالح المشتركة.

وفي مقابل مدرستي الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة تؤكد المدرسة البنائية على أن الفوضى أي غياب السلطة المركزية العالمية لا يعنى حتمية الدفع بسلوك الدولة في اتجاه محدد، وأن الفوضى ما هي في نهاية الأمر "إلا ما تصنعه الدول منها"، ومن ثم فلا علاقة للتعاون الدولي بغياب السلطة المركزية بقدر ما هو حالة مرتبطة بنوعية الثقافة السائدة في المنظومة[3]، ذلك لأن البنائيين يناقشون البنية الدولية على أنها "ثقافة مشتركة"، لا على أنها بنية مادية صرفة، ذلك لأن البنية العميقة للمنظومة الدولية تتم صياغتها وتشكيلها بواسطة "الفهم المشترك" الذي يتحكم في العنف المنظم، وليس بتوزيع القدرات المادية الصرفة فقط، كما يرى الواقعيون البنيويون[4]. بتالي النظرية البنائية تقول أن المعرفة والمؤسسات

[1] أليس لاندو، مرجع سابق الذكر، ص40.
[2] علي صالح دانا ، مرجع سابق الذكر، ص 17.
[3] د. علي أحمد حسن الحاج ، العالم المصنوع:، دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية، نقل عن الموقع:
http://hawariboumadian1520.maktoobblog.com/1153358
[4] د. عبد الله جبر العتيبي، التعاون الدولي في نظرية العلاقات الدولية، دراسة مقارنة للأنساق التنظيرية، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط، العدد: 11 ، يناير، 2006 ، ص 135

تتضافران لخلق تفاهم مشترك للأدوار والهويات التي تشكل السلوك أو تعيق أو تعزز التعاون الدولي[1].

وهذا الجدول رقم (01): يوضح الفرضيات الأساسية للنظريات الثلاث التالي:

	الواقعية	الليبرالية	البنائية
المتغير الأساسي	القوة	المصلحة	المعرفة
المؤسساتية	ضعيفة	متوسطة	قوية
النموذج السلوكي	المكاسب النسبية	المكاسب المطلقة	الأدوار

بالرغم من توافق هذه المدارس في بعض النقاط إلا أن هناك خلافات جوهرية في الرؤية الفلسفية لتعامل مع الأشياء والوسائل والآليات مما يعني أن كل مدرسة تنظر بمنظار مغاير إلي القضايا الدولية ومنها التعاون الدولي. فهناك من يعتبر الصراع وليس التعاون هو الذي يحكم العلاقات الدولية وهناك من يري العكس، غير انه كل من الصراع والتعاون يمثلان الشكلين والمحددين الرئيسيين للعلاقات الدولية، إلا أن التعاون الدولي أصبح ذو أهمية متزايدة في الجوانب النظرية والعملية للعلاقات الدولية، بحيث يشكل إحدى المسائل الأساسية في العلاقات بين الدول وهذا بفعل التطورات والتحديات الدولية الراهنة التي أصبحت تهدد وجود الدولة منفردة واستحالت مواجهتها لكل هذه التطورات بمفردها، واتسام ملامح جديدة لتشكيل تكتلات إقليمية، و جهوية يتوقع أن تلعب دورا هاما في تحديد معالم النظام العالمي الجديد، بحكم أن موقع الظاهرة الإقليمية من النظام أصبح يتميز بأهمية قصوى بفعل هامش التحرك والمبادرة المبنية علي الموقع الجماعي لتلبية احتياجاتها وحل مشاكلها، حيث يعجز الموقع الانفرادي لدولة واحدة تحقيق ذلك.

وعليه يمكن اعتبار التعاون الدولي هو طريقة من طرائق العلاقات الدولية تهدف إلى تنفيذ سياسة محددة خلال فترة زمنية معينة في مجال أو عدة مجالات بواسطة آليات أو مؤسسات مستديمة دون أن يتضمن أي مساس باستقلال الدول أو الوحدة التي تسهم في العمل المشترك. قد يعني التعاون الارتباط و التنسيق في الميادين الاقتصادية، وقد يشمل مفهوما أوسع كأن يتضمن التعاون في مجالات متعددة

[1] Hasenclever Andreas and Peter Mayer and Volker Rittberger,op,cit.

كالاقتصاد و السياسة والأمن.[1] أو هو الحركة أو المنظمة التي توجه في إطار عمل مشترك يتم بالاتفاق بين دولتين أو أكثر تعمل علي تنسيق سياساتها من خلال محاولات لحل مشكلة متبادلة أو تحقيق مكاسب متبادلة، وتوحيد جهودها من اجل تحقيق أهداف ومصالح مشتركة ضمن الاعتماد المتبادل فيما بينها، مع احترام مصالح وأهداف كل طرف. فإذا كان التعاون الدولي اعتمد في السابق على مسألة المساعدات بشكل أساسي، فإن الأوضاع الراهنة تحتم إعطاء الأسبقية للتعاون التجاري والمالي المتعدد الأطراف، والتعاون الإقليمي والمبادرات اللامركزية، وكل هذا يستدعى إعادة بناء مؤسسات حكومية (Institution Etatique) مكلفة بالتعاون والإشراف عليه.

بالتالي تدعيم التعاون الدولي يتم بتنمية العلاقات بين الدول وما يتطلبه ذلك من السعي إلي حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2]. حيث في الوقت الراهن يمثل التعاون الاقتصادي الدولي احد المنطلقات الأساسية التي تستند إليها الجهود المبذولة من أجل دفع عملية تنمية هذه الدول في إطار ما يعرف بالتعاون شمال جنوب.

وعليه يمكن إطلاق تعبير التعاون الاقتصادي الدولي International Economic Cooperation على مجموعة العلاقات الاقتصادية الدولية التي تنظم تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال ونقل الخبرات ونتائج البحوث والاختراعات والاكتشافات الجديدة والتي تساعد جميعها على تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو للوحدات المشكلة للاقتصاد العالمي[3]

وقد تطورت فكرة التعاون الاقتصادي، مع تطور الفكر الاقتصادي، وتطور مفهوم التجارية الدولية، الذي تعزز مع بروز نظرية القيم الدولية التي طرحها "**جون ستيورات ميل**"، والتي تقول بأن نسبة التبادل التي تسود في السوق العالمية حول سلعة معينة، تتوقف على الطلب المتبادل لكل من الدول التي تتعامل حول هذه السلعة، وانه كلما زاد التفاوت بين نسبة التبادل الداخلي في بلد ما ومعدل التبادل الدولي، زادت المكاسب التي يحصل عليها هذا البلد من التبادل الدولي الذي تتعاظم نتائجه ومكاسبه باختلاف النفقات النسبية بين البلاد المختلفة.

[1] محمد عزيز شكري ، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، الكويت، عالم المعرفة، 1978 ، ص 5.نقل عن رسالة ماجستير.حذفاني نجيم، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون في فترة الحرب الباردة.2011، ص7.

[2] د.مصطفي سلامة حسين، المنظمات الدولية، الدار الجامعية، بدون ط.ب .س.ن.بيروت، ص45.

[3] أكرم الحوراني. "التعاون الاقتصادي الدولي". الموسوعة العربية.14-12-2011 .نقل عن الموقع:http://www.marefa.org/index.php

وقد ذهب الكاتبان السويديان "**هكشر وبرتل أولين**" إلى القول أن التجارة الدولية ترجع إلى اختلاف النفقات النسبية، وهذا ما لاحظه أقطاب النظرية التقليدية، إلا أن "**هكشر وأولين**" يعود إليهما الفضل في التنبيه إلى إن اختلاف النفقات النسبية يرجع إلى اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.

فالدول تتفاوت من حيث عناصر الإنتاج، لا بصورة مطلقة ولكن بصورة نسبية، إذ إن هناك دولا غنية برأس المال، وأخرى غنية بالأرض، وثالثة غنية بقوة العمل، ومن هنا تتفاوت السلع من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج المختلفة، إذ أن هناك سلعا كثيفة العمل، وسلعا كثيفة الأرض، وسلعا كثيفة رأس المال.

ونتيجة لهذا التفاوت بين الدول في وفرة عناصر الإنتاج، وكثافة استخدامها في إنتاج السلع، عرفت التجارة الدولية ما يسمى **بالميزة النسبية**، فالدولة الغنية بعنصر ما من عناصر الإنتاج يكون لها ميزة نسبية في إنتاج السلع التي تعتمد على كثافة هذا العنصر، فالتجارة الدولية – كما يقول الاقتصاديون – تقوم على الميزة النسبية، تلك الميزة التي تتوقف على نسب توافر عناصر الإنتاج في البلاد المختلفة[1].

ومن هنا يكتسب التعاون الاقتصادي أهمية كبرى لكل الدول، غنية كانت أو فقيرة، متقدمة كانت أو نامية أو متخلفة، حيث لا تنفرد دولة ما – مهما كانت مواردها وثرواتها – بجميع الميزات النسبية في كافة عناصر الإنتاج، مما يخلق الحاجة الطبيعية والضرورية للتبادل التجاري بين الدول، والتنافس بينها للحصول على المواد الخام والسلع وقوة العمل بأفضل الأسعار.

ولعل ذلك يقودنا إلى ما طرحه الاقتصادي" ستافان ليندر" الذي ذهب إلى أن التجارة الدولية لا تقوم بين دول متجانسة، حيث تتميز بعض الاقتصاديات بدرجة عالية من المرونة والقدرة على إعادة تخصيص الموارد استجابة لأي تغير في هيكل الأسعار وفرص التجارة، بينما لا تتمتع اقتصاديات أخرى بهذه القدرة وتتسم بالجمود وعدم القدرة على إعادة تخصيص الموارد، ونتيجة لذلك فإن قيام التجارة الدولية يكون له آثار مختلفة على هذين الاقتصاديين.

[1] د. إبراهيم بن عبدا لله المطرف، أستاذا لعلاقات الدولية المشارك جامعة الملك فهد، 22ماي 2004, ص3.نقل عن الوقع:
http://www.alyaum.com/article/1176253

وعلى الرغم من انعدام هذا التجانس، وانعدام وجود الفرص المتساوية بين الدول، إلا أن الحاجة إلى التعاون الاقتصادي تتزايد وتنمو، في ظل استمرار التخصص وتقسيم العمل، إلا أن اتجاه النظام الاقتصادي الدولي الجديد نحو تكوين سوق عالمية واحدة، يدعو إلى تفعيل مبدأ التبادل المتكافئ أو الاعتماد المتبادل بحيث تتحقق مصالح أعضاء المجتمع الدولي، بقدر الإمكان، خصوصا أن التعاون الاقتصادي لا يحقق أهدافه المرجوة، في ظل التفاوت الكبير بين اقتصاديات الدول وقدراتها ومواردها، وهو مالا تعترف به اتفاقية التجارة الدولية التي تنظر إلى جميع الدول نظرة واحدة مهما اختلفت أوضاعها الاقتصادية[1].

بالتالي الحديث عن التعاون الاقتصادي الدولي، لا يعني الحديث عن التكامل الاقتصادي أو دمج الأجزاء في كل واحد، لكنه يعني تلك العلاقة التعاقدية التي تقوم بين مختلف دول العالم بغية تخفيف التمييز بينها مع الحفاظ على سماتها الخاصة، على خلاف التكامل الذي يقوم بين أنظمة اجتماعية متماثلة بهدف إزالة التمييز بينها لخلق كيان اقتصادي جديد.

ولكي يسود مبدأ التعاون الاقتصادي على ركائز قوية من التبادل المتكافئ والاعتماد المتبادل، فإنه ينبغي تعزيز الحوار بين الدول الصناعية المتقدمة وبقية المجموعات الاقتصادية العالمية الأخرى، والاهتمام بتحقيق التفاهم بين دول الشمال ودول الجنوب، سعيا إلى إقامة علاقات اقتصادية تنسجم مع كافة المتغيرات الدولية الجديدة.

[1] د. إبراهيم بن عبد الله المطرف، مرجع سابق الذكر، نفس الصفحة.

المطلب الثاني: ظروف ظهور التعاون الدولي:

تجمع مختلف الدراسات الاقتصادية المهتمة بموضوع التعاون الدولي أن مفهوم وسياسة التعاون قد ولدت في ظل ظروف تميزت بتصفية الاستعمار القديم الذي خضعت له معظم الدول المسماة حاليا بالدول النامية تفاؤلا أو الدول المتخلف تشاؤما وهذا من جهة ، ومن الجهة أخري ظهور معطيات الحرب الباردة التي نشأت بين الكتلتين الشرقية والغربية والتي أعادت ترتيب العلاقات الدولية من جديد مستعملة في ذلك التعاون كأحد الأساليب لتحقيق أهداف إستراتيجية لكل معسكر و لعل هذه الوضعية هي التي تسببت قي حدوث العديد من الانحرافات عن القيم السامية للتعاون[1].

و يتضح ذلك من خلال :

أولا: أن تصفية الاستعمار تجلى في غالب الأحيان في فقدان السيطرة السياسة المسلطة من دول المركز على دول المحيط، والذي غالبا ما ينجر عنه فقدان الامتيازات والمصالح الاقتصادية و التجارية القائمة على نهب خيرات وثروات المستعمرات القديمة . فبعد استقلال الدول المستعمرة بداء الحوار بين الشمال الجنوب بتأسيس حركة عدم الانحياز في بلغراد 1961، وتبعه إنشاء "الأونكتاد" والذي م خلاله تشكلت مجموعة 77 حيث سعت بلدان الجنوب من خلال هذه المحافل الثلاثة لتأثير علي مستقبل العلاقات الدولية والنهوض بمصالح الجنوب الاقتصادية. [2] وقد أعطت جهود دول الجنوب ثمارها في عقد السبعينات باعتماد برنامج عمل يطالب بنظام اقتصادي دولي جديد، أين تم اعتماد في قمة الجزائر1973 برنامج عمل من اجل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والذي حضي بتأيد من الجمعية العامة للأمم المتحدة (في دورتيها الخاصتين: السادسة والسابعة في عام 1974، 1975) . إلا إن هذا لم يكن كافيا خاصة وان الروح السياسية للعصر كانت ضد الجنوب[3].

وعليه فالتعاون وفقا لهذا المنظور غالبا ما كان يستند ويحدد وفق الحفاظ على المواقع الإستراتيجية القديمة أين تكون سيطرة شركات دول المركز سيدة الموقف، بل قد يتعد الأمر إلى أبعد من

[1] عبد الله منصور ، جلطي غالم ، مداخلة حول الاقتصاد الجزائري فيا لألفية الثانية، مرجع سابق الذكر.
[2] د.احمد الجميلي، دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، الجماهيرية العظمي، ط1، 2005، ص258.
[3] كريس براون، فهم العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة ، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص225.

ذلك حيث تتدخل في الأجهزة السياسية بعزل أو تنصيب رؤساء دول كما حصل في العديد من الدول النامية.

ثانيا: إن بروز ظاهرة الحرب الباردة بين الكتلتين أدى بالقطبين المتصارعين إلى البحث عن أكبر قدر ممكن من الحلفاء و مراكز نفوذ إقليمية و دول حليفة تقبل بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها أو على أقل اتخاذ مواقف الحياد في بعض القضايا العادلة و التي يعتبر فيها الحياد تحيزا. و في خضم هذه المعطيات الدولية دخل حيز التنفيذ في العلاقات الاقتصادية الدولية حجم كبير من التعاون بمختلف أشكاله و أهدافه، غير أنه غالبا ما تم توزيعه بشكل غير متساوي بين الدول المنتمية إلى هذا المعسكر أو ذاك وهذا يتوقف على درجة الولاء للمعسكر[1] علي حساب معسكر أخر، فاستعملت التفاعلات التعاونية كأداة تأثير علي الدول النامية من طرف المعسكر الغربي والشرقي، ما دفع بالدول النامية إلي اعتماد سياسة عدم الانحياز.[2]

و بذلك أصبح التعاون يتحدد وفق اختيارات إستراتيجية عمقت درجت التبعية في الدول النامية التي كان يملى عليها استراتيجيات ونظريات تنموية مستنبطة من الفكر الاقتصادي الاشتراكي أو الليبرالي غالبا ما كانت هذه النماذج التنموية غريبة في أصولها عن الواقع ومتناقضة مع معطيات الدول النامية.

بالتالي السعي وراء تحقيق الأهداف الإستراتيجية بجميع الوسائل المتاحة سواء كانت سياسية، اقتصادية وثقافية أدى بالمعسكرين إلى إهمال إحداث تنمية حقيقية في البلدان النامية، حيث قد تم غض البصر في كثير من الأحيان عن الأنظمة الديكتاتورية و تدعيم النظم العسكرية بل أكثر من ذلك فدعاة الديمقراطية الغربية امتنعوا عن تقديم أدنى انتقاد لهذه الأنظمة لكن على العكس فقد استمر تقديم الدعم اللازم لها ما دامت تخدم مصالحهم ضد المعسكر المعادي و بالتوازي مع ذلك فإن المساعدات المالية و التقنية و الفنية المقدمة في إطار التعاون غالبا ما كانت تصرف في غير أوجه محلها بل أن الظاهرة قد تنامت لتتعدى إلى انتشار الاختلاس و التبذير و استفحال ظاهرة الرشوة. و بهذا فقد التعاون شروطه وأهدافه الأساسية وانعدم فعالية المساعدات الاقتصادية جعل التنمية المستديمة حبيسة صراعات إيديولوجية بقيت هذه الدول مسرحا لها أكثر من نصف قرن، باستثناء بعض الدول التي استطاعت أن تكسر هذه الدوامة و تحقق تنمية إيجابية في ظل هذا الصراع كما حدث في دول جنوب شرق آسيا و

[1] عبد الله منصور، جلطي غالم ،مداخلة حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثانية، مرجع سابق الذكر.
[2] محمد سعد أبو عامود، العلاقات الدولية، مصر، دار الفكر الجامعي، 2008 ، ص ص 137. 138 .

التي تعد المنطقة الوحيدة القادرة على الاندماج في ظل المعطيات الدولية الجديدة حيث انتقلت حصة الدول الأسيوية الأربعة (كوريا الجنوبية، هونكنغ، طايوان، سنغفورة) في مجال الصادرات الإجمالية من السلع المصنعة من 13,5% سنة 1965م إلى 60% سنة 1990 من مجمل صادرات الدول السائرة في طريق النمو.

وبعد انهيار المعسكر الشرقي ونهاية الحرب الباردة وانهيار القطبية الثنائية بانهيار الاتحاد السوفيتي، شهدت الساحة الدولية تحول في مسار العلاقات الدولية بتكريس انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بفرض آليات صناعة الانصياع وتحولها إلي قوة عليا تبسط يدها على العالم، و يظهر ذلك جليا في الواقع الميداني حيث أحكمت سيطرتها على المصادر الرئيسية للطاقة (النفط) بافتعالها لحرب الخليج الثانية، في ظل هذا التشكيل الجديد للعالم انفردت الولايات المتحدة بسيادتها في كافة المجالات الاقتصادية و المالية و التجارية، وضربت الانتماءات الحضارية الأخرى في المقتل. [1]

في غمرة هذه الأحداث برز مفهوم التعاون الدولي بوصفة المفهوم الذي يوفر الفرص المناسبة للدولة من أجل التعامل مع الوضع الجديد بتغيراته السريعة والمخاطر والمشكلات المتولدة عنها. وظهور العولمة لتوحيد القيم و التصورات واختراق الحدود و تقليص السيادة الوطنية، فالمال و التكنولوجيا و القوة كلها أصبحت وسائل لتحقيق بني إيديولوجية وثقافية موحدة إيذانا بميلاد حضارة واحدة للعالم مما يضفى على العولمة صفة النمطية الواحدة والأسلوب الواحد والنظرة الواحدة للإنسان والحياة وهي نظرة المنتصر السيد الذي يحكم سيطرته على العالم باسمه ولصالحه .

خاصة وأن الدولة المتقدمة في علاقاتها مع الدول النامية أصبحت مشروطة بتحقيق الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان، إيجاد أرضية وبني قاعدية ومؤسسات ذات قدرة وكفاءة تمنح لها الصلاحيات لمراقبة أوجه واستعمالات المال العام، وتوفير الشروط الضرورية للاستثمارات الأجنبية. وهذه الشروط تعتبرها الدول النامية تدخلا في شؤونها الداخلية وانتقاصا لسيادتها في المقابل التعاون بين الدول النامية لا يخضع إلي أي نوع من الشروط للتعاون التي من نشأتها أن تمس بسيادة الدول. [2]وبهذا يكون التعاون فيما بين دول الجنوب قائما علي الاعتماد المتبادل والمنفعة المشتركة بين هذه الدول بدية من التاريخ

[1] بن منصور عبد الله ، جلطي غالم ، مرجع سابق الذكر.
[2] اميرة حناشي.مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، كلية الحقوق، الجزائر، 2008، ص 57.

المشترك مرورا بالحاضر المشترك وصولا بالمستقبل المشترك، وهذا ما يفسر توجهها إلي تعزيز علاقاتها التعاونية فيما بينها.

ونتيجة لهذه التطورات عمل المجتمع الدولي علي تحديد أولويات السياسة الدولية، وهذا بعد إصدار الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي لتقريره السنوي في عام 1992 الذي تضمن التنمية كأحد أولويات السياسة الدولية بحيث شهدت هذه المرحلة بروز عامل القوة الاقتصادية كمحرك هام وأساسي للعلاقات الدولية، أين أصبح أكثر أهمية من عامل القوة العسكرية في عناصر قوة الدولة.

المبحث الثاني: مستويات التعاون الدولي ومجالاته.

إن طبيعة العلاقات الدولية المبنية علي الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة في كافة المجالات السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الأمنية ، الثقافية، والبيئية. . . وغيرها. والمخاطر المشتركة جعلت المشاكل والقضايا تتعدد وتتنوع وتتجاوز الحدود السياسية والطبيعية للدول، فبتالي التعاون ساهم بشكل كبير في تطوير العلاقات الدولية، سواء علي مستويات الثنائية أو الإقليمية أو الدولية التي تسعى إلى تنظيم العلاقات بين الوحدات الدولية.

المطلب الأول: مستويات التعاون الدولي.

إن التعاون –كحالة أو كعملية– مستويات ودرجات وأنواع؛ فهو يبدأ مع أول تحرك في العلاقات من نمط التفاعل التوازني في الاتجاه المعاكس لاتجاه الصراع، وينتهي عندما تصل التفاعلات السياسية بين الدول إلى الوحدة السياسية، وعندما تصل التفاعلات العسكرية إلى التكتل العسكري، وتصل التفاعلات الاقتصادية إلى مستوى الاتحاد الاقتصادي. وبين النقطتين أدنى تعاون و أرقى. تعاون يمتد طيف العلاقات ليضم درجات كثيرة من أنماط التفاعلات التعاونية. [1]

أولا: التعاون الثنائي:

ما يعرف علي التعاون الثنائي هو ترجمة لتوجه السياسة الخارجية لدولتين ورغبتيهما في الدخول في علاقة ثنائية وفق مبادئ متفق عليها مسبقا و مصالح مشتركة والتي يمكن أن تشمل التعاون

[1] علي صالح دانا، مرجع سابق الذكر.ص53.

الاقتصادي والأمني والعسكري والسياسي وحتى التعاون الثقافي والتكنولوجي والتعليمي والبيئي وغيرها. وقد أدى انتهاء الصراع الأيديولوجي، الذي كان سائداً في زمن الحرب الباردة إلى تلاشي الكثير من مستويات التوتر والشك المتبادل بين الدول ذات التوجهات المختلفة، مما أدى إلى التقارب السياسي بين أطراف النظام السياسي الدولي على الصعيد السياسي، على الرغم من تعارض التوجهات والمصالح والأهداف في كثير من النواحي، إلا أن التقارب بين الدول في مجالات أخرى زاد لتحقيق مصالح مشتركة و لدفع تهديدات ومخاطر مشترك. [1]

فهناك مئات الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية التي أبرمتها الدول والوحدات الدولية لتحقيق التعاون في مختلف المجالات، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد في إطار التعاون الثنائي بين الجزائر والصين تم التوقيع على اتفاق تعاون لتطوير الاستخدامات السلمية لطاقة النووية في 24 مارس سنة 2008. [2]

وقد أدى تعاظم المشاكل وتعددها وتعديها الحدود السياسية والطبيعية من جهة وعدم إمكانية العيش في العزلة في زمن التكتلات الإقليمية وفي زمن العولمة من جهة أخرى، إلى توسع جهود التعاون وتعددها إلى تعاون إقليمي ودولي وعالمي لتتضافر الجهود من أجل حل المشاكل ومواجهة التحديات المشتركة من جهة، ومن أجل تحقيق المصالح المتبادلة والمشتركة من جهة أخرى.

ثانيا: التعاون الإقليمي:

إحتل التعاون الإقليمي بعد الحرب العالمية الثانية اهتماماً دولياً خاصاً، وشهد العالم نشوء منظومات للتعاون الإقليمي بدوافع عديدة، أهمها سياسية، أمنية، اقتصادية. وقد كانت الإخفاقات التي واجهت منظمة الأمم المتحدة كمنظمة دولية في تحقيق غاياتها، من أسباب هذا الاهتمام. [3]حيث يعد التعاون الإقليمي أكثر تعقيدا من التعاون الثنائي لتعدد أطرافه، ومساهمته الكبير في تحقيق التنمية، واستجاباته للمتطلبات الدول المختلفة من جهة، ووفرة الموارد والقدرات اللازمة من جهة أخرى. نجده

[1] علي صالح دانا ، نفس المرجع. ص 55.
[2] مرسوم رئاسي رقم225-09 ، مؤرخ في 21 جمادي الثانية عام 1430 الموافق 15 يونيو سنة 2009، حول التعاون لتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد36، الصادرة بتاريخ 21 جون2009.
[3] د. هاني إلياس خضر الحديثي، صراع ا لإرادات في آسيا، دراسة في مستقبلا لتعاون الإقليمي في آسيا وأثره على . الشرق الأوسط، ط 1، دمشق: مركز الشرق للدراسات، 2007، ص 93.

بشكل اكبر على مستوى المنظمات الدولية، كالأمم المتحد التي يدعو ميثاقها إلي تعزيز التعاون الدولي وتدعيمه ، والذي يؤكد اتجاه ميثاقها نحو منح إرادات الدول القول الفاصل في مجال اختيار التعاون. [1]

وهذا ما يفسر كثُرت المبادرات والمنظمات الإقليمية بين الدول لتحقيق أهداف مشتركة وسعياً منها لتحصيل مصالح اقتصادية وتجارية أو لتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار ومواجهة التحديات درء المخاطر، وقد تكون النقاط المشتركة بين هذه الدول هي قربها الجغرافي، أو اشتراكها في المخاطر التي تتعرض لها، أو اشتراكها في سمات وخصائص ثقافية وتاريخية أو دينية إيديولوجية، ولعلي أهم نماذج التعاون الإقليمي نذكر" رابطة دول جنوب شرقي آسيا "ASEAN "التي أنشئت عام 1967 بموجب "إعلان بانكوك" ، كأول تعاون إقليمي في هذه المنطقة على أساس ستة أهداف حول القضايا السياسية، الاجتماعية، التنموية، الاقتصادية، الثقافية، البيئية، فضلاً عن التعاون مع المؤسسات الإقليمية ذات الأهداف المشابهة. [2]

ويمثل هذا الشكل رقم(01): يوضح أهم التكتلات التجارية الإقليمية. [3]

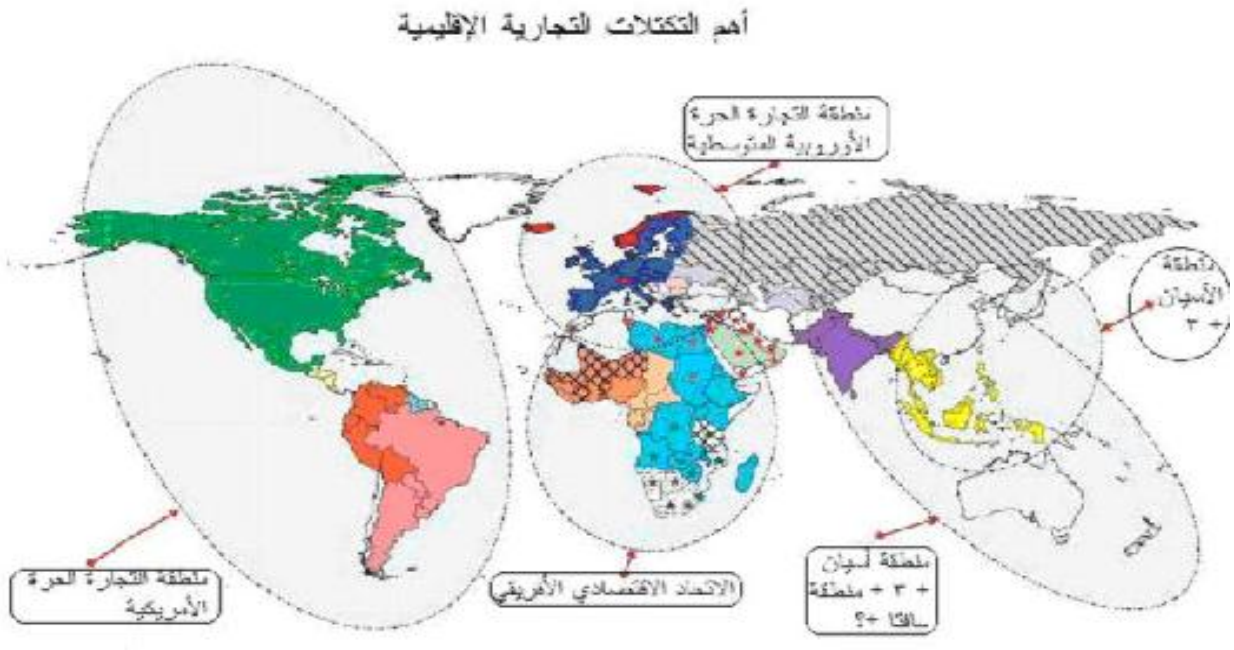

[1] د.مصطفي سلامة حسين، المنظمات الدولية، الدار الجامعية، بدون ط، بدون ،س.ن، بيروت، ص46.
[2] علي صالح دانا، مرجع سابق الذكر.ص60.
[3] محمود ببيلي، الاتفاقيات التجارية الإقليمية، ملخص سياسات رقم 27 ، سوريا، وزارة الزراعة و الإصلاح، نقل عن الموقع:
<http://www.napcsyr.org/dwnld-files/divisions/tpd/pubs/pol_brf/ar/27_pol_brf_ reg_trade_ agr_mb_ar.pdf>

ثالثا: التعاون الدولي:

إن الإستراتيجية الضرورية الصائبة لحل المشاكل ذات الطابع العالمي، تكمن بلا مراء في التعاون الدولي، [1] أو بالأحرى في التعاون العالمي. ولا يتوقف التعاون بين دولتين أو دول معينة في إقليم معين فحسب، بل أصبحت المنظمات والمؤسسات الدولية تلعب دوراً كبيراً في عمليات التعاون الدولي، [2]واستحوذت مسارات التعاون، التي تطورت نتيجة لازدياد الترابط، على حيز كبير في المؤسسات الدولية ذات الطبيعة الدائمة. وأصبحت المنظمات الدولية اليوم، تشكل المكان المميز للتعاون المتعدد الأطراف؛ فهي تشكل شبكات اتصال بين الفاعلين الدوليين وتساعد على بروز معايير عامة تنظم السلوك الدولي عن طريق مأسسة الدبلوماسية المتعددة الأطراف والتوافق المرتبط بها، استجابة لحاجات التعاون.[3]

فالتطورات التي عرفها عالم ما بعد الحرب البارد وبروز العولمة وتحول الكون إلي رقعة جغرافية صغيرة وتلاشي الحدود بين الدول وتجاوز المشاكل والمخاطر للحدود الإقليمية كالإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، لتشكل بذلك تهديدا دوليا وعالميا يمس كل الدول والشعوب دون استثناء القوي أو الضعيف، بتالي الالتفاف وتضافر الجهود وتوحيدها ضرورة ملحة لا مناص منها لدرء المخاطر المشتركة والحد منها.

ولعل الدليل علي ضرورة التعاون الدولي تأكيد ميثاق الأمم المتحدة في ديباجته وفي أكثر من مادة؛ فمثلاً، نصت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على أن من بين أهداف المنظمة تحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء. [4]

[1] هانس وبيتر مارتن وهارالد شومان، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة:د. عدنان عباس علي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب "سلسلة كتب عالم المعرفة"- رقم 238، 1998.ص 330.

[2] K. J.Holsti, International Politics, A framework for Analysis, 3rd Edition,New Delhi Prentice Hall of Indiap. 505

[3] فيليب برايار ومحمد رضا جليلي، العلاقات الدولية، ترجمة، حنان فوزي حمدان، ط 1، بيروت، دار ومكتبة الهلال، 2009، صص138. 139.

[4] ميثاق منظمة الأمم المتحدة على موقع المنظمة: http://www.un.org/ar/documents/charter/chapter1.shtml

المطلب الثاني: مجالات التعاون الدولي:

أولا: مجال السياسي والأمني: إن الأحداث التي عرفها دول العالم في فترت الحروب والحملات الاستعمارية أدت بها إلي التعاون السياسي بتحالفها ومساند وتأيد بعضها البعض في المحافل الدولية سواء عن طريق تصريحات أو بيانات رسمية تدلي بها دولة اتجاه دولة أو قضية ما، وهذا التعاون عرفته الدول النامية من خلال تدعيم ومساندة الحركات التحريرية والاعتراف بحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها بنفسها في سنوات الخمسينات، ثم التزام الحياد في ضل الحرب الباردة بين العسكريين الشرقي والغربي وفي الوقت الراهن يتجل التعاون السياسي في التضامن بين الدول النامية من خلال قدرتها التصويتية في المنضمات الدولية.

أما في التعاون المجال الأمني يرتبط الأمن اليوم بثلاثة مستويات: الأفراد والدول والنظام الدولي، ويعد الأمن ضرورياً في أي من هذه المستويات للأمن على المستويات الأخرى، ويشكل الأمن العالمي وأمن الأفراد متغيرين أساسيين يعتمد أحدهما على الآخر، لكن التركيز على القوة في عالم يتميز بمستويات عالية من التسلح وضعف ضبط حركية الاعتماد المتبادل، أدى بالدول إلى تعزيز أمنها بشكل منفرد، وبالنتيجة إضعاف أمن الدول الأخرى، و بروز أشكال أخرى من المخاطر التي تهدد الدول وهي ذات طبيعة اقتصادية وبيئية وثقافية وغيرها، أدى إلى إضعاف التركيز على المخاطر العسكرية في التعامل مع المأزق الأمن. ومن أبرز صيغ التعاون المشترك، هي الاتفاقات الدفاعية والأمنية، الثنائية والجماعية، التي تحكم العديد من العلاقات بين الدول في المجال الدفاعي والأمني[1].

ثانيا: المجال الاقتصادي.

فالتعاون في المجال الاقتصادي يشمل الاعتماد المتبادل من المساعدات والقدرات والخبرات بين الدول من اجل تحقيق مصالح مشتركة، والتعاون في مواجهة أزمات وظروف اقتصادية معينة أو تقليص أعباء والصعوبات مع احتفاظ كل دولة بوحدة نظامها الاقتصادي.

[1] د. أحمد الموسوي، التعاون الدولي ودوره في دعم التنمية، ملتقي حول "التعاون الإقليمي و الدمقرطة"، الذي نظمه معهد العراق للإصلاحات والثقافة الديمقراطية، بأربيل، 7 مارس 2001 ، ص 4.

فمثلا خصص ميثاق الأمم المتحدة الفصل التاسع كله (المواد من55 إلي 60) للتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي؛ فالمادة (55) تناولت عمل المنظمة على تحقيق مستوى أعلى للمعيشة لتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم، وأن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلاً[1].

كما أن تنامي إدراك الدول والمؤسسات الدولية باستحالة فصل قضايا التنمية الاقتصادية عن قضايا البيئة، نتيجة للاستنزاف الكبير الذي تعرضت له الموارد البيئية جراء العمليات التنموية فالمشاكل والتحديات التي تعاني منها البيئة اليوم، بدأت تأخذ طابعاً عالمياً تعبر الحدود السياسية والطبيعية وتعاني منها الدول والمجتمعات البشرية كافة، وقد أوجبت على كل طرف – سواء كان فرداً أو جماعة أو جمعية أو منظمة أو دولة– أن يعنى أكثر فأكثر بحماية البيئة والحد من المخاطر التي تعاني منها بطرق ووسائل متنوعة، ثنائية وجماعية. ففي عام 1983 شكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة" **اللجنة العالمية للتنمية والبيئة**" لإعادة النظر في علاقة البيئة بالتنمية واقتراح أشكال جديدة للتعاون الدولي في هذه القضايا، توجه السياسات في اتجاه تنمية مستديمة لا تضر بالبيئة[2].

بالإضافة إلي التعاون في مجالات أخري كالتعاون الدولي في مجال الصحة أين نجد موافقة مجلس الصحة العالمية في23 ماي 2005 على أنظمة الصحة الدولية، لأجل إدارة الحالات الطارئة في الصحة العامة ذات الأهمية الدولية. وتم تكييف هذه الأنظمة الجديدة من أجل منع الأمراض والحماية ضدها ومراقبتها وتأمين استجابة هيئات الصحة العامة لانتشار الأمراض دولياً، لتعكس هذه الأنظمة الطبيعة المتغيرة للأمراض العالمية منذ تبنيها عام 1969.

في مجال حقوق الإنسان، فإن مجلس حقوق الإنسان، الذي حلّ محل لجنة حقوق الإنسان بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2006، يقوم بمساعدة الجمعية العامة في ممارسة اختصاصاتها في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، عن طريق جملة مهام حددتها الجمعية، أهمها: النهوض بالتثقيف والتعليم في مجال حقوق الإنسان، فضلاً عن الخدمات الاستشارية والمساعدة

[1] ميثاق منظمة الأمم المتحدة نقل عن : موقع المنظمة http://www.un.org/ar/documents/charter/chapter1.shtml
[2] محمد كامل عارف، مستقبلنا المشترك، إعداد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، الكويت،عالم المعرفة، 1989 ، ص ص 23.24.

التقنية وبناء القدرات، التي يجري توفيرها بالتشاور مع الدول الأعضاء المعنية وبموافقتها. والاضطلاع بدور منتدى للحوار بشأن القضايا المتعلقة بجميع حقوق الإنسان، والإسهام من خلال الحوار والتعاون، في منع حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والاستجابة سريعاً في الحالات الطارئة المتعلقة بحقوق الإنسان[1]. بالإضافة إلي مجلات أخري كتعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها.

في ضوء كل ما تقدم من المجالات والمستويات كافة للتعاون، يمكن القول أن التعاون الدولي له تصنيفات عديدة في أنواعه ومستوياته، وقد توسعت مجالات التعاون لتشمل كل ميادين العلاقات الدولية ومجالاتها المختلفة، ولا تقتصر عمليات التعاون على الجهود الحكومية بل امتدت لتشمل محاولات ومبادرات وجهوداً غير حكومية، من شركات متعددة الجنسية ومنظمات تعمل في مجال حقوق الإنسان والجامعات غير الحكومية وغيرها من الأطراف. إن التعاون العالمي بين وحدات النظام الدولي كافة في شتى المجالات، بصيغ قانونية ومؤسسية، على أساس الاحترام المتبادل والنية الحسنة هو السبيل الأمثل للوصول إلى بر الأمان. حيث لم يبق التعاون بين الدول فقط قادراً على حل المشاكل العالمية والتحديات المشتركة، بل أصبحت الحياة المشتركة والتعاون الدولي ومواجهة المخاطر المشتركة العابرة للحدود السياسية والجغرافية، بحاجة ماسة إلى دور كل الفاعلين من دول وغير الدول.

[1] علي صالح دانا ، مرجع سابق الذكر، ص87.

المبحث الثالث: شروط وأهداف التعاون الدولي.

يتطلب تحقيق التعاون الدولي سواء علي الصعيد الثنائي أو الإقليمي أو الدولي توفر مجموعة من الشروط والأهداف التي يجب مراعاتها في لبلوغ نتائج ملموسة والت تدفع بالدول النامية إلى تغيير منهجها التنموي والتعامل مع المعطيات الدولية الجديدة.

المطلب الأول: شروط التعاون الدولي.

ممالا شك فيه أن التعاون كمبادرات دولية قد يتطلب التكيف مع المعطيات الراهنة فقيام التعاون بضرورة يتطلب توفر الشروط التي أصبحت الدول النامية معنية بها أكثر من الدول المتقدمة وهذه الشروط تكمن في ما يلي [1]:

- تحقيق الديمقراطية التي تضمن التداول على السلطة وتكون أداة للمراقبة الشعبية مما يؤدى إلى الاستقرار السياسي وتوفير الأمن .

أي توفير أرضية ملائمة لتحقيق التعاون الدولي بإرساء قيم الديمقراطية والمشاركة السياسية وفسح المجال لنشاط المعارضة دون قمعها.

- احترام حقوق الإنسان وترقيتها بشكل يضمن كرامة الإنسان في جميع ميادين الحياة.

بما يسمح باحترام الحريات الفردية والجماعية بتالي المساهمة والتعاون من اجل حماية الأقليات والحيلولة دون انتهاكات لحقوق الإنسان .

- إيجاد مؤسسات كفأه تمنح لها صلاحيات واسعة لمراقبة وأوجه واستعمالات المال العام والذي غالبا ما يهدر بطرق غير رشيدة .

وذلك من خلال ترسيخ مبادئ الحكم الراشد وحوكمت ورشاده مؤسسات الأنظمة السياسية ومكافحة الفساد والرشوة وتقليص من مساوئ البيروقراطية .

- إعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى حيث سبق وان طبقت مجموعة كبيرة من الدول ما يعرف ببرنامج التكييف الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي.

[1] عبد الله منصور، جلطي غالم ، مداخلة حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثانية، مرجع سابق الذكر.

حيث هناك دول استفادة من هذه البرامج في تحقيق قفزة نوعية في اقتصادها في حين البعض الأخر زاد تدهور اقتصادها بتالي لتحقيق التعاون في المجال الاقتصادي لابد من إجراء إصلاحات تواكب مستوي التعاون .

- فتح الأسواق المحلية للمنتجات الأجنبية.

وذلك بتشجيع المبادلات التجارية بين دول التعاون برفع الحماية الجمركية للسلع والدخول في منافسة عالمية وهذا ما يشجع رفع جودة الإنتاج المحلي وجعله ذات قدر تنافسية عاليا.

- توفير الشروط الضرورية للاستثمارات الأجنبية وتشجيع القطاع الخاص.

وهذا يكون بتقديم تحفيزات وامتيازات متساوية للمستثمرين المحلين والأجانب وإعطاء فرصة للمستثمرين الخواص لتكوين مؤسسات صغيرة ومتوسطة، والتقليص من القطاع العام.

المطلب الثاني: أهداف التعاون الدولي.

تعددت وتنوعت أهداف التعاون الدولي فهناك من يتكتل ويتعاون من اجل تعزيز الحفاظ علي المواقع الإستراتيجية القديمة، وهناك من يتعاون من اجل كسب وتوفير موارد جديدة لتمويل اقتصادياته، وهناك من يتعاون من اجل الحصول الدعم والمساعدات المالية والخبرات التقنية لنهوض بتنمية اقتصادية التي تعود بالفائدة علي المجالات الأخرى وغيرها من الأهداف التي ندرجها في النقاط التالية[1]:

- يحقق التعاون الدولي مصدرا رئيسيا لتعزيز التجارة و الاستثمار و الكفاءة الاقتصادية من خلال تطوير الآليات التنافسية الاقتصادية المتمثلة في توفير منتج ذو جودة عالية و أسعار منخفضة و كميات كبيرة.
- القضاء على ظاهرة الهجرة بجميع أشكالها من خلال توفير الظروف اجتماعية ملائمة للعيش الكريم في بلدان النامية.
- محاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود لتوفير أجواء آمنة داخل الدول.
- القضاء على الأسواق الموازية و الاقتصاد غير الرسمي ، و المتاجرة في المخدرات و تبييض الأموال و التي تعمل علي تغذية وتنمية المنظمات والجماعات الإرهابية .
- الاشتراك في وضع برنامج للحفاظ على البيئة و تخفيض درجات التلوث.

[1] عبد الله منصور، جلطي غالم ، مداخلة حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثانية، مرجع سابق الذكر.

وذلك بالاستفادة من التطورات التكنولوجية والأبحاث العلمية لضمان حقوق الأجيال القادمة دون الإضرار بالثروة البيئة غير المتجددة بتالي تحقيق تنمية مستدامة.

- تنمية المبادلات بين الشعوب من اجل تحقيق اعتماد متبادل أكثر فيما بينهم مما دفع علي تشجيع عدد كبير من نشاطات التعاون السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، التكنولوجية بهدف تنمية اقتصادية مشتركة. [1]
- تحقيق التنمية الاقتصادية: فالهدف الاقتصادي هو احد أهم العناصر المؤسسة والدافعة للهيئات الوطنية سواء في إطار تبادل البلدان المتقدمة فيما بينها أو تبادل البلدان المتقدمة اتجاه بلدان الجنوب، ففي بعض الأحيان تنمية التبادل الاقتصادي يعتبر الهدف الرئيسي لمشاريع التعاون وذلك من خلال تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول ومؤسساتها، التعاون التكنولوجي، البحث علي المستثمرين، . . . الخ.

- إن الهدف الأساسي هو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية قابلة للاستمرار[2]. أو هو تحقيق نمو مستدام علي المستوي الاقتصادي، البيئي والاجتماعي الذي يخلق فرص العمل وأحسن جودة إنتاجية التي تسمح بتقليص الفقر والتفاوت وعدم المساواة من اجل الاندماج الدول الشريكة في الاقتصاد الدولي وتحسين قدرات اقتصادياتها بتنشيطها وترقيتها. [3]

[1] نسيمة مختاري ، التعاون الدولي المركزي من اجل التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، في القانون، فرع القانون العام، تخصص قانون التعاون الدولي، جامعة تيزي وزو، 2012، ص 35.
[2] د. أمال يوسفي، بحوث في علاقات التعاون الدولي، جامعة بومرداس، كلية الحقوق، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص69.
[3] http://www.toupie.org/Dictionnaire/Cooperation.htm consultée le 25/02/2016 à 00h19

خلاصة الفصل الأول

إستنادا لما سبق ذكره يتضح لنا أن التعاون الدولي لم يعد يقتصر على المساعدات النقدية و المالية فحسب بل يتعدى إلى المساهمة المباشرة في الحياة الاقتصادية من خلال استثمار المباشر الذي يجعل الدول المتقدمة طرفا في عملية تطوير المنتج و الخدمة على قدم المساواة بشكل يضمن التساوي في الحقوق والمكاسب بين الدول المتعاونة.

بالتالي يتأثر التعاون الدولي –سواء كان تعاوناً ثنائياً أو إقليميا أو دولياً – بجملة من المتغيرات، في مقدمتها المتغير الاقتصادي والتجاري، الذي يقف وراء عقد الكثير من الاتفاقيات التعاونية لكون التعاون الاقتصادي يحقق مصالح مشتركة للجميع، ويمكن من خلاله حل الأزمات المالية ومواجهة التحديات المشتركة. وبما أن الاعتماد المتبادل أصبح سمة من سمات النظام الدولي، ولا يمكن لأي طرف دولي أن يعيش بمعزل عن الأخرين، فإن هذا التعاون أصبح ضرورياً، بل أصبح النظام الاقتصادي الدولي الآن يتطلب التعاون، في الإنتاج والتجارة والتسويق والترويج والتصدير وغيرها من العمليات الاقتصادية. فضلاً عن ذلك فالتحديات التي قد تواجه الجميع من قبيل الأزمات المالية، وجرائم غسل الأموال، وما شابه ذلك، تحتاج إلى التعاون بين الدول.

الفصل الثاني

الإطار الاقتصادي للتعاون الجزائري الصيني

تمهيد

تشهد العلاقات الجزائرية الصينية حاليا مرحلة متطورة ومتميزة من التعاون الاقتصادي القائمة علي أساس المنفعة المتبادلة، والعلاقات الثنائية المتوازنة مقارنة مع علاقة الجزائر بالدول الكبرى الأخرى وتعد الصين نموذجا مثاليا لذلك. وبحكم تطور التعاون المتبادل بين البلدين من التعاون السياسي والدبلوماسي والعسكري إلي التعاون الاقتصادي خاصة في السنوات الأخيرة الذي اخذ حيز كبير في إطار العلاقات الجزائرية الصينية.

سنتطرق في هذا الفصل إلي أهم المقاربات المفسرة للتعاون الاقتصادي، والإطار الاقتصادي لكل من الجزائر والصين ومراحل تطور هذا التعاون.

المبحث الأول: المقاربات المفسرة للتعاون الاقتصادي الجزائري الصيني.

في هذا المبحث، سنتطرق لأهم المقاربات النظرية، التي رأينا أنها قادرة على تفسير التعاون الجزائرية الصيني حيث اعتمدنا على مقاربتين" **لجوزيف ناي**"، الأولي مقاربة القوة الناعمة لتفسير السياسة الخارجية الصينية. والثانية مقاربة الاعتماد المتبادل والتي سنستعين بها في تفسير جوهر العلاقات الجزائرية– الصينية.

المطلب الأول: مقاربة القوة الناعمة.

نعتمد علي مقاربة القوة الناعمة (تحولات القوة العالمية) لتفسير وفهم السياسة الخارجية الصينية التي توصف بأنها تتبني الصعود السلمي.

عرف مفهوم و مضمون الأمن، تطورا في تحولات القوة العالمية. فبعدما كان الأمن، من منظور المقاربة التقليدية أو"الواقعية"، يرتبط بالدولة كموضوع مرجعي ويكون هاجسه على شكل تهديد عسكري من طرف دولة أخرى، والرد كان بطبيعة الحال ردا عسكريا. كانت قوة الدول تقاس بزيادة قوتها و ترسانتها العسكرية السبيل الوحيد لتحقيق أمنها القومي ضد أي تهديد. و بهذا كانت القوة العسكرية هي المحدد الأساسي لقوة الدول. لكن مع بروز ظاهرة العولمة ، وتوسع مفهوم الأمن وشموليته لأبعاد متعددة سياسية، اقتصادية ، اجتماعية، بيئية، . . . إلي جانب البعد العسكري. تعمق مضمون الأمن

من خلال مستوى التحليل أو الموضوع المرجعي لمستوياته أين نجد: الأمن الشامل، الإقليمي، الدولي، الوطني، المحلي، والأمن الإنساني(الفردي)[1].

في نفس هذا السياق التحولي للأمن عالميا، تعمقت تحولات القوة العالمية بفعل تشابك العلاقات الدولية، و إفرازات العولمة. حيث لم تعد القوة مرتبطة أساسا بالقوة العسكرية، بل تتعداها إلى التكنولوجيا، النمو الاقتصادي، الاتصالات، التحكم في الاعتماد المتبادل و المعلومات[2].

- يعتبر" **جوزيف ناي**" من بين منظرين تحول مضمون القوة من خلال اقتراحه لمفهوم القوة الناعمة، فحسبه، القوّة العسكريّة والقوّة الاقتصاديّة كلاهما أمثلة على القيادة القاسية والتي يمكن استعمالها لإقناع الأخربين بتغيير مواقفهم ومواقعهم. فالقوّة القاسية يمكنها أن تستند إلى مبدأ "العصا والجزر"، أي إذا استطاعت دولة أن تشرع قوتها في عيون الأخربين فأنها ستواجه مقاومة أقل لرغبتها، إذا كانت ثقافتها وأيديولوجيّتها جذّابة فسيرغب الآخرون أكثر في إتباعها، إذا استطاعت أن تؤسس قواعد دوليّة تتماشى مع مجتمعها ستكون رغبتها في التغيير أقل، وإذا كان باستطاعتها أن تساعد دعم المؤسسات التي تشجّع الدول الأخرى على التّحول، أو التي تحدّ من نشاطاتهم بوسائل تفضّلها هي، فعندها من الممكن أن لا تحتاج إلى هذا الكم المكلف من العصي والجزر[3].
- لكن هناك أيضا طريقة أخرى غير مباشرة لاستخدام وممارسة القوّة. فبإمكان دولة أن تحصل على النتائج التي تريدها في السياسة الدوليّة لأنّ الدول الأخرى تريد اللّحاق بها وإتباعها إعجابا بقيمها أو تقليدا لنموذجها أو تطلّعا للوصول إلى مستوى ازدهارها ورفهاها وانفتاحها، كما هو الحال في العلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية للتحقيق مصالح مشتركة ومنفعة متبادلة.
- في هذا الاتّجاه، يري "ناي" انه بإمكان أي دولة أن تضع برنامجا في السياسة الدوليّة يجذب الأخربين إليها، كما أن تجبرهم على التغيير من خلال التهديد أو استعمال القوّة العسكريّة أو الأسلحة الاقتصاديّة. هذا المظهر أو الجانب من القوّة يجعل الأخربين يريدوا ما تريده الدولة

[1] سمير قط ،الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة –قطاع النفط أنموذجا-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة الحاج لخضر بسكرة،2007-2008،ص 19.

[2] عبد النور،بن عنتر. "الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر".في حسين، بوقاه وآخرون،الانعكاسات الدولية والإقليمية لأحداث 11 سبتمبر 2001 .شركة باتنيت،باتنة، 2002 . ص91.

[3] جوزيف ناي،حدود القوة الأمريكية،ترجمة،علي حسين باكير،باحث من جامعة بيروت. دون ،س،ن،ص10.

المبادرة للبرنامج وهو ما يسمّي بالقوّة الناعمة (الليّنة)[1]، هذه الطريقة تكسب الناس بدلا من إجبارهم.

حيث يري" **جوزيف ناي** " أن استعمال القوّة من قبل معظم القوى الكبرى يشكّل خطرا على أهدافهم وتطلّعاتهم الاقتصاديّة". وحتى الدول الغير ديمقراطيّة والتي تشعر بأنّها أقل شعبية و التزاما أخلاقيا فيما يتعلّق باستخدام القوّة فعليها أن تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات السلبية لاستعمال القوّة على أهدافها الاقتصاديّة.

وكما كتب "**ريتشارد روزينكرانس**": " يضيف "ناي" كان من الأسهل أن تقوم بالاستيلاء على أراضي الدول الأخرى بالقوّة بدلا من أن تقوم بتطوير معاييرها الاقتصاديّة والتجاريّة المعقّدة لتستفيد من التبادل التجاري معا فيما بعد" . [2]

- **وحاليا القوّة الاقتصاديّة أصبحت أكثر أهميّة مما كانت عليه سابقا، وذلك لسببين:**

الأول: هو الارتفاع النسبي في حدود التكلفة لاستعمال القوّة.

ثانيا: لأنّ الأهداف الاقتصاديّة تطغى بشكل كبير في قيم المجتمعات (الما بعد صناعيّة)*، ففي عالم العولمة الاقتصاديّة، كل الدول تعتمد إلى حدّ ما على قوى السوق بعيدا عن سيطرتهم المباشرة.

فعكس القوة العسكرية نجد القوّة الناعمة (الليّنة Soft Power) التي تستند إلى القدرة على وضع برنامج سياسي يرتّب الأولويّات بالنسبة للآخرين. والقدرة على تأسيس الأولويات تميل دائما إلى الارتباط بمصادر القوّة المعنويّة، كأن تكون ثقافة جذّابة أيديولوجيا أو مؤسسات. بمعني أن القوة الناعمة هي قدرة واستطاعت أي دولة أن توجه وتجعل من دولة أخري تريد وتفعل ما تريده هي، أي تجعلها تتبعها دون إجبارها على القيام بما لا تريد أن تقوم به. وهذا ما تمارسه الصين حاليا من خلال سياستها

---

[1] Joseph S. Nye, Jr., Bound to Lead: The Changing Nature of American Power (New York: Basic Books, 1990), chap. 2، نقل عن : جوزيف ناي، مرجع سابق الذكر.ص8.

[2] Thomas Friedman, The Lexus and the Olive Tree , Understanding Globalization, New York ,Farrar, Straus and Giroux, 1999, chap. 6. نقل عن : جوزيف ناي، حدود القوة الأمريكية،مرجع سابق الذكر،ص 7.

* هنالك (03) ثلاث أنواع من الدول في العالم اليوم: "حسب جوزيف ناي "هي:
1- الدول الفقيرة (الما قبل صناعية): والتي غالبا ما تكون عبارة عن بقايا فوضوية للإمبراطوريات المنهارة.
2- الدول الصناعيّة الحديثة: مثل الهند والصين.
3- والمجتمعات (الما بعد صناعية): التي ظهرت في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان.

الخارجية اتجاه الدول الإفريقية بصفة عامة والدولة الجزائرية بصفة خاصة. والتي تتميز باحترام الاستقلال السياسي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول، وترسيخها لثقافة وإيديولوجية العمل المشترك يساوي المنفعة المتبادل والكسب للجميع. باستعمالها لأساليب التأثير المتعددة كالإقناع والجذب والإغراء التي تؤدي غالب للرضوخ والتقليد. فالصين توظيف القوة الناعمة في تقديم المعونات التنموية والتمويل حيث تمزج بين المنح الخاصة، والقروض الخالية من الفوائد، وتخفيض الدين، القروض الإمتيازية لتمويل المنح الدراسية، والاستثمار والدعم في مجال التنمية في البني الاجتماعية والاقتصادية دون إملاء لشروط السياسية. كل هذا جعلها تعزز حضورها في القارة السمراء وبالأخص في الجزائر والدليل تطور التعاون بين الجزائر والصين في كل المجالات خاصة المجال الاقتصادي.

والتمييز بين القوتين الصلبة و الناعمة، يتعلق بالدرجة الأولى في الطبيعة والسلوك معا، وفي كون المصادر مادية ملموسة. فكل منهما تشكل جانبا من قدرة المرء على تحقيق أغراضه من خلال التأثير على سلوك الأخربين. فالقوة "الآمرة" أي القدرة على تغيير ما يفعله الآخرون يمكن أن يستند إلى الإرغام أو الإغراء. أما القوة "الانتقائية" – أي القدرة على تشكيل ما يريده الآخرون– فيمكن أن تستند على جاذبية ثقافة المرء، أو عقيدته وقدرته على التلاعب بجدول أعمال الخيارات السياسية لأنها تبدو بعيدة عن الواقع أكثر من اللازم[1].

فحسب "**جوزيف ناي**" هناك ظاهرتين ساهمتا بشكل كبير في تغير مفهوم القوة. الأول: تعقد وتشابك التبادلات الدولية، والتي نجدها في أعماله السابقة رفقة "**روبرت كيوهان**" في سنوات السبعينيات والمتمثلة في "الاعتماد المتبادل المركب". أما الظاهرة الثانية: تتمثل في تحولات القوة والتي ترجع بدورها إلى أعمال "نايفي" وكتابه "**القوة و الاعتماد المتبادل Power And Interdependece** " فهذه القوة أصبحت اقل ملموسية واقل تحولية أي بمعنى ما يمكن تحقيقه من مكاسب في مجال ما يكون تحقيقه في مجالات أخرى أمرا صعبا[2].

بالتالي عكس الاتجاه الواقعي الذي أولي اهتمامه للقوة العسكرية كمحدد لقوة الدولة والأهداف السياسية في صراعاتها مع الدول الأخرى، اتجه اهتمام نظرية الاعتماد المتبادل للمتغير الاقتصادي كعنصر محرك ومؤثر في العلاقات الدولية التي تحولت من علاقات صراع إلي علاقات تعاون متبادل.

[1] جوزيف،ناي. مفارقة القوة الأمريكية ، ترجمة ، محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003 ، ص 40.
[2] J j, roche. théories des relations internationales. Montchrestien, pari, 2004.p71.

المطلب الثاني: مقاربة الاعتماد المتبادل.

تبرز أهمية الاعتماد المتبادل كنمط للتعامل وطريقة للتعاون بين الدول في المجالات كافة، وعلى جميع الأصعدة، ذلك لأن عالمنا اليوم تشابكت فيه المصالح وتنوعت فيه الحاجات بصورة متزايدة، كما تتداخل هذه المصالح والحاجات إلى درجة من غير الممكن أن تعيش الوحدات الدولية بمعزل عن الاعتماد المتبادل فيما بينها، علماً أن هذه الوحدات اتسعت في إطارها، بحيث أصبحت تشمل غير الدول، مثل الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات الدولية والإقليمية، الحكومية منها وغير الحكومية، والتي تتباين تأثيراتها في الساحة الدولية.

ويعود سبب اعتمادنا على مقاربة الاعتماد المتبادلة، كإطار نظري يفسر التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني كعلاقة اعتماد متبادل. وتركيزها على البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية. كما تهتم بالدور المتنامي للفواعل غير دولاتية، فالصين تعتمد على أفريقيا بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة كدولة ذات وزن دبلوماسيا و اقتصاديا. خاصة بكسب الدعم الدبلوماسي حيث يشكل الحضور الكبير للدول الأفريقية بما فيها الجزائر، لدى هيئة الأمم المتحدة، احد أهم الرهانات القوية التي تعمل عليها الصين. هذا ما يظهر في تصرح الجنرال الصيني" كسي ونغ غانغاي": "الدول الإفريقية تمثل بالنسبة للصين أكثر من ثلث تشكيلة منظمة الأمم المتحدة"[1]. فبكين تراهن على الدور و الدعم الدبلوماسي لدول القارة الأفريقية حول القضايا التالية: اتهام الصين بانتهاك حقوق الإنسان و مسالة إصلاح هيئة الأمم المتحدة ، واحتمال انضمام اليابان كعضو دائم لدى مجلس الأمن. ومسالة التعريف بالمناطق الصينية في بحر الصين الجنوبي.

أما اقتصاديا فالجزائر تعتمد علي الصين في برامجها التنموية عن طريق تشجيع الاستثمارات والمساعدات التقنية الصينية والاستفادة من الخبرة الصينية ودفع التنمية الوطنية وكسب شريك دولي له وزن في منظمة الأمم المتحدة، وإشراك الصين في تنمية إفريقيا في إطار التعاون جنوب–جنوب، واعتماد المنتدى الصيني الإفريقي والجزائري الصيني كآليتين دبلوماسيتين لصياغة التعاون والشراكة المحددة ضمن بنود الاتفاقيات المبرمة بين البلدين، في حين الصين تعتمد علي الجزائر في رفع

[1] سمير قط ، الإستراتيجية الصينية في افريقية، مرجع سابق الذكر،ص56.

المبادلات التجارية اقتصاديا، وكسوق لمنتجاتها وشركاتها العالمية وكمصدر مستقبلي لتزود بالطاقة (النفط).

إهتم كل من المنظرين "**روبرت كيوهان Robert Keohane** "و" **جوزيف ناي Joseph Nye**" في سنوات السبعينيات بمسألة الاعتماد المتبادل(interdépendance). وفي سنة 1977 صدر كتاب لهما بعنوان "**القوة والاعتماد المتبادل**". أعلنا فيه التراجع التدريجي لدور الدولة كفاعل وحدوي في المسرح العالمي. كما اقترحا مفهوم السياسة العبر وطنية والاعتماد المتبادل المركب[1] وذلك نتيجة للتحولات التي شهدها النظام الدولي، أين لاحظ كل منهما أن الاتصالات عن بعد والرحلات الجوية قد أوجدت قرية عالمية بعد أن توسعت العمليات الاقتصادية عبر الحدود، بزيادة التدفقات التجارية و المالية بين الدول. فالتحولات في الدوائر المالية والنقدية تشكل معلما مركزيا للعولمة. فكل هذه التطورات تدل على توسع جديد للفضاء الاقتصادي.

فالعولمة سجلت سرعة متزايدة لتدفق الاستثمارات المباشرة للخارج والنظام الرأسمالي في حركية دائمة بفضل حركة رؤوس الأموال الدولية المتزايدة [2]. وقام عدد كبير من الفاعلين الجدد غير الإقليميين بتقليل دور الدول، لأن الاعتماد المتبادل يؤثر في السياسة الدولية وعلى عمل الحكومات في نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي، خاصة في الحقل الاقتصادي.

وقد طورا " **ناي وكيوهان**" دراستهما وركزا على سياسة "الاعتمادية المتبادلة المكثفة" حيث يمكن للمجتمعات أن ترتبط بعضها البعض عبر عدة قنوات، والعلاقات بين الفاعلين الدوليين وغير الدوليين تكون أكثف عبر الاتصالات المستمرة بين البيروقراطيين وبين النخب غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسية التي تحولت إلى وسائل ناقلة تربط المعلومة بالاتصال وتخلط الحدود بين السياسات الدولية والقومية. فالاعتماد المتبادل، يدل علي تعظيم التشابك في البلدان المتاجرة، وإن هذا التشابك خلق علاقة بين كل بلد وآخر، أو بين مجموعة وأخرى من البلدان، فالاعتماد المتبادل يعني وجود تأثير وتأثّر

[1] جون بيليس وستيف سميث،عولمة السياسة العالمية، ترجمة، مركز الخليج للأبحاث،2004 ،ص ص 428.429 ، نقل عن قط سمير،الإستراتيجية الصينية في افريقية،ص 27.

[2] سمير قط ، نفس المرجع ،ص28.

بين طرفين، بحيث يكون كل منهما تابعاً ومتبوعاً في الوقت نفسه، وهذا هو المعنى العام الذي يتبادر إلى الذهن عندما يذكر اصطلاح الاعتماد المتبادل[1].

فبالتالي الاعتمادية فيما بين الدول تعبر عن عجز الدول بسبب عدم قدرتها كلياً أو جزئياً على إشباع حاجاتها التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية المتزايدة أين أضحت لا تتوانى عن الدخول في تفاعلات تعاونية وظيفية لتغطية حاجاتها. وبهذا تمثل الاعتمادية محصلة لذلك التفاعل بين حاجات إحدى الدول وتطلعاتها، وبين إمكانات غيرها.

وفي هذا الصدد" قدم جوزيف ناي" و" روبرت كيوهان" تفسيرا لوصف هذه الظواهر، خاصة تأكل سلطة الدولة، وانتقال الحقل الاقتصادي، تنمية عالم الشبكات، الاستقلالية المتزايدة للفواعل غير الدولاتية، والأزمات الايكولوجية، وتوسيع مفهوم الأمن. هذا رغم إعلانهما أن الدولة تظل هي الفاعل المركزي، لكن مع نقص قدرتها على التحكم والإدارة، مقابل بروز فواعل أخرى تستفيد من الإنعتاق المتزايد إزاء السلطة[2].

فحسب" روبرت كيوهان وجوزيف ناي" الاعتماد المتبادل يحمل ثلاث خصائص[3]:

1- وجود قنوات متعددة تربط المجتمعات ببعضها البعض سواء بين السلطات الرسمية للدول أو العلاقات غير رسمية بين النخب غير حكومية، أو عن طريق المنظمات العابر للأوطان من خلال كافة أنواع الاتصالات المتاحة ، حيث يفترض الاعتماد المتبادل أن الدول تمثل مجموعة وحدات متماسكة ومتناسقة فيما بينها.
2- إن جدول القضايا الدولية الأفقي، انهي هيمنة مواضيع مثل القوة العسكرية علي جدول أعمال علاقات الدول، فعديد القضايا التي كان ينظر إليها علي أنها تنطوي ضمن السياسة الداخلية للدول أصبحت قضايا دولي وفرضت علي الحكومات ضرورة التنسيق والتعاون فيما بينها من اجل إيجاد حلول لمثل هذه المعطيات.

[1] علي صالح دانا ، مرجع سابق الذكر،ص19.
[2] J jroche. op.cit.p 91
[3] Joseph S,Nye& Robert O,Keohane, Power And Interdependence, Library of Congress Cataloging in Publication, Data 3rd Edition ,2001,pp 22.23.

3- إن استخدام القوة العسكرية بين الدول قد يكون في غير محله، كما قد يؤدي إلي تدهور العلاقات الاقتصادية ما بين الدول والإضرار بمصالحها المشتركة، خاصة إن كان أطراف الصراع ينتمون إلي حلف أو تكتل واحد.

وعليه فإن الاعتماد المتبادل كمضمون مفهومي، يهدف إلى تحليل نتائج الاعتماد المتبادل كظاهرة في السياسة العالمية، والتي تتميز عموما بعدم الوصول إلى اقتسام مساوى و عادل للفوائد بين مختلف الفاعلين الدوليين، الذين تربط بينهم علاقة تأثير وتأثر حيث ما يحدث لفاعل ما ينعكس في أية لحظة علي بقية الفواعل مثل أزمة اليونان التي آثرت علي بقية دول الاتحاد الأوروبي ولو بشكل متفاوت.

لكن بالرغم من هذا فان الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي، سوف يمنع الدول من استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين، كما أن الاعتماد المتبادل والتقسيم الدولي للعمل يوّلدان الفاعلية وتحصيل الحد الأعلى من الثروة. فحينما يتم نشر شبكات الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة، تتم إقامة أسس السلام والتعاون في عالم فوضوي قائم على المنافسة، وتتعاون الدول في المنظومة الدولية، وبتالي ظاهرة الاعتماد المتبادل يمكن قياسها بين بلدين أو مجموعتين من الدول في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، والذي يعني معرفة زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية النابعة في العالم الخارجي، ومن خلال ذلك يمكن تحسين مستوى الأداء الاقتصادي للبلدان التي تشملها ظاهرة الاعتماد المتبادل، وهذا ما يميز التعاون الجزائري الصيني المبني علي الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

المبحث الثاني: الإطار الاقتصادي للتعاون الجزائري الصيني.

في ظل البيئة الاقتصادية الدولية الجديدة، تأثرت اقتصاديات الدول النامية بشكل ملحوظ، إلا أن هذا التأثير لم يكن متماثلا، بحيث هناك دول تمكنت من الاندماج في الاقتصاد العالمي وأصبحت مساهمة فيه والمثال على ذلك الاقتصاد الصيني، ودول أخرى أصبحت مهمشة ومعتمدة عليه بشكل كبير، ونفس الشيء بالنسبة لدول الإفريقية منها الجزائر، فبالرغم من الثروات الطبيعية والبشرية الهائلة، إلا أنها تعاني من مشاكل كبيرة. وبالمقابل زيادة تطور الاقتصاد الصيني، أدى إلى ارتفاع احتياجاته من الثروات الطبيعية. ومن خلال هذا المبحث سنتطرق بشكل أدق إلى الوضع الاقتصادي الدولي لكل من الجزائر والصين.

المطلب الأول: مقومات الاقتصادي الجزائري.

حقق الاقتصاد الجزائري نمو اقتصادي وإصلاحات اقتصادية وسياسية جعلت لها مكانة في شمال إفريقيا والمنطقة العربية، نظرا للموقع الاستراتيجي كدولة مهمة خاصة في السياسات التوسعية للدول الأخرى كونها بمثابة بوابة إفريقيا، وكون الجزائر تربطها علاقات تاريخية مع الصين تعززت بعقد اتفاقيات تعاون اقتصادي ثنائي سمحت بتسجيل أرقام مهمة في اقتصاديات البلدين. ومن خلال هذا المطلب نستعرض المقومات الرئيسية للاقتصاد الجزائري.

1- **المقومات الطبيعية:** يكتسب الموقع الجغرافي الجزائري أهمية كبري إقليميا، وقاريا، وعالميا.

أ- **الأهمية الإقليمية:** حيث تتوسط بلدان المغرب العربي وتعتبر امتداد للوطن العربي والإسلامي، وتنتمي إلي دول البحر المتوسط تاريخيا وجغرافيا.

ب- **الأهمية القارية:** حيث تعتبر اكبر دولة إفريقيا بمساحة تقدر 2381741 كم^2 ، ذات تضاريس متنوعة من سلاسل جبلية الأطلس الشمالي والأطلس الصحراوي، سهول ضيق ومتقطعة تقريبا علي طول 1000 كم مثل سهل متيجة المنخفض المنفصل عن البحر بالروابي ساحل الجزائر والشرق نجد سهل الصومام وعنابة ذات الأهمية الاقتصادية وهي ارضي صالحة لزراعة والهضاب العليا التي تتميز بنشاط اقتصادي شبه بدوي يتميز بتربية الأبقار والماشية . لها أودية داخلية كواد الشلف الأكبر[1]

[1] Encyclopédie Encarta 2006. © 1993-2005 Microsoft Corporation

بالجزائر بطول 725كم ، بالاظافة إلي إطلالتها البحري علي البحر الأبيض المتوسط علي طول الشريط الساحلي 1200 كم، والأطلس الصحراوي الذي يزخر بالواحات والأراضي الصحراوية القاحلة كتلة الهوقار[1].

كما تتمتع الجزائر بموارد الثروة الطبيعية منها: النفط، الغاز الطبيعي، والحديد الخام، والفوسفات، واليورانيوم، والرصاص، والزنك[2]. فهي تحتل مرتبة الثالثة عالميا من حيث الاحتياطي الممكن استرجاعه، فتنتج 766 ألف برميل يوميا من احتياطي قدره 09 مليار برميل، و المرتبة السابعة في العالم من حيث الموارد المؤكدة من الغاز ، والمرتبة الخامسة من حيث الإنتاج والثالثة من حيث التصدير بالإضافة إلى أضخم احتياطي من الغاز الطبيعي في القارة و يقدر بما يزيد على 160 تيريليون متر مكعب، إذا أضيف هذا الكم الهائل إلى الاحتياطي الخام السائل، فإن ذلك يقفز بالجزائر إلى الصدارة بعد ليبيا و نيجيريا[3]. بالإضافة إلي المعادن كالفوسفات الذي يعد من أكثر الموارد بما يقارب المليار طن من الاحتياطات، الحديد الذي يتواجد بأكثر من 150 مليون طن، الذهب الذي يتواجد في الهوقار باحتياطي يقدر 61 طن وتعتبر الجزائر الدولة الثالثة علي المستوي العربي من حيث احتياطي الذهب ب 173,6 طن[4].

ج- **الأهمية العالمية:** حيث تربط بين القارات الثلاثة إفريقيا أوروبا واسيا، وتعتبر ملتقي طرق التجارة نحو وسط وجنوب إفريقيا.

2- **المقومات البشرية:** قدر عدد سكان الجزائر في ظل عام 2014 سجل النمو الطبيعي لسكان تزايدا وصل إلي نسبة 2. 15 % و سجل زيادة مقارنة بعام 2013 أين كانت نسبة النمو 2. 07%. هذه الزيادة النسبية عائدة إلي ارتفاع نسبة الولادات مقارنة بنسبة الوفيات. ونلاحظ من خلال التمثيل البياني لزيادة الولادات الحية والنمو الطبيعي التالي رقم(02) ، أن الزيادة الطبيعية تقريبا تضاعفت خلال 15 سنة الأخيرة من 449000 إلي 840000 نسمة بين 2000 و 2014 وفحص ارتفاع الزيادات الحية يبين إن ارتفاع السكان القاطنين مرتبط بارتفاع نسبة الحياة، وإذا استمرت وتيرة هذه الزيادة مثل عام 2014 وفي عام 2015 بلغ عدد السكان 39. 5 مليون نسمة، وصل عدد السكان

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،نقل عن :كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية،مع دراسة مقارنة بين الصين، تركية،مصر، والجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية ،فرع النقود والمالية، 2012-2013، ص 216.

[2] www.moqatel.com, consultée le 25/04/2016 à 10h56.

[3] Encyclopédie Encarta 2006. © 1993-2005 Microsoft Corporation

[4] KPMG" Guide investor en Algérie"،نقل عن :كريمي فرحي، مرجع سابق الذكر، 225.

المقيمين في الجزائر 40. 4 مليون نسمة في جانفي 2016[1]، كما تتميز تركيبة السكان في الجزائر بارتفاع نسبة السكان البالغين دون سن 30 من العمر بنسبة تتجاوز 85% من عدد السكان ، أما التوزيع الجغرافي للسكان فإنهم يتمركزون بنحو 40% علي الساحل[2].

الشكل (رقم 02):

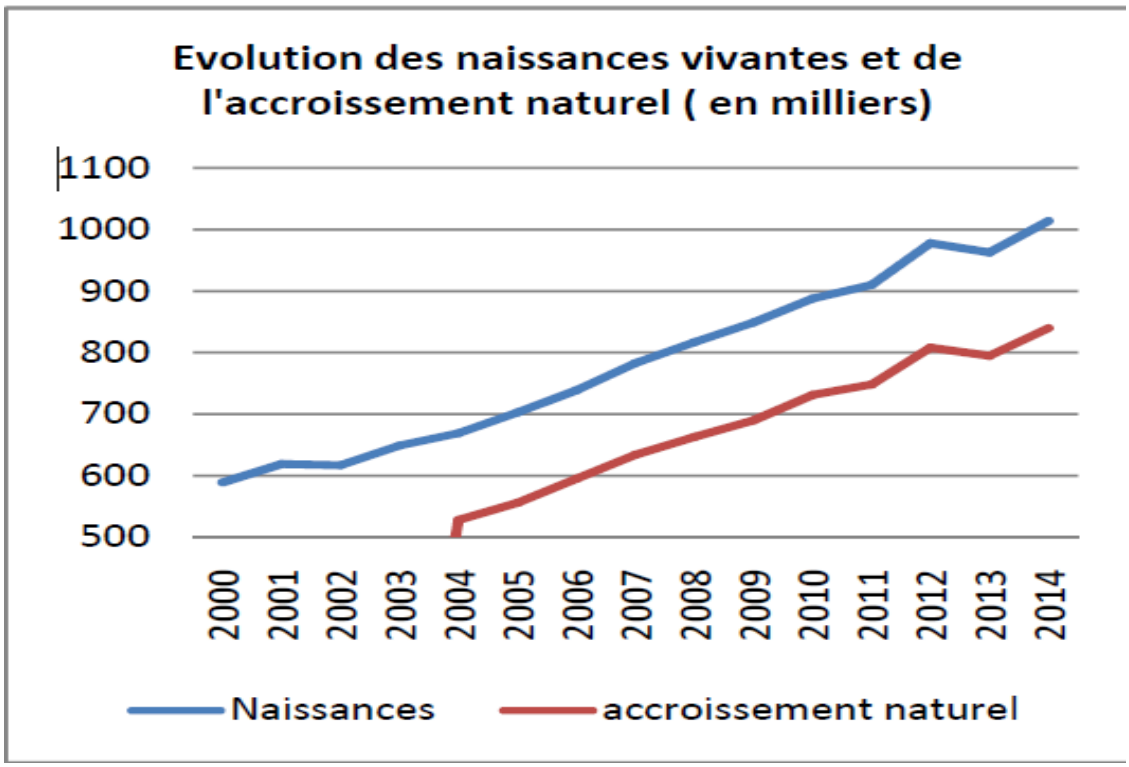

المصدر:

Directeur de la Publication : Mounir Khaled BERRAH

Ce numéro est élaboré par la Direction Technique chargée des statistiques de Population et de l'Emploi

ONS _Avenue Belkacemi Mohamed_ElAnnasser Alger»,N°690. Mars 2015

3- المقومات الاقتصادية: نظمت في السنوات الأخيرة العديد من اللقاءات لتعالج تسوية القطاع الإنتاجي الوطني، لكن هذا لم يكون مرضيا لأنه كان يتطلب توافقا كبيرا بين المتعاملين الاقتصاديين والمختصين الأخربين، و لقد كان الهدف من هذه اللقاءات ليس تحديد آليات ونتائج الانضمام لمنظمة التجارة العالمية لتجارة، بل كان البحث علي طرق تقوم باستعمال آليات تصلح للدفع بديناميكية جديدة لأداة الإنتاج. بالتالي من الأحسن السير بكل فطنة وذكاء كي تتاح للاقتصاد

[1] Office National des statistique « Démographie Algériennes »,N°690,Mars ;2015.p1.
[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،نفس المرجع،ص 218.

الوطني فرصة الوضع في صفه الإمكانيات والمؤهلات في سبيل تحقيق اندماج نافع أو اقل ضررا في السوق الدولية[1].

3-1- الإصلاحات الاقتصادية: منذ 1988 والجزائر تتبني إصلاحات في إطار برامج التصحيح الهيكلي حتى تضمن الانتقال إلي اقتصاد السوق، والتي تتلخص[2] في:

- **الإصلاحات الاقتصادية من (1989 إلي 1999) والتي تشمل:**

أ- **تحرير الأسعار:** وذلك بتحرير أسعار السلع الخدمات وتحرير عمليات التسويق والتوزيع وتقليص الدعم للعديد من المنتجات والخدمات لتصل إلي أسعارها الحقيقية.

ب-التحكم في السياسة المالية: من خلال تقليص الإنفاق العام، وذلك بتخفيض القيمة الحقيقية للرواتب والأجور بتأجيل الزيادة المرتقية فيها والمقدرة ب 12. 5% مع نهاية 1994، وزيادة الإيرادات العامة بتبني إصلاحات ضريبية شاملة تهدف إلي تخفيض العبء الضريبي، كضريبة علي أرباح الشركات لتوحيد الضريبة المطبقة علي المؤسسات المحلية والأجنبية، وكذا الرسم علي النشاط المهني والرسم علي القيمة المضافة إلي جانب توسيع مجال تطبيق ضريبة الدخل، وهذا محاولة من المشرع الجزائري إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية التي تهيمن علي تمويل ميزانية الدولة، بحيث تراجع حجم الجباية البترولية إلي 53% من مجموع إيرادات الدولة سنة 1997 بعدما كان يمثل أكثر من 90% من الإيرادات العامة للدولة في السبعينات.

ج- إصلاح السياسة النقدية: بتطبيق إصلاحات واسعة في كل من سياستي سعر الفائدة ومنح الائتمان[3]، **وبتحرير** معدلات الفائدة وتقديم الائتمان للأنشطة الإنتاجية والسماح بإنشاء مصاريف خاصة محلية وأجنبية للمساهمة في ترقية النشاط المصرفي، وإحداث نوع من المنافسة بين المصارف لتطوير وتحسين الخدمات المصرفية إلي جانب إنشاء سوق للأوراق المالية.

---

[1] فريد بن يحي ،الاقتصاد الجزائري الرهانات وشروط انضمامه للمنظمة العالمية لتجارة، ترجمة منشري إلهام،.دار الهدي، عين مليلة، الجزائر،2009 ،ص 26.

[2] كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مع دراسة مقارنة بين الصين، تركية، مصر، والجزائر.، مرجع سابق الذكر،ص 219.

[3] أ. علي بطاهر ،سياسة التحرير والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، جامعة الشلف، مجلة اقتصاديات إفريقيا، العدد الأول، بدون سنة نشر،ص 197.

د-تحرير التجارة الخارجية: الذي بدأ بشكل تدريجي حيث جسده أولا "**قانون 88-27**" الذي أعطي مرونة أكثر في مجال التجارة مع الخارج[1]، بهدف زيادة درجة الانفتاح علي العالم الخارجي تم تحرير الواردات والقيود علي عمليات الاستيراد. وفي إطار تعزيز الصادرات تم إنشاء بعض الهيئات من أجل دعم وترقية الصادرات، كما تم تخفيض قيمة الدينار الجزائري وذلك استكمالا لدعم نشاط التصدير.

هـ- إصلاح المؤسسات العامة والخصخصة: إعادة تأهيل المؤسسات العامة كمرحلة أولي شملت إعادة هيكلتها من الناحية التشريعية والإدارية وذلك في إطار التطهير المالي للمؤسسات، استعداد لخصخصتها وقد مس أكثر من 800 مؤسسة عمومية بنهاية 1998 والتي شرع فيها منذ 1996 وهذا كبرنامج أول.

إذا لم يكن للجزائر خلال هذه الفترة أي خيار وبشكل مطلق، خارج الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بالتالي رسم السياسة الاقتصادية في الفترة الممتدة بين (1998-2001) التي كانت تعتبر أصعب فترة خاضعة للتأثير العوامل والظروف الاقتصادية والسياسية[2] التي مرت بها الجزائر.

- **الإصلاحات الاقتصادية : (من 2000 إلي 2006):** حيث تميزت هذه الفترة باستقرار الأوضاع الأمنية والسياسية، ومجيء الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" للحكم في 1999، الذي شرع في الإصلاحات لعدة قطاعات، كالعدالة والصحة والتعليم العالي، وقطاع الفلاحة والتنمية الريفية، وانتهجت الجزائر منذ سنة 2001 سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخل الخارجية الناتجة عن التحسن (4,40 -)المستمر نسبيا في أسعار النفط العالمية، حيث ارتفع احتياط الصرف باستمرار خلال الفترة 1999-2006 مليار دولار عام 1999 إلى 77,78 مليار دولار عام 2006 ، كما يوضحه الجدول التالي[3]:

[1] أ. علي بطاهر ، مرجع سابق الذكر،ص 196.
[2] أ.د. سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري، محاولتان من أجل التنمية (1962-1989) و(1990-2005)،دار الكتاب، القاهرة،ط1،2012،ص ص 241،242.
[3] هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية –تخصص اقتصاد التنمية،جامعة تلمسان، 2013-2014 ص 197.

جدول رقم (02): تطور احتياط الصرف في الجزائر في الفترة 1999الي 2006 .

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
أسعار جارية(10^9\$)	4,40	11,90	17,96	23,11	32,92	43,11	56,18	77,78

Source : d'après les données de l'office Algérien des statistiques (ONS)

وارتفعت إيرادات ميزانية الدولة خلال الفترة 2002- 2006 بنسبة 123,4 %، أي من 1603,2 مليار دج عام 2002إلى 3582,3 مليار دج عام 2006 ، نتيجة لارتفاع في القيمة المضافة لقطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام، حيث ارتفعت من 32,5 % عام 2005 إلى 44,7 % عام 2005 إلى 46,2 % عام 22006 ، وفي المقابل بلغت نفقات ميزانية الدولة 2428, مليار دج عام 2006 مقابل 1550,6 مليار دج عام 2002 ، أي بزيادة نسبة تقدر 56,6 خلال الفترة: 2002-2006 ، وهذا نظرا للبرامج التنموية الضخمة التي انطلقت خلال هذه الفترة، وتمثلت هذه البرامج فيما يلي:

-1 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: (المخطط الثلاثي 2001-2004): الذي خصص له غلاف مالي أولي يقدر 525 مليار دج أي حوالي 7 ملايير\$، قبل أن يصبح غلافه المالي مقدرا بحوالي 1216 مليار دج ما يعادل 16 مليار\$، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا. وقد خصص للقطاع ألفلاحي نسبة % 25 من القيمة الإجمالية للبرنامج (PSRE) ويهدف هذا البرنامج إلى ثلاث أهداف أساسية، تخفيض معدل الفقر، خلق مناصب شغل خلق 850 ألف منصب، والحفاظ على التوازن الجهوي وإعادة الحيوية للمناطق الريفية، ومن ضمن هذه البرامج خاصة التي تتعلق بقطاع الفلاحة، هي المخططات التنموية الفلاحية التي كانت عبارة عن سلسلة من الإصلاحات في القطاع، ابتداء من المخطط الوطني للتنمية ثم الإستراتيجية الوطنية ، (PNDAR) سنة 2000 ، ثم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDA) الفلاحية للتنمية الريفية المستدامة في

2004 . ثم بعد ذلك في 2006 قامت الوزارة المنتدبة. للتنمية الفلاحية والريفية بتنفيذ سياسة ريفية جديدة، أطلق عليها سياسة التجديد الريفي (PRR)[1].

- تميزت هذه المرحلة بانتعاش ملحوظ في الاقتصاد الوطني وتحسن في الميزان التجاري من (2004 إلي 2015) وهذا ما يبينه الشكل البياني رقم(03) التالي: [2]

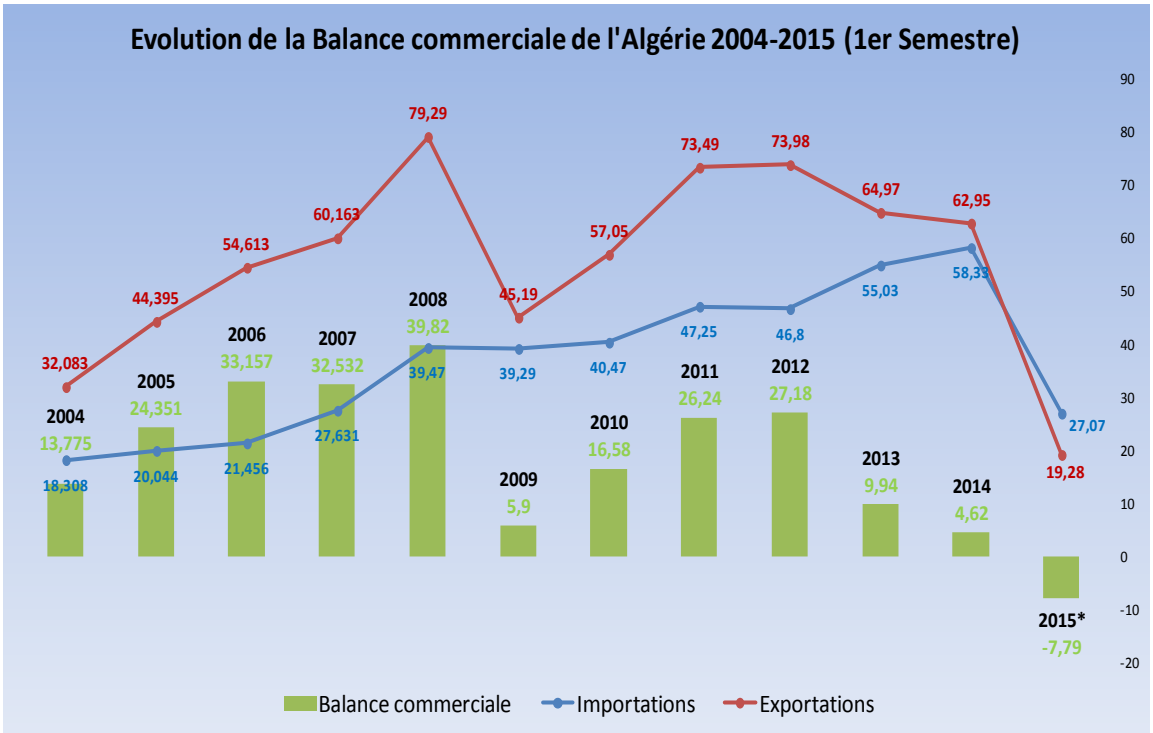

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي. © CNES Juillet 2015.

- نلاحظ من خلال التمثيل البياني انخفاض نسبة الاستيراد ب 9,98 % في 2004، وارتفاع الصادرات بنسبة 43,71% في 2005، وهذا الانخفاض راجع إلي تكافؤ قيمة اليورو€ والدولار$ الذي لم يتمكن من معالج الوضع بترشيد النفقات من خلال الواردات والصادرات.
- عجز في الميزان التجاري ب – 7,78 في 2015 بعد عدة سنوات من ترجع سعر البترول في السوق العالمية وزيادة النفقات التجارية و استمر العجز في التجاري.

[1] Omar Bessaou, La Stratégie de Développement Rural en Algérie Ibid, P 84، نقل عن: هاشمي الطيب، مرجع سابق الذكر، ص 198.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. © CNES Juillet 2015.

2- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي: (PCSC 2005 – 2009): جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها، في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر جراء الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري، حيث تضاعف احتياطي الصرف أكثر من أربع مرات خلال2011 ، أي من 42,3 مليار دولار سنة 2004 إلى 178,2 مليار دولار سنة 2011 ، حيث أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية [1]، تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري. وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر ب 4. 202,7 مليار دج، ما يعادل 55 مليار دولار، على مدى خمس سنوات، وأعطى أهمية كبيرة لتحسين ظروف معيشة السكان فقد استحوذ هذا الهدف على نسبة 45 % من مخصصات هذا البرنامج(1. 908,5 مليار دج)، باعتباره يرتبط أساسا بجهود مكافحة الفقر، ليأتي في المرتبة الثانية هدف تطوير المنشات الأساسية والذي حصل على نسبة 40,5 % من المخصصات(1. 703,1 مليار دج)، وشمل أربع قطاعات هامة: قطاع النقل، قطاع الأشغال العمومية، الموارد المائية، و قطاع تهيئة الإقليم، أما برامج دعم التنمية الاقتصادية، والذي يشمل كل من الفلاحة والتنمية الريفية، والصناعة والصيد البحري، وترقية الاستثمار والسياحة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، فقد جاء في المرتبة الثالثة، أي حصل على نسبة أقل من337,2 مليار دج. [2]

3- برنامج توطيد النمو الاقتصاديPCCE : (المخطط الخماسي الثاني2010 -2014): خصص لهذا البرنامج برنامج توطيد النمو الاقتصادي غلاف مالي قدره 286 مليار$ أي 21214 مليار دج، أي أن البرنامج الجديد خصص له مبلغ أولي قدره 11534 مليار دج ما يعادل 155 مليار$) 12 ، إضافة إلى البرنامج السابق الذي قيمته 9680 مليار دج، ما يعادل 130 مليار$ 13 ، وهو مجموع 286 مليار$[3].

[1] S.Badrani , L'agriculture, l'agroalimentaire, la pêche et le développement rural en Algérie, Les monographies du CIHEAM, larevue Options Méditerranéennes (Série B, n°61), MAI 2008 , CIHEAM-IAM Montpellier, PP37-73.نقل عن :هاشمي الطيب
نفس المرجع ،نفس الصفحة.

[2] الطيب هاشمي ، مرجع سابق الذكر، ص 198.

[3] Ambassade de Suisse en Algérie, Rapport économique ALGERIE 2012 , édition octobre 2013, P01، نقل عن: نفس المرجع،ص 19.

3-2- مؤشرات الأداء الاقتصادي: تظهر مدي فعالية الإصلاحات الاقتصادية في تحسن أداء الاقتصاد الجزائري وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(03): بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الفترة 2006-2012، الوحدة: مليار دولار، دج(10^9)%.

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	توقع2013
PIB بالدينار الجزائري	.8 515	.9 363	.11 069	.10 018	---	.14 384,8	---	---
PIB دولار	116,8	135,3	171,0	139,8	146,0	183,4	208,0	211,7
نصيب الفرد من PIB($)	3456	3934	4962	3925,9	4365	5258	5404	5579
احتياطي الصرف(مليار$)	78	133,3	136	147	----	160	190,66	189,76
معدل النمو(%)	5,3	5	2,4	2,7	3,6	2,4	2,5	3,3
معدل التضخم (%)	1,8	3,2	3,9	6,4	3,9	4,5	8,9	5,0
الأجر الوطني الأدنى المضمون	----	12000	----	----	15000	----	18000	----
المعدل الوطني للبطالة (%)	12,3	13,8	11,3	10,2	10,0	10,0	11,0	9,8

Source : La banque d'Alger : les rapports 2009, et 2011,**Ambassade de suisse**: Rapport économique ALGERIE 2012,**KPMG**: Guide investir en Algérie-2012. **ONS**: les statistiques2007 -2013(4ème trimestre du chaque année.

بالإضافة إلي بعض المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالتصدير المحروقات والتصدير خارج المحروقات لفترة 2014-2015. من خلال : الشكل رقم(04): ترجع نسبة الصادرات من المحروقات2014 -2015 [1].

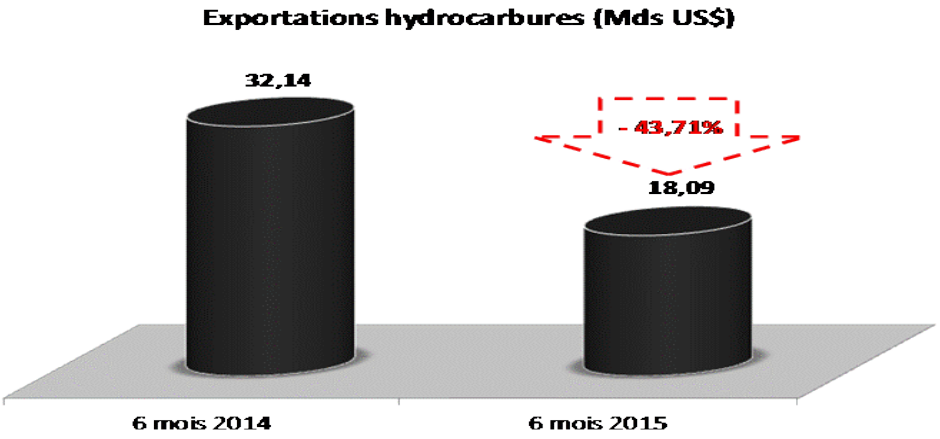

- نلاحظ من خلال هذا الشكل أن نسبة الصادرات من المحروقات قد انخفضت 43,71% في الستة أشهر من عام 2015، وهذا راجع إلي الانكماش المرتبط بانخفاض أسعار البترول بالإضافة إلي نقص الكمية المصدرة، وإعادة التفكير في تنويع الصادرات و تنويع مداخيل الدولة بفرض المنتج الجزائري في السوق الخارجي أي الاعتماد علي القطاعات ذات القوة الإنتاجية والتصديرية لتمكن من توجيه الاستثمارات.

الشكل رقم (05): ارتفاع نسبة الصادرات خارج المحروقات في 2014-2015 [2].

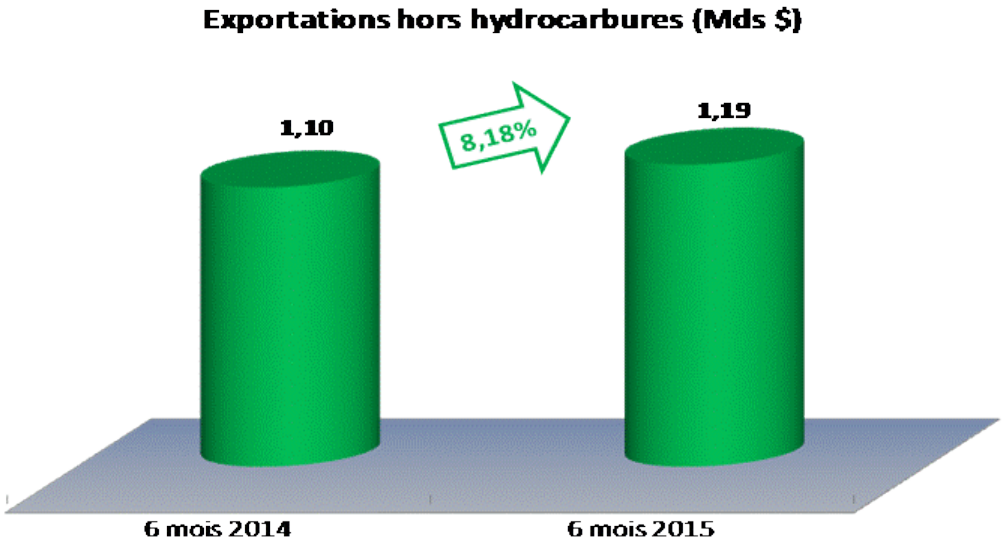

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي2015 Juillet CNES © .
[2] CNES Juillet 2015 مرجع سابق الذكر.

نلاحظ من خلال هذا الشكل البياني أن الصادرات خارج المحروقات عرفت ارتفاعا بنسبة تقارب 7,78% في الستة أشهر الأولي من 2015 وهذا ما يستلزم تنشيط وديناميكية المقاييس الضرورية للإجراءات والقوانين الخاصة بالمساعدات المالية والتطبيق البنكي والمالي.

3-3- أهم القطاعات الاقتصادية: يرتكز الاقتصاد الجزائري علي أهم القطاعات التالية[1]:

أ- **قطاع الفلاحة:** الذي ساهم بنحو 8. 4 **%**من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010، وبنفس النسبة سنة 2000، كما وظف ما نسبة 11. 7 % من العاملين عام 2010 مقارنة بحوالي 24 % في سنة 2000.

ب- **قطاع الصناعة:** أين تصنف الصناعة في الجزائر في المرتبة الأخيرة بين القطاعات، من حيث مساهمته في توفير الثورة الوطنية، إذا لم تمثل سوي 5**% من الناتج الإجمالي لسنة** 2010، و 4.8 %من إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات. وهي متأتية خاصة من الصناعات الحديدية المعدنية والميكانيكية.

ج- قطاع البناء والأشغال العمومية: حقق هذا القطاع ما نسبته 10. 4% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 مقارنة بحوالي 8. 2% من الناتج المحلي الإجمالي لعام2000.

د- قطاع الخدمات التجارية: والذي يعتبر المصدر الثاني للثروة الوطنية بعد المحروقات حيث يساهم بحوالي 22 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010. كما يمثل خارج المحروقات المصدر الأول بنسبة 37% من الناتج المحلي خارج المحروقات، وقد بلغ نمو هذا القطاع 7. 3 في عام 2010. **ولتوضيح أكثر ينظر في الملحق رقم (03).**

من خلال ما تم عرضه حول مقومات الاقتصاد الجزائري والإصلاحات التي طالت النظام الاقتصادي في الجزائر في إطار التحول من الاقتصاد المخطط إلي اقتصاد السوق ، الذي كان ضرورة حتمية كما يقول**James D. Wolfensohn**رئيس البنك العالمي في تقديمه لتقريه لسنة 1996 فالعالم اليوم يعرف تحولا سريعا خاصة في السنوات الأخيرة في حجم المبادلات الدولية والاستثمار الخاص الذي فتح أفاقا واسعة للنمو والتشغيل، وتحقيق مداخيل مرتفعة ورفع مستويات المعيشة بفعل حرية حركية آليات السوق، بينما كانت في منظومة الاقتصاد المخطط- الموضوعة تحت سيطرة الدولة بفعل الرقابة

[1] كريمة فرحي، مرجع سابق الذكر، ص ص 228.227 .

وانعدام الفعالية الملازمين لطابعها البيروقراطي– تعيق كثيرا هذه الآليات[1]. وفي هذا الصدد نجد أن الدولة الجزائرية بالرغم من الصعوبات التي واجهتها في المرحلة الانتقالية ، نهاية الثمانينات وطيلة العشرية السوداء إلا أن الإرادة كانت في تدارك التأخر الحاصل في جميع القطاعات فضلا عن وجود نية في تطوير إطار الحياة الجماعي للجزائريين وتحسين صورة الجزائر خارجيا، لذا عملت السلطات الجزائرية علي مواصلة تبني البرامج الإصلاحية للنهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية الوطنية من خلال تجهيز البلاد في كل القطاعات، وتحضير الجزائر لاستقبال الاستثمارات سواء الوطنية أو الأجنبية كالاستثمارات الصينية في العديد من القطاعات، وكذا رغبة في تجميع المعطيات الضرورية لإقلاع اقتصادي حقيقي ونمو قوي ومستدام.

المطلب الثاني: مقومات الاقتصادي الصيني.

على مدار أكثر من ثلاثين عاماً من الإصلاح والانفتاح على العالم، نجحت الصين في إنشاء نظام إنتاج عالمي متكامل لم يسبق له مثيل في الحجم والتعقيد ، استطاعت من خلاله أن تصبح ضمن أقوى الاقتصاديات العالمية ، بل وأكثرها نمواً ، ولم يكن هذا النمو موجوداً إلا لوجود عدة مقومات أنتجت هذا الصعود والتقدم والتميز للاقتصاد الصيني.

1- **مقومات الطبيعية:** تتميز الجغرافيا الاقتصادية والمقومات الطبيعية للصين بتنوع وتباين لا حدود له. وتعتبر الموارد الطبيعية جزءاً هاماً من البيئة الطبيعية وتضم موارد الأراضي والمياه والمناخ والحيوانات والمعادن وغيرها من الموارد، حيث تعد جمهورية الصين الشعبية أكبر دول آسيا مساحة، حيث تشغل 20 % من مساحة القارة ب9. 572. 678 كم^2، و تحتل الرتبة الثالثة عالميا بعد روسيا وكندا. و تحوي هذه المساحة الشاسعة مظاهر متنوعة، إذ تضم أراضي الصين بعضا من أكثر الصحاري جفافا، و أعلى القمم ارتفاعا كقمم الهملايا، و أكثر الأراضي خصوبة، و أكثر الأراضي انخفاضا عن سطح البحر، مثل المنخفض المعروف ب "توربان" في مقاطعة "زيجيانغ (Zhejiang) " الذي يبلغ، انخفاضه 154 متر عن سطح البحر.

[1] أ.د. سعدون بوكبوس، الاقتصادي الجزائري، مرجع سابق الذكر.ص ص ،211،212.

و نجد في الصين عدة أقاليم مناخية، إذ ترتفع الحرارة صيفا في شرقي الصين، بينما يكون الشتاء شديد البرودة في الشمال الشرقي، وتوجد في الصين مناطق استوائية و شبه استوائية، تشهد أمطارا غزيرة في الجنوب[1].

ويعود السبب في ذلك إلى مساحة الصين الشاسعة، حيث تمتد حوالي 3100 ميل من الشرق إلى الغرب(أكثر من 5000كم)، و 3400 ميل من الشمال إلى الجنوب، وتمتد سواحلها على طول8700 ميل، وتبلغ حدودها البرية 12400 ميل. كما لها حدود مع 14 دولة، لتكون بذلك أول دولة في العالم من حيث عدد الدول المحاذية لها، تحدها شمالا منغوليا، وروسيا و كوريا الشمالية من الشمال الشرقي، البحر الأصفر وبحر الصين الشرقي من الشرق، بحر الصين الجنوبي من الجنوب الشرقي، أما فيتنام ولاوس، وبورما والهند وبوتان، ونيبال فتحدها من الجنوب، وباكستان من الجنوب الغربي، في حين تحدها أفغانستان، طاجاكستان، كيرغستان وكازاخستان من الغرب[2]. وسمحت هذه الخصائص الجغرافية للصين بالتميز بعمق استراتيجي كبير، وتعدد الأقاليم المناخية والنباتية، والإشراف على طرق مهمة للمواصلات والتجارة في العالم. سواء البرية منها بإشرافها على "طريق الحرير(Silk road) الذي لعب دورا كبيرا في تنشيط التجارة عبر محور الشرق الأقصى والشرق الأوسط وأوربا مرورا بآسيا الوسطى وجنوب آسيا، أو طرق المواصلات البحرية بإطلالها على المحيط الهادي، وبحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي والبحر الأصفر، ومضيق فرموزا الذي يفصل الصين عن تايوان.

في العالم التي تتوفر فيه احتياطيات الموارد المعدنية وتتكامل أنواعها[3] .تعتبر الصين من أغنى دول العالم من حيث توفر أنواع الحيوانات والنباتات، ففيها أكثر من32800 نوع من أشجار الأخشاب ، أو كثر من 104000 نوع من الحيوانات ، بما فيها أنواع نادرة مثل: البندا العملاق ، والسعدان الذهبي ، وتمساح نهر اليانغتسي، والدلفين الصيني ، وغيرها. وهي توجد في الصين فقط وعليه فقد حددت لها الصين كثيرا من المحميات الطبيعية الخاصة، ومنها 14 محمية أدرجتها الأمم المتحدة ضمن شبكة المحميات الطبيعية، والصين غنية بالموارد البحرية ، حيث يوجد فيها أكثر من 2600 نوع من الأسماك ، منها أكثر من خمسين نوعا من الأسماك التي يمكن استغلالها تجاريا ، ويوجد في البحار الصينية

[1] الموسوعة العربية العالمية، الجزء رقم 15، الرياض مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع،ط2، 1999، ص ص، 265،266.
[2] Encyclopaedia Britanica. Volume 16, London, fifteenth edition 2005. p. 36
[3] http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter1/chapter10302.htm نقل عن : محمد عطية ، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر،غزة،2012،ص ص 27،28.

عشرون موردا منها: النفط ، والغاز الطبيعي، والحديد، والنحاس.إضافة إلى ذلك تمتلك الصين ثروة هائلة من الفحم ، حيث يبلغ احتياطي الفحم في الصين 760 مليار طن. وبالرغم من كبر حجم كل مورد الصين الطبيعية، إلا أن معدل نصيب الفرد من معظم الموارد الطبيعية صغير نسبيا بسبب كثرة السكان.[1].

خريطة رقم (01): الموقع الجغرافي للصين.

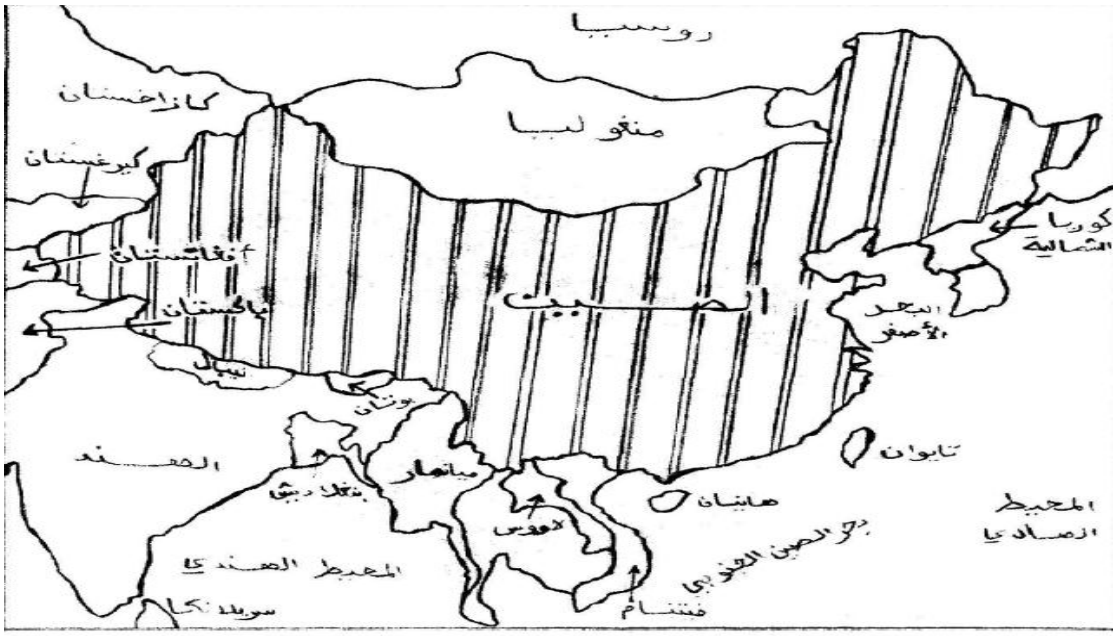

Source: http://worldatlas.com/webimage/countrys/asia/cnlarge.htm

2- المقومات البشرية: تمتاز الصين بكونها أكثر دول العالم سكان، إذ أن أكثر من خمس الجنس البشري من جنسية صينية، أين قدر تعداد سكان الصين في عام 2010 حوالي 1. 341 مليار نسمة، وفي نهاية عام 2015 وصل إجمالي عدد السكان إلي 1. 374. 62 مليار نسمة بزيادة قدرة ب 6. 80 مليون نسمة مقارنة بنهاية عام 2014[2]، بسب سياسة تنظيم الأسرة التي انتهجتها الصين وهي طفل واحد لكل أسرة.

ومن خلال هذه المؤشرات البشرية نلاحظ أن الصين تتمتع بمورد بشرية هائلة كقوة عاملة، وما يميزها النزوح الريفي. أين أصبحت المدن تستوعب حوالي نصف السكان في عام 2010 بعدما كانت النسبة حوالي ربع السكان في 1993، مما جعل توزيع السكان بين المدن والأرياف متوازنا،

[1] http://arabic.cri.cn/other/china_geography/1-3.htm
[2] National Bureau of Statistics of China,February 29 ,2016.

ولكن سيشكل تهديدا إذا ما استمر في ذلك، كما تعرف الصين أيضا سب توازن فيما يخص التوزيع السكاني حسب الجنس ويتوسطون الفئة العمرية من 15 سنة حتى 64 سنة بحوالي ثلاثة أرباع السكان عام 2010[1]. وفي الوقت الذي يشهد العالم تباطؤاً في النمو السكاني وتزايداً في عدد المسنين، يتجه الصين إلي تحدّد معظم معالمه، إذ تضمّ أكبر عدد من سكان العالم وتمر بمرحلة تحوّل ديمغرافي، إذا اختلف الهرم السكاني في الصين اختلافاً كلياً. **لتوضيح انظر الملحق رقم (01). و رقم (02).**

فمع تراجع معدلات الخصوبة، ارتفعت نسبة السكان الذين هم في سن العمل بسرعة أكبر من ارتفاع نسبة الشباب. وفي غضون 15 إلى 25 عاماً، سيبلغ السكان الذين هم في سن الإنتاج سن التقاعد، وهؤلاء الذين هم في الفئة العمرية 35 إلى 50 سنة، يشكلون حالياً أكبر شريحة سكانية، وبحلول عام 2030 ستكون الصين أمام ارتفاع كبير في نسبة سكانها من المسنين، ما يشكل مزيداً من الضغوط على القطاع الاجتماعي ويؤدي إلى ارتفاع نسبة الإعالة. وفي ظل اعتماد سياسات طموحة في التعليم، يتوقع أن تتغيّر التركيبة العمرية للسكان في الصين بحلول عام 2050 ، فتصبح الفئة العمرية 60 إلى 64 سنة أكبر شريحة من مجموع السكان. وسيرتفع مستوى التحصيل العلمي للسكان الذين هم في سن العمل، فيسهم في تكوين قوى عاملة أكثر إنتاجية، وبتوفر قوى عاملة ذات إنتاجية ومهارة مرتفعة يمكن التعويض عن الآثار السلبية لارتفاع نسبة الإعالة وارتفاع نسبة المسنين من مجموع السكان[2].

3- **المقومات الاقتصادية:** تعتبر التجربة الاقتصادية الصينية واحدة من أنجح التجارب التي أثرت بشكل كبير على أهم الاقتصاديات العالمية ، واستطاعت أن تتخطى العديد منها، حتى أصبحت الصين القوة الاقتصادية الثانية في العالم، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي جذب إعجاب العالم بأسره لها لما حققته من تقدم اقتصادي غير معالم الحياة الصينية، وكذلك مكانة الصين على خريطة العلاقات الدولية ، حيث استحوذت هذه التجربة على اهتمام العديد من الدول المتخلفة أملاً منها في جعل هذه التجربة نموذجاً يحتذي به من أجل تحقيق معدلات معقولة في النمو الاقتصادي، تنعش به اقتصادياتها الهشة والهزيلة. ولا شك بأن هذه التجربة مرت بمرحلة ولادة طويلة وشاقة حتى استطاعت أن ترى النور، وتحول من خلالها الاقتصاد الصيني من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد

[1] كريمة فرحي، نفس المرجع، ص 173.
[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)"تقرير التنمية البشرية 2013" نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع،ص 104.

السوق الاجتماعي، من خلال تشكيل منظومة سوقية تقوم على المنافسة المنتظمة ، قادت الصين فيما بعد إلى الانفتاح وأدت إلى تحولات كبيرة في الاقتصاد الصيني ، ويتضح ذلك من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية وارتفاع في حجم الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة دخل المواطن الصيني وزيادة مستوى رفاهيته .

3-1- الإصلاحات الاقتصادية: فلقد شهدت الصين منذ الإصلاحات الموجهة نحو السوق في أواخر السبعينات في عهد "دنج هسياوبينج"*(رسميا في 1978) مجموعة "معقدة ومتشابكة من التغييرات، من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ومن الريفي إلى الحضري، ومن الزراعة إلى الصناعة التحويلية والخدمات، ومن أنشطة اقتصادية غير نظامية إلى أنشطة اقتصادية نظامية، ومن مجموعة مجزأة من الاقتصاديات القروية التي تتمتع بمستوى من الاكتفاء الذاتي إلى اقتصاد أكثر تكاملا، ومن الاقتصاد المنعزل عن العالم إلى قوة تجاري دولية ، ولقد ارتكزت الإصلاحات الاقتصادية في الصين علي:[1]

أ- **الإصلاح في المناطق الريفية:** وذلك بمنح قدر كبير من الحوافز والحريات للفلاحين، وتم إقرار نظام المسؤولية التعاقدية الذي يقوم علي إبقاء الأراضي ملكية عامة، مع منح كل أسرة في الريف قطعة أرض وأدوات الفلاحة اللازمة لها وفق عقود مبرمة مع الحكومة تمنحهم الحق في الاحتفاظ بالإنتاج الذي يزيد عن حصتهم المتعاقد عليها أو بيعها في السوق الحرة، كما شجعت الحكومة أيضا الفلاحين في باقي المجلات كتربية الأبقار وإنشاء المزارع السمكية، مما أدي إلي زيادة الإنتاج الزراعي.

بالتالي تحسين مستوي معيشة الفلاحين. وبهذا يكون "**دنج**" قد حرر الصين تدريجيا من الاقتصاد المخطط وفجر الطاقات الكامنة في الشعب الصيني، أعطي فرصة للفلاحين الفقراء دوافع جديدة تحفزهم في العمل والإنتاج، وفتح علي قدم المساواة أمام سكان الريف والمدن فرصة ليزاولوا الأعمال الحرة ويصبحوا أغنياء، الشيء الذي ساهم في النمو الاقتصادي الكبير، وعودة الصين من جديد

[1] ياسر يحي عطية إبراهيم، قدرة الاقتصاد المصري علي استيعاب الاستثمارات المحلية والأجنبي مع مقارنة بدول جنوب شرق أسيا،كريمة فرحي، مرجع سابق الذكر، ص 174.

* دنج هسياوبينج: حاكم الصين الجديد منذ 1978، وصاحب الإصلاحات الهادفة إلي تنمية الاقتصاد الصيني من خلال ممارسة سياسة برغماتية، وهو صاحب المقولة "ليس المهم أبدا كون القطة بيضاء أو سوداء،مادامت تصيد الفئران فهي قطة جيدة" نقل عن: كونرادزايتس،الصين عودة قوة عالمية،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ط1،2003.ص275.

لتصبح تنينا كبيرا. [1] وهذه هي البراغماتية التي تميز الصينيون علي غيرهم وهي سرعة تكيفهم مع الأوضاع، حسب المدرسة الواقعية.

الإصلاح في المناطق الحضرية: أدي نجاح الإصلاح الاقتصادي في المناطق الريفية إلي تشجيع الحكومة الصينية علي وضع برنامج تنموي علي نطاق واسع للإصلاح في المناطق الحضرية في بداية عام 1984، وكان الهدف الرئيسي من هذا البرنامج نقل إدارة المشروعات الحكومية إلي أشخاص أكثر دراية بإدارة المشروعات الاقتصادية مع ضرورة فصل الملكية عن إدارة الإنتاج، ولقد حددت القيادة الصينية ثلاث مراحل لعملية الإصلاح وهي: [2]

المرحلة الأولي: تحقيق مضاعفة إجمالي الناتج المحلي الصيني خلال السنوات العشر من عام (1980– 1990)، وقد زاد بمقدار الضعف، وحلت مشكلة الكساد والغذاء للسكان.

المرحلة الثانية: تحقيق مضاعفت إجمالي الناتج المحلي الصيني مرة أخري بدأ من عام 1991 حتى نهاية القرن العشرين، مما وفر حياة ميسورة للشعب الصيني.

المرحلة الثالثة: تحقيق عصرنة الاقتصاد الصيني في أواسط القرن الحادي والعشرين، بحيث سيصل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فيها إلي مستوي الدول المتوسطة التطور والوصول بالاقتصاد الصيني إلي مصاف القمم الصناعية في كثير من حلقات الإنتاج الصناعي.

3–2– مؤشرات الأداء الاقتصادي: أدت الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الصين إلي تحقيق النتائج الموضحة في الجدول التالي:

[1] كونر ادزايتس، نفس المرجع ، ص ص 377.378.

[2] هشام عبد العزيز العمار، مكان الصين الدولية ، دراسة تحليلية في عوامل البروز(1991-2006) مذكرو قدمت لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة ماجستير في العلوم السياسية، من كلية الأنظمة والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية،2008، ص57.

الجدول رقم (04): تطور بعض المؤشرات لاقتصادية في الصين خلال الفترة (1993-2010)[1].

	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	14,0	13,1	10,9	10,0	9,3	7,8	7,6	8,4	8,3	9,1	10,0	10,1	11,3	12,7	14,2	9,6	9,2	10,4
معدل التضخم (%)	14,6	24,2	16,9	8,3	2,8	(0,8)	(1,4)	0,3	0,7	(0,8)	1,2	3,9	1,8	1,5	4,8	5,9	(0,7)	3,3
المديونية الخارجية (مليار دولار)	86	100	118	129	147	144	152	145	184	186	208	249	283	323	373	380	432	548
خدمة الدين كنسبة من الصادرات (%)	11,1	8,9	9,9	8,7	8,5	8,6	9,0	9,1	8,1	8,3	7,5	3,4	3,1	2,5	2,2	2,0	2,8	3,3
إجمالي الاحتياطات (مليار دولار)	27	58	80	112	146	153	161	172	220	298	416	623	831	1081	1546	1966	2453	2914
رصيد الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	-	-	-	-	-	-	-	(2,5)	(2,3)	(2,6)	(2,2)	(1,3)	(1,2)	(1,0)	0,2	(0,8)	(2,8)	(1,7)
رصيد الميزان التجاري(مليار دولار)	(12)	7	12	17	40	42	28	28	28	37	36	49	124	208	307	348	220	232
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	1,76	30,5	22,5	31,6	35,7	5,0	8,5	10,5	47	75	117	206	207	247	461	418	398	471

من خلا الجدول السابق نلاحظ أن الصين استمرت في تسجيل النتائج الايجابية ويظهر ذلك من خلال:

- الارتفاع في المعدل الناتج المحلي الإجمالي خاصة في الفترة (2002-2010) بالرغم من انخفاضه في سنتي 2008و 2009 بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، ومع ذلك فهو يعتبر من تبين اعلي المعدلات علي المستوي العالمي.
- استقرار معدلات التضخم عند مستويات منخفضة علي طول الفترة مقارنة بالمعدل المسجل عام 1994 المقدر ب 24. 2%.
- تفاقم الديون الخارجية من 86 مليار دولار عام 1993 إلي 548 مليار دولار مقارنة بسنة 2010، ويتمثل الجزء الأكبر من هذه المديونية في الديون قصيرة الأجل(347 مليار دولار عام 2010)[2]، إلا أن نسبة خدمة هذه الديون من الصادرات لا تتجاوز 10 %، ما عدا سنة 1993 نظرا لارتفاع عائدات التصدير.

[1] كريمة فرحي، مرجع سابق الذكر،176.

[2] نقل عن : كريمة فرحي، مرجع سابق الذكر، ص177. The World Bank « Global Development Finance » Report 2012

- تسجيل عجز كبير في الميزانية العامة للدولة عام 2009 بمعدل 2. 86% من الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من ارتفاع الإيرادات الإجمالية دون الإرادات الجمركية التي تراجعت في هذه السنة.
- اتجاه تصاعدي ملحوظ بالنسبة لصادرات من خلال رصيد الميزان التجاري الذي يظهر دائما موجبا رغم الارتفاع الكبير في الواردات التي وصلت إلي 1520. 5 مليار دولار عام 2010[1]، المرتبطة بقوة الطلب الداخلي أساسا.
- زيادة معتبرة في احتياطات الصرف العائدة للفوائض المسجلة في ميزان المدفوعات نتيجة تحسن في الحسابات الجارية خاصة في الصادرات السلعية التي بلغت 1581. 4 مليار دولار عام 2010.

من خلا ل ما تم عرضه حول مقومات الاقتصاد الصيني والإصلاحات المتبناة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الصينية ، نجد أن السلطة الحاكمة عمدت علي التركيز بشكل أساسي علي القطاع الرئيسي الذي يستوعب العدد الكبير من العمالة وهو القطاع الزراعي أو ألفلاحي ما سمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المونتاجات من جهة، ومن جهة أخري تحسين القدرات الإنتاجية وتوفير قاعدة صناعية أكثر ديناميكية تزيد من الناتج المحلي الإجمالي[2]. **وهذا ما يبينه الشكل (رقم 06):**

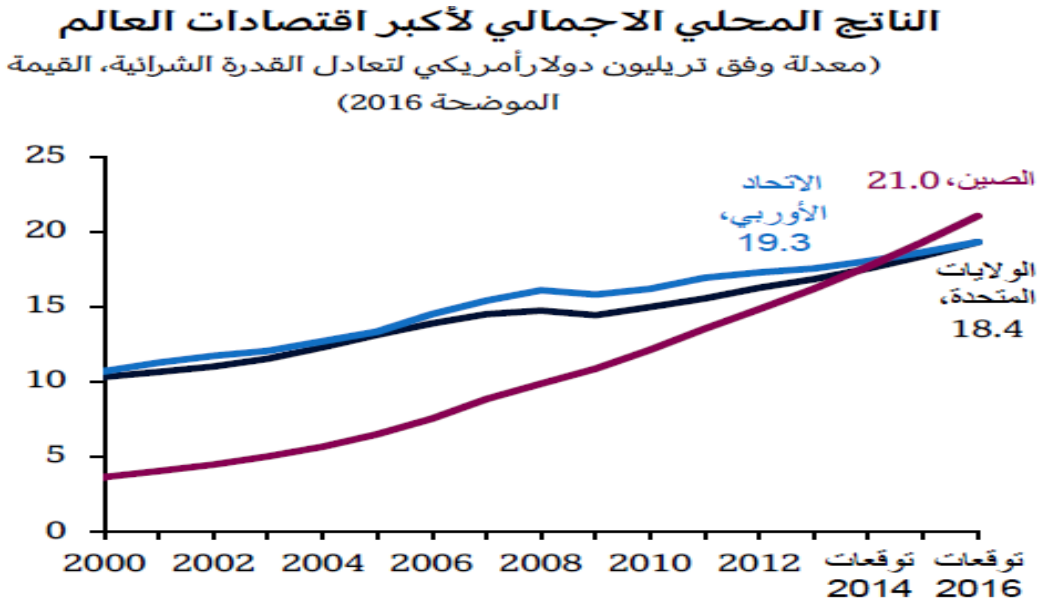

المصدر: الصندوق النقد الدولي.

[1] « China Statistical Year book 2011 » National Bureau of Statistics of China نقل عن نفس المرجع والصفحة.
[2] تقرير (QNB)، الصين رؤية الاقتصادية، 2014، ص 2.

نلاحظ من خلال هذا التمثيل أن الصين ظلت و ستظل بلداً ذا دخل متوسط تواجه تحدي الارتقاء بنفسها إلى اقتصاد ذو دخل عال حيث كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين أقل من 12000 دولار أمريكي في 2013 مقارنة ب 53000 دولار أمريكي في الولايات المتحدة. لتحقيق هذا الهدف، خططت الصين لتفعيل تحول جديد من اقتصاد يقوده الاستثمار إلى اقتصاد يعتمد على الاستهلاك. وتملك الصين أعلى نسبة ادخار خاص في العالم حيث بلغت المدخرات حوالي5 تريليون دولار أمريكي. ويعتبر أهم تحدي في المستقبل هو تشجيع الناس على إنفاق المز يد من مدخراتهم لدفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام.

بالإضافة إلي بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الفترة (2009– 2016) المبينة في الجدول رقم (05) التالي: ولتوضيح أكثر ينظر في الملحق رقم (02).

مؤشرات الاقتصاد الكلي

	2009	2010	2011	2012	2013	2014 توقعات	2015f	2016 توقعات
مؤشرات القطاعات الحقيقية								
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	9.2	10.4	9.3	7.7	7.7	7.5	7.4	7.2
الاستهلاك الحكومي	8.5	11.2	9.8	8.9	7.8	7.5	7.8	7.7
الاستهلاك الخاص	9.7	8.5	11.3	8.5	7.8	7.6	8.4	9.0
الاستثمار الثابت	19.2	12.0	9.6	7.7	9.0	7.6	7.0	6.5
الصادرات	-4.9	18.3	7.8	5.1	8.6	6.8	7.2	7.2
الواردات	4.2	20.1	10.1	6.2	10.6	7.1	7.7	8.3
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (تريليون دولار امريكي)	5.0	5.9	7.3	8.2	9.2	10.2	11.3	12.4
النمو (%)	10.4	18.8	23.5	12.4	11.6	10.7	10.7	10.5
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (معادل القوة الشرائية، ألف دولار أمريكي)	8,141	9,053	10,041	10,960	11,919	10,842	11,951	13,190
القطاع المالي (% من الناتج المحلي، والحكومة العامة)								
ميزان الموازنة	-3.1	-1.5	-1.3	-2.2	-1.9	-2.0	-2.1	-2.1
الإيرادات	20.2	21.3	22.6	22.6	22.9	22.7	23.2	23.4
المصروفات	23.2	22.8	23.9	24.8	24.8	24.7	25.3	25.5
الدين العام	17.1	33.5	28.7	26.1	22.4	20.5	19.2	18.2
القطاع المالي الخارجي (% من الناتج المحلي الاجمالي)								
ميزان الحساب الجاري	4.9	4.0	1.9	2.3	2.1	1.8	1.7	1.5
الميزان التجاري (السلع والخدمات)	4.4	3.9	2.6	2.8	2.6	2.4	2.3	2.1
الصادرات	26.7	29.6	28.5	27.3	26.4	25.8	25.8	26.2
الواردات	22.3	25.6	25.9	24.5	23.8	23.4	23.6	24.1
الدخل، و التحويلات، والاقتطاعات	0.5	0.1	-0.7	-0.5	-0.5	-0.6	-0.6	-0.6
ميزان الحساب الرأسمالي والمالي	3.6	3.8	3.0	-0.2	3.6	3.2	2.9	2.6
الاحتياطيات الدولية (تغطية الواردات)	18.9	18.0	18.9	18.1	19.3	19.6	19.4	19.1
الدين الخارجي	10.0	17.8	7.4	12.9	16.1	18.9	20.4	20.5
سعر الصرف دولار أمريكي: يوان صيني (متوسط)	6.8	6.8	6.5	6.3	6.2	6.1	6.0	5.9
المؤشرات النقدية								
نمو النقد وشبه النقد	26.3	21.2	16.5	13.9	13.7	11.7	11.6	11.3
تضخم أسعار المستهلكين (%)	-0.7	3.3	5.4	2.7	2.6	2.0	2.5	3.0
الفائدة بين البنوك (%، 3 شهور، نهاية الفترة)	1.8	4.6	5.5	3.9	5.6	5.6	6.3	7.3
المؤشرات المصرفية (%)								
العائد على حقوق المساهمين	16.2	19.2	20.4	19.8	19.2	-	-	-
نسبة القروض المتعثرة	1.6	1.1	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0
نسبة كفاية رأس المال	11.4	12.2	12.7	13.2	12.2	-	-	-
نمو الأصول	26.6	18.7	18.3	17.5	14.1	13.1	12.9	12.5
نمو الإيداع	28.5	19.5	17.7	15.4	13.8	13.1	12.9	12.5
نمو الائتمان المحلي	30.4	18.8	17.1	17.1	15.1	13.5	13.3	13.0
الائتمان المحلي (% من الناتج المحلي الاجمالي)	145.1	146.3	145.4	155.1	163.0	169.7	176.6	183.6
نسبة القروض إلى الودائع	58.1	84.5	84.1	85.3	86.3	86.7	87.0	87.3
بنود المذكرة								
السكان (مليار)	1.33	1.34	1.35	1.35	1.36	1.37	1.37	1.38
النمو (%)	0.49	0.48	0.48	0.50	0.50	0.50	0.50	0.50
البطالة (%)	4.3	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1

المصدر: المركز الوطني للإحصاءات، وبنك الشعب الصيني، وصندوق النقد الدولي، وتوقعات مجموعة (QNB).

3-2- أهم القطاعات الاقتصادية: يعود تطور الاقتصاد الصيني أساسا في المساهمة الفاعلة في القطاعات التالية[1]:

أ- **قطاع الفلاحة:** الذي يحتل أهمية كبيرة في الاقتصاد الصيني لكونه وفر نصف فرص العمل لصينيين في سنة 2000، وانخفضت النسبة إلي 36. 7% عام 2010 كما ساهم ب 10. 1 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 بعدما كان 15. 1% سنة 2000.

ب-قطاع الصناعة: أين بلغت نسبة العاملين في هذا القطاع 28. 7%من إجمالي العاملين سنة 2010، بعدما كانت 22. 5 % عام 2000 نتيجة النزوح الريفي. وقد ساهم ذلك في ارتفاع نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 45. 9 % عام 2000، إلي 46. 8 % عام2010.

ج- قطاع الخدمات: حيث يستحوذ هذا القطاع علي 34. 6 %من مجموع العاملين سنة 2010، بعدم كانت 27. 5 عام 2000، وساهم ب 43. 1 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010 مقابل 32 % عام 2000. **لتوضيح أكثر ينظر في الملحق رقم (04).**

وبهذا نجد الصين تمكنت من استغلال كل العوامل الجغرافيا والسياسية والموارد الطبيعية من جهة، وتفاعل هذه العوامل مع قوى الإنتاج وأصل الإنسان الصيني، واستيعابه لثقافة قائمة على المزج بين الأخلاق وحب العمل على السواء من جهة أخري، هي من أهم أسس ومقومات قوة الاقتصاد الصيني والتي يمكن أن تجعل من التجربة الاقتصادية الصينية نموذجاً ناجحاً ومستديما من التقدم الاقتصادي من خلال الاستخدام العقلاني الأمثل والرشيد للموارد المتاحة، بحيث توفرأرضية خصبة للاستجابة لأي زيادات في معدل النمو الاقتصادي والذي تسعى إليه الصين من أجل تلبية حاجات أفراد المجتمع المتزايدة والمتنامية. بالتالي نجاح التجربة الصينية الاقتصادية وتبوءها للمكانة العالمية الحالية ليس لأسباب أو نتيجة عوامل خارجية أو طارئة ومؤقتة، أو لإرثها الاستعماري القائم على نهب ثروات الشعوب . بل جاءت كثمرة للتفاعل الديناميكي الحي لمقوماتها الطبيعية و والبشرية والاقتصادية.

[1] كريمة فرحي، مرجع سابق الذكر،ص 182.

المبحث الثالث: تطور التعاون الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية.

لقد تمكنت كل من الجزائر والصين علي امتداد نضال البلدين ضد الاستعمار الغربي توطيد وتكوين علاقات ثنائية شكلت محورا هاما في توحيد القرارات أمام العديد من القضايا في الساحة الدولية لثبات المصالح المشتركة بين البلدين، حيث سعت الجزائر عشية الاستقلال إلي البحث عن متعاملين اقتصاديين جدد بهدف تطوير اقتصادها الوطني وتحقيق التنمية، بعيدا عن التبعية للاقتصاد الاستعماري الفرنسي، لاسيما بعد أن تمكنت الجزائر من تقليص ديونها الخارجية، وأصبح لها احتياط صرفي معتبر ساعد علي مباشرة سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها منذ نهاية الثمانينات. الشيء الذي مهد لها الطريق لتطوير هياكلها واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، لتغير بذلك مسارها نحو القارة الأمريكية والأسيوية وبالأخص جلب الاستثمارات الصينية التي تعد من أحسن التجارب الاقتصادية التي يحتذي بها في عالم ما بعد الحرب الباردة.

وخلال هذا المبحث سوف نتطرق إلي تطور التعاون الثنائي بين الجزائر والصين في المجال الاقتصادي خلال فترتين: الأولي بداية من عام 1962 إلي 1989، والثانية من 1990 إلي 2008.

ولقد تم اعتماد هذا التقسيم نضرا لتدعم وتنوع العلاقات بين البلدين وتوسعها لتشمل مختلف المجلات السياسية، الأمنية، الاجتماعية، العلمية، الثقافية والاقتصادية، بعد حصول الجزائر علي الاستقلال إلي غاية نهاية الحرب الباردة 1989 – بعدما كانت علاقات مساندة لثورة التحرير– أما المرحلة الثانية، فلقد كان بالإمكان تقسيمها إلي عدة مراحل نظرا لكثافة العلاقات الجزائرية والصينية وتنوعها في مختلف المجالات خاصة منها الاقتصادية، لكن تم إجمالها في مرحلة واحدة بداية من 1990 إلي 2008. ليتم التطرق إلي التعاون الاقتصادي بين البلدين خلال الفترة الممتدة بين 2009 إلي 2015 في الفصل الثالث.

المطلب الأول: مرحلة ما بعد الاستقلال من 1962 إلي 1989.

لقد تميزت هذه الفترة بضعف التعاون الاقتصادي وذلك عائد لحداثة الدولتين من حيث بناء اقتصاديتها. وما ميز اقتصاد الجزائري في هذه الفترة بقائه احتكارا من طرف فرنسا لاسيما في قطاع المحروقات من خلال شركاتها بموجب "**اتفاقية إيفيان**" سنة 1962، إلي جانب وجود تعاملات ضعيفة الحجم مع الشركات الأمريكية والاتحاد السوفياتي السابق. [1]

أما بالنسبة لدولة الصين فلقد تميزت في هذه الفترة بتركيزها علي التحديث الداخلي للاقتصاد والانغلاق علي المستوي الخارجي، واعتمادها علي النموذج السوفياتي من خلال إعطاء أولوية للصناعة الثقيلة، وتنظيم قطاع الزراعة من خلال تقسيم البلاد إلي تعاونيات فلاحية، وبالرغم من الأزمة الاقتصادية 1959. إلا أن الاقتصاد الصيني عرف النهوض بداية من 1965. فلقد شهد التبادل الاقتصادي بين الجزائر والصين في إطار الدعم المتبادل والمساعدات التي تحصلت عليها الجزائر من الصين عقب استقلالها أين أرسلت الصين 9000 طن من القمح، و3000 طن من معدات البناء و21 طن من الأدوية وألف طن من التجهيزات المدرسية، كما أرسلت الصين باخرة نقل وقدمت لها قرض ب 2 مليون دولار[2]. وفي سبتمبر 1964 تم توقيع أول اتفاق تجاري بين حومتي الجزائر والصين [3]، أين شمل الاتفاق علي تصدير الحديد من الجزائر إلي الصين وبهذا تصبح الصين المستورد الأساسي للحديد الجزائري الخام، حيث سجلت سنة 1971 وحدها استيراد الصين من الجزائر 40 ألف طن من الحديد.

بالإضافة إلي دعم الصين العديد من القطاعات الإنتاجية في الجزائر، أين تعهدت الصين في عام 1969 بانجاز مصنع للخزف والذي تم انجازه في عام 1971 الذي تقدر قدرته الإنتاجية 3000 وحدة يوميا. وبناء مصنع الدراجات العادية والنارية. وفي عام 1975 تم التوقيع علي الاتفاق البحري بين البلدين[4].

---

[1] Salah Mouhoubi, la Politique de la Coopération Algéro- Français ,Bilan et préspictive,Alger ,EdtionO.p.u.Publisud ;1986, PP,38.47.

[2] إسماعيل دبش ، العلاقات العربية الصينية، مسيرة تعاون لأفاق واعدة، المجلة العربية للثقافة والعلوم، تونس ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،مارس 2000.ص 75.

[3] ياسين سليني ، العلاقات الجزائرية الصينية، دعم متبادل، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص 112.

[4] إسماعيل دبش ،علاقات المغرب العربي مع دول أسيا وأفاق تطورها، مداخلة في الندوة السنوية، المغرب العربي في مفترق الشركات حول تطور العلاقات العربية الأسيوية، دور ومكانة المغرب العربي فيها، تونس، تونس في 7 افريل 2010، ص 18.

ولقد تميز التعاون الاقتصادي بين البلدين منذ 1978 إلي بداية الثمانينات تراجع خاصة في مجال في المجال التجاري، ومن بين الاتفاقيات التي تم توقيعها في المجال الاقتصادي، نذكر الاتفاق المتضمن إنشاء لجنة مختلطة جزائرية – صينية من أجل التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني الموقع في بكين العاصمة الصينية في 1 جانفي 1982[1]. أين كان التركيز في التعاون الاقتصادي علي الصناعة، المناجم، الطاقة ، النقل، الاتصالات والعلاقات البريدية، الموارد المائية، الزراعة، التبادل التجاري، العلاقات المالية، التعاون في مجال التكوين المهني والتقني والتكنولوجي من خلال الاستشارة وتبادل خبراء والخبرات والمهارات في القطاعات ذات المصالح المشتركة، بالإضافة إلي مجالات البحث والاستغلال لمصادر الطاقة الجديدة. ويقتصر عمل اللجنة إعداد البرامج في المجالات الاقتصادية والتجارية والتقنية وتقدمها لحكوماتي البلدين للمصادقة عليها.

- اتفاق التعاون الاقتصادي والتقني الموقع بالجزائر بتاريخ 26 أكتوبر 1985[2]. و ينص هذا الاتفاق علي ضرورة التنمية وتنويع وتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني بين البدين ، وذلك حسب احتياجات وإمكانيات كل طرف في مختلف القطاعات خاصة التهيئة الحضارية والمنشئات القاعدية، الصيد، النقل، الصناعة، الزراعة، الطاقوية، الصحة العمومية، والتكوين المهني، كما يتضمن الاتفاق إيلاء الأولوية للمعلومات المتبادلة حول البرامج التنموية وتمويلها، القدرة علي التنافسية وكفاءة المتعاملين القائمين بانجازها والنقل الفعلي للمعرف التقنية والتكنولوجية وإنشاء الشركات المختلطة[3].

ويلتزم الطرفين بموجب الاتفاق بتقديم كل المساعدات والتسهيلات الضرورية للشركات التي تقوم بانجاز المشاريع، وتقوم اللجة المختلطة الجزائرية – الصينية في مجال التعاون الاقتصادي والتقني والتجاري بمتابعة العمل المشترك، وتقديم لحكومتي البلدين الاقتراحات المتعلقة بالتدابير الخاصة التي من شانها حسم التنفيذ.

[1] تم المصادقة علي هذه الاتفاقية بموجب المرسوم رقم 83- 179 المؤرخ في 12 مارس 1983.
[2] تم التوقيع علي هذه الاتفاقية بموجب المرسوم الرئاسي رقم90- 74 المؤرخ في 27 فيفري 1990.
[3] ياسين سليني ، العلاقات الجزائرية الصينية، دعم متبادل، مرجع سابق الذكر،ص 123.

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الحرب الباردة من 1990 إلي 2008.

بعد نهاية الحرب الباردة لم تتأثر العلاقات بين الجزائر والصين، بالعكس من ذلك فقد استمرت في التوطيد أكثر فأكثر، وبالرغم من صعوبة فترة العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر ومعاناتها من ويلات الأعمال الإرهابية والتخريبية، إلا أن الصين كانت واقف بجانب السلطات الجزائرية. بإدانتها الشديدة لإعمال الإرهابية التي شاهدتها. وبالرغم من العزلة الدولية وحملات المقاطعة الغربية والتحذيرية التي تدعو الصين إلي العدول عن الاستثمار في الجزائر، إلا أن الشريكات الصينية أصرت علي مواصلة العمل في الجزائر، خاصة بداية 2000 أين كانت عودة الصين قوية اتجاه إفريقيا بصفة عام والجزائر بصفة خاصة بتأسيسها منتدى التعاون الصيني الإفريقي، والذي يعد أكبر تجمع رسمي بعد مؤتمر "**باندونغ عام 1955**". والذي يعد حسب الرؤية الصينية، منبرا جديدا للحوار الجماعي والتعاون بين الصين والدول الإفريقية، وكآلية فعالة لدفع جهود التعاون جنوب–جنوب، حيث يقوم هذا التعاون علي ركيزتين هما: التعاون العملي، أي الاهتمام بتحقيق نتائج فعلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة.

وقد صدر عن مؤتمر بكين الأول للتعاون الاقتصادي الصيني الإفريقي وثيقتان مهمتان، أولهما إعلان بكين، والثانية برنامج التعاون الصيني الإفريقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أين برز اهتمام الصين بالتعاون الاقتصادي والاستثمار في إفريقيا منها الجزائر التي تمنح تحفيزات كثيرة للمستثمرين الصينيين في الجزائر. [1] وهذا ما أكده تصريح الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" أمام منتدى التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني في نوفمبر 2006 ببيكين.

ففي المجال الاقتصادي بين البلدين تمثل تنمية التعاون الثنائي الذي يشمل التنسيق والتشاور الثنائي في المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية ومجلس الأمن اللذين تتمتع الصين فيهما بالعضوية النشيطة والدائمة، ودعم الصين لمبادرة النيباد " NEPAD" الهادفة لتحقيق التنمية والوحدة والديمقراطية في القارة الإفريقية، علاوة علي دفع التنمية الاقتصادية بين البلدين خاصة في المجالات في الزراعة ، البني التحتية ، التجارة والاستثمار، ومساعدات التنمية الاقتصادية بدون أي شروط أو قيود سياسة.

[1] أسماء دريسي ، التعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا في ظل التحولات الاقتصادية الدولية الواقع والتحديات، مذكرة مقدمة نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير فرع النقود والمالية،2007-2008.

ولكن ما ميز التعاون الاقتصادي بين البلدين خلال هذه الفترة الضعف الشديد سواء علي المستوي التجاري. أو المستوي الاقتصادي.

1- **فعلي المستوي التجاري:** لم تكن المبادلات التجارية بين الجزائر والصين ذات أهمية إلا مع نهاية التسعينات، أين بدأت هذه المبادلات تشهد نموا مضطردا، باعتبار أن توجه الصين نحو الصعود كقوة صناعية وتجارية، ففي عام 2004 كانت الصين تحتل المرتبة الخامسة من بين ممونين للجزائر بقيمة إجمالية للواردات الصينية بلغت 915. 89 مليون دولار بنسبة بلغة 5. 01 %، بعد فرنسا بنسبة بلغة 22. 53%، وايطاليا بنسبة واردات 8. 50 %، وألمانيا ب 6. 58 %، والولايات المتحدة الأمريكية ب 5. 86 %. **وهذا ما يبينه الشكل رقم (07) : أهم الدول الإفريقية المستوردة من الصين عام 2005 .**

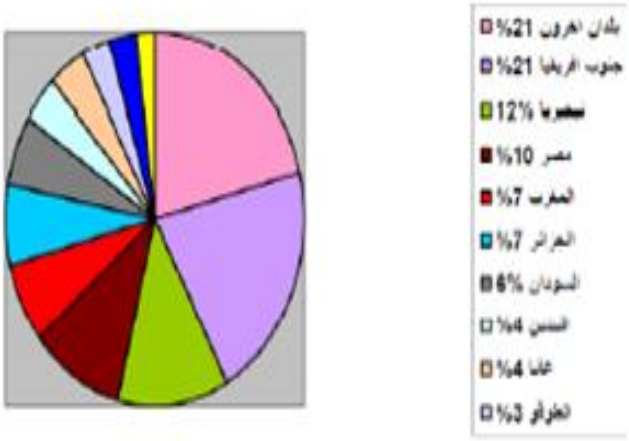

المصدر :

Judith van de looy, Africa and china : a strategie partnership ?, ASC working paper 67/2006, African studies centre, leiden, thenetherlands, sur le site www.ascleiden.nl/pdf/20/01/2008.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن حصة الجزائر من الصادرات الصينية لدول الإفريقية هو 7%، ما يفسر تطور التعاون الاقتصادي بين البلدين في مجال المبادلات التجارية. وحسب إحصائيات الجمارك الصينية فإن نسبة نمو المبادلات التجارية بين الجزائر والصين تفوق النسبة المتوسطة للتبادل مع كل الدول الإفريقية.

فقد أصبحت الجزائر ابتدءا من 2007 تاسع شريك اقتصادي للصين في إفريقيا، وبهذا الصدد تعلن الحكومة الصينية بأنها تسعي دائما إلي الإقلال من عدم التوازن في المبادلات التجارية بين الدولتين من خلال اتخاذ تدابير مختلفة من أجل تشجيع استيراد المنتجات الجزائرية[1].

وفي سنة 2010 تقدمت الصين إلي المرتبة الثانية من بين الممونين للجزائر بقيمة إجمالية بلغت 3974. 84 مليون دولار من مجموع إجمالي الواردات بنسبة 10. 15% كل من فرنسا بنسبة 16. 51%وايطاليا ب 11. 06. [2]

وهذه المعطيات تبين تطور المعاملات التجارية الجزائرية الصينية وذلك عائد إلي زيادة اعتماد الجزائر علي المنتجات الصينية، لكن مقارنة بالصادرات الجزائرية إلي الصين فهي ضئيلة ومقتصرة علي المحروقات و**هذا الجدول رقم(06): يبين قيمة الواردات الصادرات بين الجزائر والصين بالدينار الجزائري.**

إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر مع الصين.

الفترة: من سنة 1999 إلى 2008 وخمسة أشهر الأولى من سنة 2009

القيمة بالدينار الجزائري

الفترات	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري
1999	15.292.097.974	3.533.819.384	- 11.758.278.590
2000	16.274.176.533	825.493.843	- 15.448.682.690
2001	14.718.865.506	6.686.123.043	- 8.032.742.463
2002	27.230.054.574	6.171.980.452	- 21.058.074.122
2003	40.116.640.668	6.902.903.972	- 33.213.736.696
2004	66.007.161.746	17.912.074.578	- 48.095.087.168
2005	97.809.241.458	20.040.404.295	- 77.769.017.163
2006	124.047.702.510	1.005.482.257	- 123.042.220.253
2007	165.757.263.669	76.729.106.799	- 89.028.156.870
2008	265.461.255.689	33.436.567.973	- 232.024.687.716

ونلاحظ من خلال الجدول ارتفاع الواردات بداية من عام 1999 مقارنة بالصادرات بين البلدين. ومع بداية 2006 شهدت الواردات الجزائرية من الصين ارتفاعا كبير في حين عرفت الصادرات انخفاض مقارنة بعام 2004 و2005 الشيء الذي سجل عجز في الميزان التجاري بسب الاختلال في

[1] ياسين سليني ، العلاقات الجزائرية الصينية، دعم متبادل، مرجع سابق الذكر،ص 121.
[2] http:// www.cascf.org/ara/ zajw/t650685.htm.consultée le 12.10.2015 à 15h43.

التوازن بين الواردات والصادرات أين سجلت الواردات طيلة هذه الفترة ارتفاعها مقارنة بالصادرات واكبر عجز سجل في عام 2008، بالرغم من ارتفاع في الصادرات إلا إن هذا الارتفاع واكبه ارتفاع في الواردات.

كما تجدر الإشارة إلي أن أهم المنتجات الصينية المستوردة من طرف الجزائر تتمثل أساسا في التجهيزات والمنتجات الالكترونية، وأجهزة الإعلام الآلي، والمنسوجات، الألبسة، الأدوات الكهرومنزلية، منتجات الحديدية والقصديرية، بالإضافة إلي السيارات، ومن جهة الصادرات الجزائرية إلي الصين أساسا تتمثل في البترول، المعادن، الغاز والفلين.

ولقد ساهمت المنتجات الصينية المتدفقة إلي الجزائر خاصة الألبسة منها والأجهزة الالكترونية في انخفاض الأسعار بالنسبة للمستهلك الجزائري ما ساعد علي رفع القدرة الشرائية للجزائريين التي تكون جد منخفضة مقارنة بالمنتجات الغربية.

2- أما علي المستوي الاقتصادي: فلقد عرف تراجع خلال العشرية السوداء ، ليعود إلي النشاط في نهاية التسعينات بعقد العديد من الاتفاقيات بين البلدين الهادفة لتطوير التعاون الاقتصادي، والمتضمنة تقديم سلف بدون فوائد أو تتضمن معونات مالية ومن بين هذه الاتفاقيات خلال هذه الفترة نذكر:

- اتفاق التعاون الاقتصادي والتقني الموقع في الجزائر في 30 أكتوبر 1999، والمتضمن منح سلفه من طرف الحكومة الصينية لفائدة الحكومة الجزائرية قيمتها مليون يوان.
- اتفاق التعاون الاقتصادي والتقني الموقع في 12 أكتوبر 2000 والمتضمن أيضا سلفة من طرف الحكومة الصينية لفائدة الحكومة الجزائرية قيمتها 30 مليون يوان.
- اتفاق التعاون الاقتصادي والتقني الموقع في الجزائر في 26 أوت 2002 [1]، ويتضمن الاتفاق منح سلفة من طرف الحكومة الصينية لفائدة الحكومة الجزائرية قيمتها 50 مليون يوان.
- اتفاق في إطار منح سلفة تفضيلية قيمتها 400 مليون يوان من طرف الحكومة الصينية إلي الجزائر والموقعة في 3 فيفري 2004 بالجزائر. [2]
- مذكرة تفاهم في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية الموقعة في 3 فيفري 2004.

[1] تم المصادقة عليهذه الاتفاقية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 2003-143 المؤرخ في 25 مارس 2003.
[2] تم المصادقة علي هذه الاتفاقية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 2004-222 المؤرخ في 03 أوت 2004.

خلاصة الفصل الثاني

من خلا ل ما تم التطرق إليه في هذا الفصل حول المقربات المفسرة للتعاون الاقتصادي التي شملت مقاربة القوة الناعمة أو الليّنة ، وهي الطريقة التي تكسب الناس بدلا من إجبارهم حسب جوزيف ناي الذي يري أن استعمال القوّة من قبل معظم القوى الكبرى يشكّل خطرا على أهدافهم و تطلّعاتهم الاقتصاديّة فبعدما كانت القوة العسكرية هي المحرك الأساسي للعلاقات الدولية، فإن نهاية الحرب الباردة أفرز عامل جديد أكثر فاعلية عن القوة العسكرية وهو العامل الاقتصادي ، بالتالي أصبح ألان علي الدول المستخدم للقوّة أن تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات السلبية لاستعمال القوّة على أهدافها الاقتصاديّة. بالإضافة إلي مقاربة الاعتماد المتبادل التي يمكن من خلال تبنيهما، تحسين مستوى الأداء الاقتصادي للبلدان التي تشملها ظاهرة الاعتماد المتبادل، وهذا ما يمز التعاون الجزائري الصيني المبني علي الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وشهدت رغبة حثيثة من طرف كل من الجزائر والصين، لمباشرة مسار تنموي مشترك من خلال تكثيف التعاون الاقتصادي وتنوعيه، والدليل أصبحت الصين حاضرة في معظم البرامج والمشروعات التنموية في الجزائر وذلك تزامنا مع نهضة الاقتصاد الصيني، وتعزز القدرة الصينية الشاملة بعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح علي الخارج، وبداية استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في الجزائر. بالتالي فهي فرصة سانحة للجزائر للاستفادة من التجربة الصينية ومن مزايا هذا التعاون في مجال الاستثمار في المشاريع التنموية، ونقل التكنولوجية الحديثة.

لذلك توفر الإمكانيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية تمثل أهم الركائز التي يمكن أن يقوم عليها أي تعاون اقتصادي بين طرفين، فإمكانية النجاح في أي تجربة اقتصادية تستدعي استغلال مختلف المقومات والإمكانيات المادية والبشرية لأي دولة وهذا هو حال التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني.

الفصل الثالث

واقع التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني خلال فترة(2009-2015)

تمهيد

لقيت الاستثمارات الصينية في الجزائر ترحيبا كبيرا من السلطات الجزائرية ومواطنيها، فلقد تميزت سنة 2009 بازدياد حجم المبادلات التجارية بين البلدين لتصبح الصين ابتداء من هذه العام الممون الثاني للجزائر، وفي عام 2013 أصبح الممون الأول ب 6.82 مليار دولار من الصادرات، وتراجع الاستيراد من فرنسا إلي 6.25 مليار دولار والتي احتل هذه المرتبة لعدة سنوات[1].وهذا ما ساعد من تقليل احتكار وهيمنة القوي الغربي لاسيما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية علي الاقتصاد الجزائري، فأهمية الصين بالنسبة للجزائر تظهر كميدان لتنويع وتوسيع البدائل المتاحة لها في إطار التحولات العالمية، وكميدان للتنويع الاقتصادي للتجارة والاستثمارات والاستفادة من الخبرات والتكنولوجيات الحديثة لنهوض بتنمية وطنية.

في هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء علي واقع التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني خلال فترة 2009- 2015 وهي الفترة التي عرفت تحول هذا التعاون بين البلدين إلي شراكة إستراتيجية.

المبحث الأول: التعاون التجاري بين الجزائر والصين.

في عام 2000 اتجهت الجزائر لاستعانة بشكل كبير علي المؤسسات الصينية في مجال البناء والأشغال العمومية، وفي البني التحتية من اجل وضع خطتين لدفع النمو الاقتصادي (2002-2004)و (2005-2009) الممولة بفضل ارتفاع سعر البترول، وكان الهدف تدارك التأخر الذي خلفته العشرية السوداء 1990، والتي شهدت تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998) المقترح من طرف صندوق النقد الدولي (FMI)، في ظل انخفاض أسعار البترول، وأولوية توجه الموارد لمكافحة الإرهاب، وبموجب الإصلاحات الاقتصادية تم تحرير التجارة الخارجية والاستثمارات الخارجية، التي كانت نتيجة شروط تطبيق التصحيح الهيكلي، تمكنت المؤسسات الصينية أثبات قدرتها التنافسية وسهولة حصولها علي المناقصات الوطنية، كون شركات البناء الوطنية (BTP) التي هي في الأساس صغيرة ومتوسطة غير قادرة علي منافسة الشركات الأجنبية خاصة الصينية[2]. من جهة، ومن جهة أخري الشركات

[1]Thier PAIRAULT et Fatiha TALAHITE ,Chine- Algérie Une relation singulière en Afrique ,Riveneuve éditions ,2014,p1.
[2]Farida Souiah ,L'Algérie made by China, Méditerranée ,2011,n°116,p8.

الصينية أخذت الوقت الذي كانت الأوضاع الأمنية والمناخ الاستثماري في العشرية السوداء أدي إلي هروب المستثمرين الغربيين.

تنامي الحضور الصيني في الاقتصاد الجزائري يظهر جليا في التعاون التجاري والاستثمارات في مختلف المجالات، فبعدما كان اهتمام الصين منصب علي المبادلات الطاقوية، مع مرور الوقت تمكن البلدين من تنويع المبادلات التجارية وتوسيعها لسلع أخري وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: المبادلات التجارية بين الجزائر والصين.

تعرف المبادلات التجارية مع الصين نموا متواصلا منذ أن وقع البلدين لأول مرة علي إتفاقية التجارة والمدفوعات في 1964، فهي الشريك التجاري الأول للصين وأكبر سوق للتصدير في منطقة المغرب العربي وشمال إفريقيا[1]، حيث تهيمن كل المبادلات التجارية بين البلدين علي أزيد من 40% من معاملات الصين في المنطقة ، والتي تقارب 17 مليار$ أمريكي خلال (2003-2010)[2].

حيث عرفت التبادلات التجارية بين الجزائر والصين حسب مصلحة الجمارك الجزائرية والديون الوطني للإحصاء أهمية وتطور خلال فترة (2009 -2015) ، وزيادات الاعتماد بين البلدين خاصة في عام 2006 أصبحت الصين من بين الثلاث الأوائل في القائمة بحكم مبادلات بلغت 8%، بصادرات قدرة 877 مليون دولار أمريكي، ومقدار الواردات ب 4110 مليون دولار أمريكي[3].واستمرت المبادلات الثنائية في التزايد بوتيرة سريعة، فبعد 244.4 مليار دولار المسجلة في عام 2009، حيث صدرت الجزائر للصين ما قيمته 864 مليون دولار أمريكي، بالأساس منتجات بترولية بينما استوردت من الصين ما يعادل 3.38 مليون من تجهيزات، ومواد استهلاكية من منتجات مصنعة ومواد غذائية.

فبين جانفي و أوت 2010 ارتفعت التجارة الثنائية بين البلدين إلي 3.98 مليار دولار أمريكي، وبهذا تكون قد سجلت ارتفاع بنسبة 7.5 % مقارنة ب عام 2009[4]، حيث سجلت الجزائر عجز تجاري في صادراتها إلي الصين التي بلغت 0.8 مليار دولار أمريكي بارتفاع قدر ب % 133 والذي يمثل

[1] Michel Beuret ,Michel Serge, la chine a-t-elle un plan en Afrique, Afrique contemporaine, N 228, 2008 , p 53.

[2] Thierry Pairault ,les relations économiques entre la Chine et les pays du Maghreb , Maghreb Machrek, Paris, édition ESKA,N 214, hiver 2012, p 107.

[3] Détraction Générale des Douanes, Centre Nationale de l'informatique et des statistiques ,Sous ,Détraction des statistiques et d'analyse ,2016.

[4] Banque Africain de développement ,investissements Chinois et création d'emplois en Algérie et en Egypte,2012 ,p 4.

2.3 % من إجمالي الصادرات، بينما الواردات الجزائرية من الصين بلغت 3.18 مليار دولار أمريكي، بانخفاض 5.3 % مقارنة ب 12.2 من إجمالي الواردات الوطنية، هذا ما أدي إلي تسجيل عجز تجاري قدر ب2.38 مليار دولار أمريكي، بالرغم أن الصين صنفت في المرتبة 12 كشريك الجزائر من حيث الصادرات، وثاني شريك من حيث الواردات[1]. وفي هذا الجدول التالي يبين المبادلات التجارية بين الجزائر والصين.

الجدول رقم (07): مبادلات الصين مع 12 من شركائها الأفارقة (بملايين الدولارات).

الدولة/الترتيب	الصادرات الصينية	الواردات الصينية	المجموع
جمهورية جنوب إفريقيا (1)	13 362 (18,3 %)	32 108 (34,4 %)	45 470 (27,3 %)
الجزائر (6)	4 472 (6,1 %)	1 960 (2,1 %)	6 432 (3,9 %)
أنغولا (3)	2 784 (3,8 %)	24 922 (2,7 %)	27 206 (16,4 %)
الكونغو (7)	490 (0,7 %)	4 672 (5 %)	5 162 (3,1 %)
مصر (5)	7 283 (10 %)	1 518 (1,6 %)	8 801 (5,3 %)
غانا (11)	3 110 (4,3 %)	363 (0,4 %)	3 473 (2,1 %)
ليبيريا (8)	4 967 (6,8 %)	41 (0,04 %)	5 008 (3 %)
المغرب (10)	3 402 (4,7 %)	477 (0,5 %)	3 519 (2,1 %)
نيجيريا (4)	9 204 (12,6 %)	1 584 (1,7 %)	10 788 (6,5 %)
ج. الكونغو الديمقراطية (9)	827 (1,1 %)	3 160 (3,4 %)	3 987 (2,4 %)
السودان (3)	1 995 (2,7 %)	9 541 (10,2 %)	11 536 (6,9 %)
زامبيا (12)	617 (0,8 %)	2 772 (3 %)	3 389 (2 %)
المجموع	73 083 (100 %)	93 240 (100 %)	166 323 (100 %)

المصدر : **مركز الجزيرة للدراسات، نقل عن الموقع:**

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/2015691031393505.html, consultée le 05/05/2016 à 23h46.

[1] CNIS 2015.

نلاحظ من خلال الجدول أن الذي يهيمن علي الواردات الصينية إنما الموارد الطبيعية أكثر من 80% بنهاية العام 2011، ثم المواد النفطية مابين 65 و70%، ثم المعادن مابين 5 و15%، ثم السلع الفلاحية والغذائية من 5 و10 %، في حين أن الواردات من السلع المصنعة لا تتعدي 10 إلي 15%.

وحصة الجزائر من المبادلات التجارية مع الصين بنسبة 3.9 %، بهذا تحتل المرتبة السادسة من بين الشركاء الأفارقة .

في عام 2012 بلغ حجم المبادلات بين البلدين 11.8 % ، بمقدر الصادرات 2596 مليون $ أمريكي، ومقدار الواردات 5966 مليون $ أمريكي ، وهنا سجل الميزان التجاري عجز قدر ب 3370 مليون $، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (08): إحصائيات الميزان التجاري بين الجزائر والصين.

Statistiques de la Balance Commerciale
de l' Algérie avec la Chine par Groupes d' Utilisations
Période : Années 2006 à 2012

Valeurs en Millions USDollars

Groupes d' Utilisations		Année 2006	Année 2007	Année 2008	Année 2009	Année 2010	Année 2011	Année 2012
Alimentation	Exp	0	0	0	0	0	0	1
	Imp	44	63	85	92	98	119	126
	Bal	-44	-63	-85	-92	-98	-119	-125
Energie & Lubrifiants	Exp	0	1 093	504	863	1 158	2 146	2 590
	Imp	11	11	3	2	0	1	0
	Bal	-11	1 081	502	861	1 158	2 145	2 590
Produits Bruts	Exp	0	0	1	3	3	1	0
	Imp	14	18	23	17	15	18	12
	Bal	-14	-18	-22	-14	-12	-18	-12
Demi-Produits	Exp	14	13	9	10	12	29	2
	Imp	324	415	874	730	696	712	766
	Bal	-310	-402	-865	-720	-684	-683	-764
Biens d'Equipements	Exp	0	0	0	0	0	0	0
Agricoles	Imp	5	5	8	10	16	22	25
	Bal	-5	-5	-8	-10	-16	-22	-25
Biens d'Equipements	Exp	0	0	1	1	0	0	0
Industriels	Imp	838	1 289	2 287	2 998	2 434	2 385	3 145
	Bal	-837	-1 288	-2 286	-2 997	-2 434	-2 385	-3 145
Biens de Consommation	Exp	0	0	0	0	0	0	3
(non alimentaires)	Imp	471	588	831	908	1 183	1 485	1 892
	Bal	-471	-587	-831	-908	-1 183	-1 485	-1 889

المصدر: المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات المديرية الفرعية الإحصائيات والتحليل.

وفي عام 2013 أصبحت الصين الممول الأول للجزائر بقيمة 8 مليار$ أمريكي واردات الصين إلي الجزائر مقابل الصادرات الجزائرية إلي الصين التي تقدر ب 0.8% أي ب 3.18 مليار $ أمريكي لتحتل بذلك المرتبة الثامنة عشر، وتجسدت الواردات الجزائرية من الصين أساسا من المنتجات المصنعة كالأجهزة الالكترونية والمركبات ب 16.8 % ، مواد البناء ومواد الهندسة المدنية 15.7% ، صناعات نسيجية بنسبة 46 % خلال الفترة (2003- 2013) في حين صادرات الجزائر إلي الصين تمثل نسبة 4% وتحتل المرتبة 29 في نفس الفترة، وتمثل نسبة 94 % مواد نفطية [1] . وبهذا تكون المنافسة بين القوة الاقتصادية الجديدة العملاقة الصين والقوة الاستعمارية فرنسا التي كانت منذ سنوات 1990 تحتفظ بهذه المرتبة[2]. هذا ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (08): التواجد الاقتصاد الصيني في الجزائر.

China's economic presence in Algeria

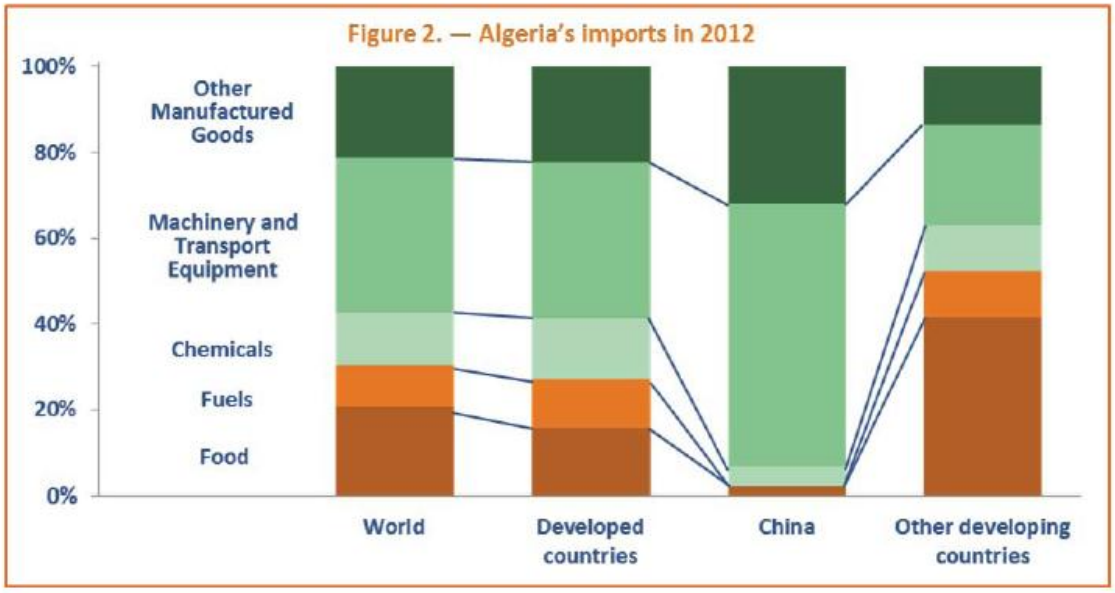

Source : Thierry Pairault ,China's economic perssence in Algeria,N° 1,january,2015,p 5

[1] Thier PAIRAULT et Fatiha TALAHITE ,opcit ,p108

[2] Thierry Pairault ,China's economic perssence in Algeria,N° 1,january,2015,p 3.

نلاحظ من خلال هذا التمثيل البيان أن المنتجات الصينية تعرف حضورا كبير في السوق الجزائرية، مقارنة بالمنتجات الدول النامية والمتقدمة، خاصة منها الأجهزة الالكترونية، ووسائل النقل التي تستحوذ علي حصة الأسد بحوالي 65 % من إجمالي الواردات، ثم تليها السلع المصنعة بحوالي 25%، وتبقي النسبة الضئيلة حوالي 10% من الواردات المواد الكيمائية، الوقود والمواد الغذائية.

وفي عام 2014 بلغت المبادلات بين البلدين 10 مليار$ أمريكي، حيث سجل الميزان التجاري الجزائري تحسن طفيف مقارنة بنسبة 2013 كما هو مبين في التمثيل البياني التالي :

الشكل رقم (09): تحسن في التجارة الخارجية[1] .

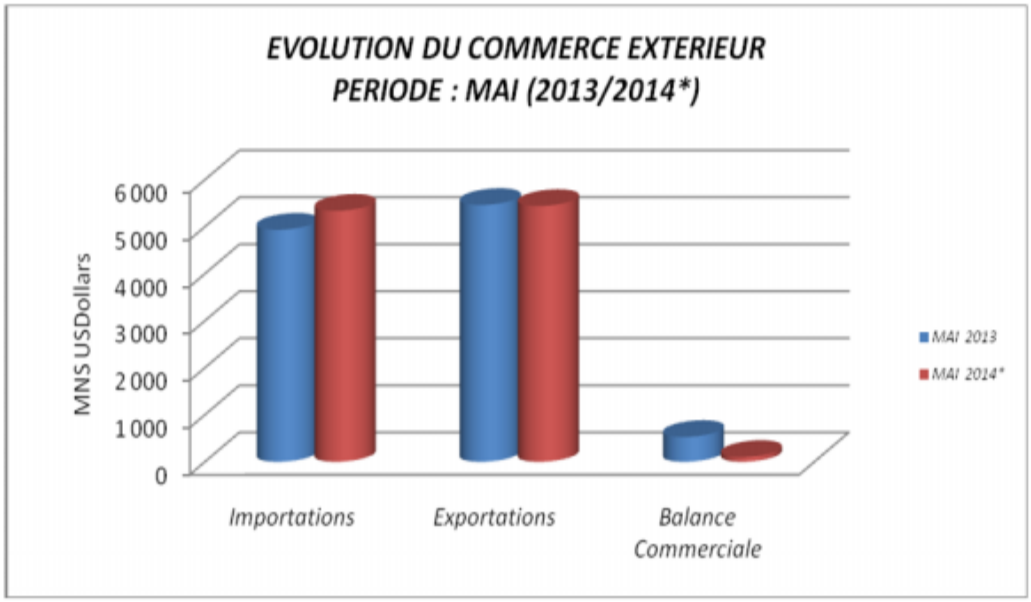

نلاحظ من خلال هذا التمثيل أن التجارة الخارجية الجزائرية عرفة تحسنا خلال عام 2014، بمقدر إجمالي من الصادرات 5.34 مليار دولار أمريكي أي بزيادة 8.19 %مقارنة بعام 2013. وأما إجمالي الصادرات بمقدر 5.44 مليار دولار أمريكي فهي مستقرة مقارنة بعام 2013 ، وهذا ما يفسر العجز في الميزان التجاري ب 102 مليون دولار أمريكي ، أين كانت تخطية الواردات والصادرات ب 102% لشهر ماي 2014 مقابل 111% في نفس الفترة لعام 2013.

وفي عام 2015 عرفت المبادلات التجارية الاجمالية للجزائر تراجعا بنسبة 43.67 % أي 15.94 مليار$ أمريكي، ولقد بلغ نصيب الصين الممول الرئيسي من بين الشركاء الرئيسين ب 785 مليون$ أمريكي[2]، وبهذا يسجل الميزان التجاري الجزائري عجز ب 6.38 مليار$ أمريكي، خلال 5

[1] CNES , OP Cit.
[2] CNIS, 2015.

أشهر الأوائل لعام 2015 ، مقابل زيادة في النفقات بمقدار 4.44 مليار$ أمريكي، في نفس المدة لعام 2014 حسب ديوان الجمارك الجزائرية، **ولتوضيح أكثر ينظر في الملحق رقم (10).**

ومن خلال ما تم عرضه نصل إلي استخلاص نتيجتين أساسيتين:

أولا من الناحية الايجابية: غزو السلع الصينية لسوق الاستهلاكية الجزائرية التي أصبحت ضرورة في حياة المجتمع الجزائري لتحسن القدرة الشرائية، وخلق مناصب شغل دائمة ومؤقت في مجال البيع والشراء.

ثانيا من الناحية السلبية: التطور الهائل والسريع للصادرات الصينية في الجزائر وتجاوزها الشريك الفرنسي التقليدي للجزائر، وغزو السلع الصينية السوق الجزائرية إلي جانب الواردات من المنتجات من دول الاتحاد الأوروبي أصبحت المهدد الرئيسي للمنتج المحلي غير قادر علي المنافسة من حيث الجودة، خاصة في بعض القطاعات كالصناعات النسيجية، الشيء الذي يعرقل صيرورة التحول الهيكلي في الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستهلاك المحلي للمنتج الوطني.

كما أن الميزان التجاري بين البلدين في اختلال مستمر بالرغم من تطور المبادلات التجارية بين البلدين، حيث سجل عجز بنسبة 9 % بالرغم من انتهاج الجزائر إصلاحات اقتصادية لنهوض بالاقتصاد والتنمية الوطنية لاسيما تشجيع الاستثمار الصيني في الجزائر، ورغم من انتهاج الصين لتدابير مختلفة لتشجيع استيراد المنتج الإفريقي من خلال إلغاء الرسوم الجمركية علي 190 منتج بالنسبة ل 28 بلد إفريقي لتصدير نحو السوق الصينية [1].

بالتالي المبادلات التجارية بين البلدين أخذت حيزا كبيرا من التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني، إلا أن مساهمته الضئيلة في تحقيق النمو والتنمية الوطنية في الجزائر ضعيفة مقارنة مع الصين التي تزداد تطورا ونموا نحو الصدارة العالمية، وبهذا تكون أولويات السلطات الجزائرية توسيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المرفقة بنقل التكنولوجية والمهارات، التي أصبحت المؤسسات الصينية قادرة علي تزويد الجزائر بها ، خاصة وأن حوالي 790 مؤسسة صينية تنشط في الجزائر في البناء والأشغال العمومية، بالإضافة إلي الاستيراد والتصدير، ومختلف المشاريع الجزائرية وكلت للشركات الصينية مثل المسجد الكبير وأبرا الجزائر التي سلمت في فيفري من العام الجاري، ومشاريع السكنات، لذا بالرغم من النتائج المحققة في إطار هذا التعاون الاقتصادي إلا أنها لم ترقي إلي الأهداف المرجوة.

[1] Banque Africain de développement, op cit ,p 4.

المطلب الثاني : حجم الاستثمارات بين الجزائر والصين.

أثبتت العديد من الدراسات الإمبريقية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤثر علي النمو والتنمية للدول النامية المضيفة وذلك من خلال دوره المكمل للاستثمار المحلي، وتشجيعه علي قيام التجارة بين الدول ، ونقل المعرفة والتكنولوجيا[1]. ولقد تم التأكيد علي أهمية الاستثمار الأجنبي في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا في عام 2001 ، لما له من دور كمورد رئيسي لترجمة هذه الرؤية الجديدة إلي واقع ملموس، خاصة وأن إفريقيا بحاجة إلي التدفقات الخارجية لسد فجوتي المدخرات المحلية والنقد الأجنبي وتحقيق النمو المستدام من أجل القضاء علي الفقر، ومن ثم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة* ولذا أصبح تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا هاما في إستراتيجية التنمية إلي تتبعها الدول الإفريقية بما فيها الجزائر.

وبحكم أن الدول الغربية هي المصدر الأول لهذه الاستثمارات خاصة قبل أزمة الرهن العقاري التي حدثت بالولايات المتحدة الأمريكية عام 2007 مما أثر علي الأسواق المالية في العديد من الدول وحدوث الأزمة الاقتصادية والمالية عام 2008 ، وقد نتج عنها تشديد في شروط منح الائتمان وانخفاض أرباح الشركات وتراجع استثماراتها الموجه إلي إفريقيا، والحد من تدفق رؤوس الأموال الغربية وحتى العربية نحو الجزائر خلال عام 2010 بحيث تراجعت إلي 2.29 مليار دولار، لتحتل الجزائر المركز الثامن إفريقيا حسب تقرير ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2011 [2]، الشيء الذي أدي في عام 2009 لتزايد الاهتمام الصيني بدول الإفريقية لاسيما الجزائر التي أصبحت قبلت الشركات الصينية الاستثمارية وسوق واسعة لمختلف المنتجات الصينية التي تنوعت لتشمل الأسمدة، القطن، ...الخ. **لتوضيح أكثر ينظر في الملحق رقم (13).**

خاصة وأن الجزائر مضت في تطوير التشريعات المنظمة للاستثمارات الأجنبية، ومنها تحديد حصة الشريك الأجنبي في أي مشروع في الجزائر ب49%، والمشاركة الجزائرية بالنسبة الكبيرة 51 %، ما مكن السلطات الجزائرية من جلب الاستثمارات الأجنبية في الصناعات الحرفية الرفيعة، وأولوية نقل

[1] أ، ولاء محمد محروس مدرس الاقتصاد المساعد،أوضاع الاستثمارات الأجنبية في إفريقيا بعد الأزمة المالية، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2009-2010،جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، الإصدار السادس،2010،ص 388.

* وفقا لما جاء في مبادرة "النباد" تحتاج القارة الإفريقية إلي تدفق حوالي 64 مليار دولار أمريكي سنويا أي 12% من الناتج المحلي الإجمالي للقارة،لسد فجوة الموارد المحلية ومن ثم تحقيق معدل النمو سنويا قدر ب7 % وخفض معدلات الفقر إلي النصف حيث يعيش حوالي 60 % من إجمالي السكان في إفريقيا تحت خط الفقر بحلول عام 2015.

[2] كريمة فرحي، مرجع سابق الذكر،ص 340.

التكنولوجية والخبرات إلي الجزائر. و كذلك إلزام الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر بالتنازل عن 30 % من رأس مال الشركة لصالح شركاء محليين مقيمين، حيث بلغ عددها في مجال الاستيراد 1665 شركة أجنبية في نهاية 2008 ، فضلا عن التعديلات التي طرأت علي التشريع الخاص بتحويل أرباح الشركات إلي الخارج. وفي هذا الصدد صناع القرار الجزائريين يظهرون اهتمامهم بالشركات الصينية خاصة في البناء والبني التحتية التي تكون ذات قدرة تنافسية في الكلفة والانجاز، الشيء الذي جعلهم يفضلون الشركات مع الدول الأجنبية خاصة الصينية[1].

وتثمينا لاتفاق الذي تم بين البلدين حول التشجيع والحماية للمتبادلات وللاستثمارات، الموقع ببكين يوم أكتوبر سنة 1996 [2]، حيث وجهت الحكومة الجزائرية دعوة للمستثمرين الصينيين الراغبين في توسيع نشاطاتهم والولوج إلي الأسواق العربية والإفريقية والمتوسطية، ولاسيما الميناء الكبير للوسط الذي سينجز مستقبلا ويتم ربطه بالطريق العابر للصحراء[3].

فلقد عرف عام 2009 ارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الجزائر أين شهدت رقما قياسيا وصل 2761 مليون دولار أمريكي، وهو يمثل القيمة التي لم تصل إليها الجزائر علي طول مسيرة انفتاحها علي الخارج ، ولقد استهدفت هذه الاستثمارات بالدرجة الأولي قطاع الطاقة والمناجم بحيث سجل 9 من بين 10 أكبر المشاريع المعلنة عنها في هذه السنة. **وهذا ما يوضحه الملحق رقم (14).**

وبحكم أهمية هذا القطاع في الجزائر باعتباره الممول الرئيسي لخطط التنموية بفضل العائدات الهامة للقطاع التي تمثل 97% من عائدات العملة الصعبة و35 % من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 60% من إيراد ميزانية الدولة.[4] إذا سجل قطاع الطاقة والمناجم خلال فترة (2000-2008) تدفق هام للاستثمارات الأجنبية أكثر من 7 مليار$ أمريكي بمعدل 2.3 مليار$ أمريكي سنويا، وتتضمن هذه التدفقات استثمارات الشركات الأجنبية في إستكشاف المحروقات، وتطوير القدرة الإستخراجية، واستثمارات فرع المناجم، أين تحصلت المنطقة الأسيوية علي 14.7مليار دولار من حجم هذه

[1] Banque Africane de développement

[2] مرسوم تنفيذي رقم 02- 392 مؤرخ في 20 رمضان عام 1423،الموافق ل 25 نوفمبر سنة 2002.

[3] إيدير غنيات، الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الجزائرية الصينية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، 2014-2015.ص 106.

[4] مؤتمر الطاقة العربي ، قطاع المحروقات في الجزائر،أبو ضبي،2003، ص3.

الاستثمارات في مقدمتها الصين بنسبة 4 %[1]. وتستحوذ علي 22 مشروع بقيمة استثمار قدرت ب 13 مليار دج كما يبين **الجدول التالي**[2]:

الجدول رقم (09): جنسية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2010).

الدول	عدد المشاريع	النسبة %	قيمة الاستثمار (مليار دج)	النسبة %
فرنسا	36	18	09	04
تركيا	25	12	06	03
الصين	22	11	13	06
ليبيا	22	11	0,33	00
مصر	14	07	48	22
لبنان	13	06	0,48	00
تونس	11	05	02	01
الأردن	09	04	02	01
سوريا	08	04	01	00
دول أخرى	45	22	140,19	63
المجموع	**205**	**100**	**222**	**100**

نلاحظ من خلا الجدول أن اكبر المشروعات الأجنبية المنجزة كانت من نصيب فرنسا وتركيا في حين تحتل الصين المرتبة الثالث خلال هذه الفترة ب 22 مشروع منجز وبقيمة الاستثمار المقدرة ب 13مليار دج. غير أن الدول التي لها مشاريع استثمارية كثير ليس بالضرورة لها كبر قيمة مثلما هو الحال بالنسبة لمصر إلي جانب الكويت التي دخلت بمشروع واحد وبقيمة استثمارية تقدر ب 98 مليار دينار جزائري ما يمثل 44% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما نجد من بين الشركات الصينية المستثمرة في الجزائر "SINOPEC" والشركة CNOOC التي وضعت نفسها في الجزائر، اللتان تنشطان في مجال استغلال البترول وتحتلان المرتبة الرابعة والسادسة علي التوالي في قائمة الشركات البترولية الدولية الحاضرة في الجزائر، ويكون التعامل معها بعقد شراكة أو خلق مؤسسات مشتركة ، كالشراكة التي تم التوقيع عليها عام 2003 بين المؤسسة الجزائرية سوناطراك وشركة البترول الصينية CNPC من أجل إنشاء مصنع لتكرير البترول في ادرار بقدرة معالجة

[1] وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة انجازات قطاع الطاقة والمناجم ،2000-2008،ط 2009،الجزائر ،ص98.
[2] كريمة فرحي، مرجع سابق الذكر،ص 339.

تقدر ب 600000 طن سنويا، أين يتكفل الطرف الصيني ب 70 % من قيمة المشروع التي تقدر قيمته ب 350 مليون دولار أمريكي، من جهة أخري قام الطرفان بإنشاء فرع مشترك NAFTAمن أجل تسويق مونتاجات بترولية في الجنوب الجزائري، هذا المشروع يشارك فيه الطرف الصيني ب 51% و NAFTAL ب 49%[1]. لهذا نجد سياسية الصين تسعي إلي كسب منافذ أسواق استهلاكية غير مستغلة لصادراتها وفرص الاستثمار الربحية.

ففي إطار دبلوماسيتها النفطية الرامية إلي تأمين وتنويع مصادر الطاقة في ظل الحاجة المتزايدة لاقتصادها، باعتبار أن 40% من احتياجات الصين من البترول (أي 204 مليون طن) في 2009، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا الحجم في 2020 ، وفي تصريح للسفير الصيني في الجزائر أن حجم الاستثمارات الصينية في الجزائر بلغت 800 مليون دولار خلال عام 2009[2].

- ✓ فحسب الملحق الدبلوماسي بالمكتب الاقتصادي " واتغ تسو"بلغت الاستثمارات الصينية في الجزائر مليار دولار علي غرار البترول والمناجم فان الاستثمار مافتئ يتوسع إلي قطاعات أخري، حيث وقعت شركة "نسيانغ تان" اتفاق مع شريك جزائري لانجاز مركب للحديد والصلب بولاية غليزان سيكون الثاني من نوعه بالجزائر ويقدر حجم الاستثمار ب 20 مليون دولار، تضاف إلى مشاريع أخرى لا تقل أهمية منها انجاز مشروعي مسجد الجزائر والمدرسة العليا للفندقة، بالإضافة إلى انجاز عمارات وطرقات وسكك الحديدية، والمشاريع في طور الانجاز منها الإنارة .

وتجمع الصين والجزائر، بالإضافة إلى المجال التجاري، شراكة في مختلف المجالات من خلال وجود استثمارات صينية في الجزائر ، تواجد عدد كبير من العمال الصينيين الذين يشتغلون بالجزائر، حيث قدر عدد هذه اليد العاملة ب30 ألف صيني يشتغلون في مختلف المشاريع الإنمائية من ورشات بناء والطريق السيار شرق – غرب، والسكك الحديدية وكذا الموارد المائي

[1] Karina Fachqoul , Thierry Pairault ,l'Algérie et la diplomatie pétrolier de la Chine ,chine- Algérie une relation singuliere en Afrique , Pais ,Riveneuve ,2014,p76.

[2] Robert D'AbovilleQiasum, les investissement Chinoise en Afrique,Paris,l'Harmattan,2010,p33.

كما تنشط بالجزائر حاليا 50 شركة صينية من الحجم الكبير في مختلف القطاعات، في الوقت الذي قدرت فيه قيمة الاستثمارات الصينية بالجزائر ب1.5 مليار دولار في نهاية سنة 2012 وهو ما يمثل عشرية من الاستثمار[1].

أوضح مساعد وزير التجارة الصيني" تشانج جي"، أن التعاون التجاري العربي الصيني، يُعد حجرا للزاوية بالنسبة للصين في ضوء التقدم المستمر في العلاقات الثنائية بين الطرفين. وأكد نفس المسؤول على ضرورة الاهتمام بتنفيذ مشاريع الطاقة الإنتاجية في كل من الجزائر ومصر، مع استمرار التواصل مع الحكومات وبحث آليات التعاون. وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر للصين في الدول العربية من 180 مليون دولار عام 2004، إلى 130 .2 مليار دولار عام 2014 بزيادة سنوية تقدَّر ب 28 %، في حين بلغت الاستثمارات النفطية 3 مليارات دولار. وأفاد نفس المصدر بأن ارتفاع قيمة مشاريع المقاولات من 6.2 مليار في 2004 إلى 182 مليار دولار عام 2014 بزيادة سنوية تقدَّر ب 53 % في العشر السنوات الماضية، يعبّر عن مستوى التعاون الاقتصادي القائم بين الدول العربية والصين. كما أبدى المتحدث استعداد بلاده لتقاسم خبرتها مع الدول العربية في مجالات تنمية القطاعات الإنتاجية[2].

وحسب ما كشفته الوكالة الصينية "كزينهوا"، فقد استثمرت الشركات صينية الجنسية في الجزائر أزيد من 20 مليار دولار في قطاعات عدة خاصة البناء والأشغال العمومية، وحسب تحقيق مكتب "ثينك ثانك "الأمريكي فقد بلغت استثمارات الشركات الصينية في الجزائر (بين 2005 و2013) 14 مليار دولار، مما جعل الجزائر ثاني سوق للشركات المقاولاتية الصينية في إفريقيا بعد نيجيريا وواحدة من بين أهم 15 شريكا لها عبر العالم[3]. **ولتوضيح ينظر في الملحق رقم(15).**

ويندرج المنتدى الاقتصادي الجزائري الصيني حول التجارة والاستثمارات ، ضمن آليات تدعيم الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين البلدين لفترة (2014-2018)، بالأخص الاستثمار، أين تم التوقيع علي 15 بروتوكول اتفاق وعقدين ومذكرة تفاهم، وكان يطمح الطرفين من خلال هذه الخطة تشجيع العلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية ، في مجالات الصناعة والمناجم

[1] "http://www.aps.dz/ar/economie/14695,consultée le 02/05/2016 à 00h39.
[2] جريدة المساء اليومية، حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والصين، نقل عن الموقع:
http:// www.djazairess.com/search,consultée le 05/05/2016 à 19h14.
[3] http://www.djazairess.com/alfadjr/274115 , consultée le 05/05/2016 à 18h30.

والسياحة في بكين بمناسبة عقد هذا المنتدى في افريل 2015، وندي الطرفين إلي بذل جهود لتكثيف التعاون في الخمس سنوات القادمة في الخطة (2015-2019) ، وتنويع المبادلات التجارية في كل المجالات بما يتكيف مع طموح الطرفين[1].

وفي ملتقى لرجال أعمال البلدين بالجزائر العاصمة الذي ترأسه "السيد بوشوارب " رفقة رئيس مجلس ترقية التعاون جنوب – جنوب الصيني "ليو كسينهوا"، دعا وزير الصناعة والمناجم عبد السلام بوشوارب المؤسسات الصينية للعمل على "تجسيد مستقبل مشترك بين الجزائر والصين"، من خلال عدد منى المشاريع، خاصا بالذكر الميناء التجاري الجديد للوسط ، ودعا الصينيين إلى الاستثمار في مشروع الميناء التجاري الجديد للوسط والذي سيتم عبر شراكة بين القطاعين العام والخاص، الوطني منه والأجنبي والذي سينطلق في الأشغال خلال 2016 ، ومشروع استغلال الحديد بغار جبيلات وكذا استغلال الفوسفات بواد كبريت، إضافة إلى مشاريع تركيب السيارات[2].

وأكد الطرفان الجزائري والصيني رغبتهما في تعزيز التعاون البيني والانتقال به نحو آفاق جديدة، من خلال قفزة نوعية تنقله من المجالات التقليدية كالبناء والبني التحتية والاتصالات، إلى مجالات أوسع، تأخذ بعين الاعتبار القطاعات التي توليها الجزائر أولوية ضمن مخططها الخماسي للتنمية، منها الفلاحة والصناعة والسياحة.

بهذا تكون الجزائر والصين قد حققت تطورا واجتازت شوطا كبير في التعاون التجاري خاصة خلال هذه الفترة (2009-2015)، بالرغم من ايجابيتها الكبيرة للصين وسلبية في بعض الأحيان علي الجزائر، إلا أنها سجلت بعض من الايجابيات علي صعيد التجارة الجزائرية التي أخذت تنشط نوعن ما ، وعلي الصعيد التنمية الوطنية من خلال تحقيق بعض المشاريع التنموية من البني التحتية كالطريق السيار شرق- غرب والساكنات وغيرها.

[1] http://algeriaenergy-business.com/Algeria/index.php/mes-articles/1145-algeria-china-sign-strategic-cooperation-plan-for-2014-2018, consultée le 05/05/2016 à 22h05.

[2] http://www.el-massa.com/dz/component/k2/15465.html consultée le 02/05/2016 à 10h47.

المبحث الثاني: مؤشرات التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني.

عرف الاعتماد المتبادل بين الجزائر والصين تطورا سريعا مع بداية الألفية، ولتحقيق التنمية المشتركة، تعتمد الجزائر في إنجاز مشاريعها التنموية علي الشركات الصينية والاستثمارات الصينية المباشرة في مختلف القطاعات، والاستفادة من نقل التكنولوجية الحديثة والخبرات الضرورية والتدريب، ومساهمتها في تنمية الصادرات، للانطلاق الاقتصادي الذي تطمح إليه بحكم نجاح التجربة التنموية الصينية والرغبة في الاقتداء بها، من جهتها الصين تعتمد علي الجزائر لتمويل احتياجاتها الضرورية من الطاقة لنمو اقتصادها، وتسويق منتجاتها وعمالتها. وفي هذا المبحث سنتطرق إلي مؤشرات التعاون الاقتصادي من خلال قطاعات التعاون ومساهمتها في تحقيق التنمية الوطنية.

المطلب الأول: قطاعات التعاون الاقتصادي بين البلدين.

سعت الجزائر علي محاولة تنويع قطاعات التعاون الاقتصادي بين البلدين بعد التوقيع علي التعاون الاستراتيجي لتنويع التعاون وشموليته لقطاعات أخري، وهذا تماشيا مع رغبة الجزائر في المضي نحو تنويع الاقتصاد الوطني وخروجه من دائرة الاعتماد علي مصدر واحد هو البترول، ونتيجة الإصلاحات التشريعية الخاصة بتشجيع الاستثمارات الخارجية ذات الأولوية الصناعية.

وفي هذا الخصوص يؤكد الطرف الصيني دعمه لجهود الطرف الجزائري الرامية إلي بناء اقتصاد قوي ومتكامل في إطار المخططات التنموية، حيث عبر عن مواصلته تشجيعه للشركات الصينية ذات الكفاءات العلية وحثها علي رفع استثمارها في الجزائر خارج قطاع المحروقات لتشمل كل المجالات.[1]

بهذا عملت الصين علي استغلال فرص الاستثمار التي توفرها الجزائر، حيث حثت شركاتها علي الاستثمار في الجزائر من أجل توسيع التعاون المتبادل والمستمر بصيغة رابح–رابح ، وعلي أساس من مبادئ المساواة، المنفعة المتبادلة ، والتنمية المشتركة، وهذا ما يتماشي مع الرغبة الجزائرية في تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وتنويعها بحيث لا تبقى محصورة علي الشق التجاري، إذا تضطلع الحكومة الجزائرية بهذا إلي تحقيقي توازن في المبادلات ومنح الأولوية لبعض الأنشطة الاقتصادية، مثل الصناعات الميكانيكية، تكنولوجية الإعلام والاتصال، إنتاج مواد البناء، والأنشطة القطاعية، كالمخطط

[1] نقل عن: إعلان مشترك بشأن إقامة علاقات الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية الصين الصينية، حرر في 25 ماي 2014.

التوجيهي للتهيئة السياحية، وبرامج التجديد الزراعي والريفي، وتطوير المؤسسات العمومية والخاصة. وبهذا تكون جهود تنويع القطاعات والصناعات كدافع لإحلال الواردات محل الصادرات وهذا في إطار دراسة منجزة بتعاون مع البنك الإفريقي للتنمية[1]، والذي يتوقع من الصين أن تكون الشريك الاستراتيجي للجزائر في تطبيق هذه المشاريع، بالتالي الاستفادة من نقل التكنولوجية والاستثمارات الصينية المنتجة لتلبية حاجيات السوق الداخلية للجزائر، لما لا التصدير الخارجي.

- لذا تعمل الجزائر منذ 2007 علي إعادة الحيوية إلي قطاع السيارات الذي عرف ركود منذ التسعينات، وفي نفس الوقت جذب هذا القطاع اهتمام المستثمرين الصينيين إلي الجزائر وفي هذا القطاع نجد:

- تجاريا سجل بيع السيارات ارتفاعا ملحوظا، وهذا راجع إلي الأسعار المعقولة وزيادة الطلب بفعل السياسات التنموية المختلفة لدعم تشغيل الشباب، لتكون الجزائر في المرتبة العاشرة عالميا لمستوردي السيارات الصينية بنسبة 16.8 %، وللاستجابة لهذا الطلب قامت الصين عبر برنامجها لإنشاء مناطق اقتصادية لتلبية الطلب المتزايد في الأسواق الداخلية للدولة المستقبلية ، وبالمقابل الاستفادة من الوصول إلي الأسواق بالتوقيع في 2008 علي اتفاق لإنشاء منطقة اقتصادية ثانية للصين في شمال إفريقيا، منطقة التعاون الاقتصادي والتجاري "jangling " في مستغانم متخصصة في تركيب السيارات، حيث تم التوقيع علي العديد من اتفاقيات الشراكة في هذا الإطار علي غرار اتفاقية بقيمة 100 مليون دولار بين الشركات الصينية" Xi shan" والجزائرية "GM trade" لإنشاء مصنع لتركيب السيارات في سطيف وتوفير حوالي 4000 منصب شغل، التوقيع عليها تم بحضور ممثل عن وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، ورئيس الاتحاد المهني للصناعة الميكانيكية[2].

بالإضافة إلي العديد من المشاريع تركيب وصناعة السيارات، مثل توقيع" مجموعة معزوز" اتفاقية شراكة مع "مجموعة شاكي" الصينية لفتح مصنع إنتاج سيارات صناعية وشاحنات وحافلات بداية من 2010 بقيمة 100 مليون دولار أمريكي، في المنطقة الصناعية بسطيف، ووقع الاتفاقية الثانية رئيس المدير العام لشركة "فندي مورتورز" رفقة ممثل عن شركة "شونغ" الصينية، والتي تسمح للشركة الجزائرية بإنجاز مركب إنتاج ألي تصل طاقته إلي 50 ألف سيارة سياحية سنويا ويشغل مئات العمال العاطلين عن العمل[3]، لكن في الأخر " Renault" هي التي

[1] www.andi.dz,consultée le 06/05/2016 à 12h56.
[2] BAD ,op cit,p11.
[3] Thierry Pairault ,op cit,p19.

أنشئت في 2012 بالشراكة مع الدولة الجزائرية ليكون المصنع الأول للسيارات الموجهة للسوق المحلية.

- في قطاع الأشغال العمومية والبني التحتية نجد مشروع تحويل مياه الصالحة لشرب من عين صالح إلي تمنراست بمشاركة كل من الشركة الصينية "SINOPEC " وشركة" MCC" ومشروع القرن الطريق السيار شرق– غرب أين شركت فيه الشركة الصينية "CRCC" والشركة CITIC، في حين الشركة" CSCEC" مكلفة ببناء الفندق"Marriott" في تلمسان، والمسجد الكبير[1].

بالإضافة توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء شركة مختلطة متخصصة في مد السكك الحديدية الخاصة بالقطارات السريعة ، بين المؤسسة الوطنية لانجاز الهياكل الأساسية للسكة الحديدية" انفرافير"، و الشركة الصينية لإنشاء منشآت السكك الحديدية في 15 افريل 2016 .كما وقع المجمع العمومي الوطني لمصالح الموانئ وشركتان صينيتان في بداية عام 2016، مذكرة تفاهم لإنشاء شركة مختلطة تتكفل بانجاز مشروع الميناء التجاري الجديد بالحمدانية شرق مدنية شرشال (تيبازة)، وسيتم تمويل هذا المشروع الذي تقدر تكلفته ب 3.3 مليار دولار أمريكي عن طريق قرض صيني علي ألمدي الطويل[2].

- في قطاع الصحة في أكتوبر 2011 إعلان عن مشروع ضخم من طرف وزارة الصحو الوطنية، رهن الدراسة بالشراكة مع الصين من اجل إنتاج المواد الأولية، وهذا ما يسمح للجزائر إن تصبح نقطة انعطاف للشرق الأوسط وإفريقيا[3]. وفي ديسمبر 2013 في إطار افتتاح المؤتمر الوطني الثاني لجمعية أخصائي الطب الداخلي الوطني، بالإضافة إلي اللقاءات العلمية بين البلدين، ى فيما يخص زيارة الأطباء الصيني نالي الجزائر لتبادل الخبرات ، وتحسين مستوي الكفاءات الجزائرية، ومنها نوعية العلاج والتكفل الطبي، وأكدت الجزائر علي استعدادها لمنح تسهيلات جبائية وعقارية لصالح كل المستثمرين الصينيين خاصة في مجال الصناعات الصيدلانية، لترقية الشراكة مع الجزائر في مجال إنتاج الأدوية محليا وتقليص استيرادها[4].
- في مجال تكنولوجية الإعلام والاتصال في إطار تحرير السوق هذا المجال في عام 2012، تمكن العملاق الصيني "Huawei" التي تمركزت في الجزائر وشركتها مع الجزائرية للاتصالات من اجل تنمية سبكتها، وتطوير نظامها " CDMAWLL" وشبكة "ADSL" لتحسين تخطية الاتصالات من الهواتف النقالة والثابتة للجزائرية للاتصالات، وبالنسبة للشركة الصينية

[1] Thierry Pairault,opcit,p 44.
[2] www.aps.dz,cosultée le 06/05/2016 à 15h10.
[3] Thierry Pairault,op cit,p18.
[4] www.sawt-alahrar.net, consultée le 06/05/2016 à 15h00.

"Huawei" السوق الأولي لمنتجاتها هي مستخدمي الهواتف النقالة الجزائرية للاتصالات و" Mobilis" والتي تستحوذ علي 80%، ونسبة مستخدميها 95 % من السكان[1].
بالإضافة إلي مجال الصناعات الالكترونية والمتعامل الصيني المهتم بالشراكة مع المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية ENIE ، ومجال الفلاحة والتنمية الريفية وإمكانيات تعزيزها وتنويعها، وعزم الصين على الاستثمار في قطاع الفلاحة.

هذا ما أكده السفير الصيني بالجزائر "يانغ غيونغيو"، ومن جهة أخرى تحدث السفير الصيني عن قمة إفريقيا–الصين الثانية التي عقدت في ديسمبر 2015 في "جوهانسبورغ" (جنوب إفريقيا) بمشاركة الجزائر. وذكر أن بلاده التزمت خلال هذه القمة بمنح دعمها المالي الذي يمكن أن يصل إلى 60 مليار دولار خلال السنوات الثلاثة المقبلة لانجاز 10 برامج في القارة الإفريقية تمت المصادقة عليها. و يتعلق الأمر خاصة ببرامج التصنيع و عصرنة الفلاحة و الهياكل القاعدية و التعاون المالي و ترقية التجارة و الاستثمار و التنمية الخضراء. وبعد أن ابرز مكانة الجزائر المهمة في التعاون الإفريقي–الصيني أفاد الدبلوماسي الصيني أن الجزائر و بلاده ستعملان على تحديد مشاريع بالجزائر يمكن إدراجها في إطار هذه البرامج العشرة.[2]

المطلب الثاني: نتائج التعاون الاقتصادي علي التنمية الاقتصادية في الجزائر.

بحكم أن الأسباب الدافعة إلى التعاون الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية بما فيها الجزائر هو تمويل التنمية الاقتصادية، والإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، زيادة التراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني، الإسهام في حل مشكلة البطالة، تدريب العاملين على الأعمال الإدارية وعلى إستخدام وسائل الإنتاج المتقدمة، نقل التكنولوجيا الحديثة، نجد أثر التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني علي تحقيق التنمية الوطنية للجزائر يظهر من خلال:

- مساهمة البرامج التنمية في الجزائر في مختلف مخططاتها الاقتصادية "بشكل كبير في تقليص نسبة البطالة إلى حدود 7 بالمائة، ولما لها من الأثر الكبير في التخفيف من

[1] Thierry Pairault,opcit,pp 132.133.
[2] http://www.elkhabar.com/press/article/98672, consulté le 06/05/2016 à 23h52.

ظاهرة البطالة التي نجحت الجزائر إلى حد كبير في محاربتها[1]. كما ساعدت برامج تشغيل الشباب " أونساج" و"أونجام" المقترحة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في خلق وترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق مناصب الشغل وكان لتعاون الاقتصادي الجزائري الصيني دور كبير خاصة في مجال اقتناء السيارات النفعية والشاحنات التي يستفيد منها الشباب الجزائري في عمله الخاصة ، بالتالي يمكن القول أن التعاون بين البلدين كان له الأثر الايجابي في مجال تقليص البطالة وخلق مناصب شغل.

ونجاعة سياسة الدولة في برامجها التنموية لاسيما برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تم تبنيه خلال الفترة الممتدة بين (2001- 2004) والذي أدى إلى ارتفاع في النتائج المحلي الخام أسهم بدوره في خفض نسبة البطالة من 30 % إلى 17 %[2] ، وهذه الأرقام والمعطيات الإيجابية، تؤكدها هيئات دولية على غرار صندوق النقد الدولي الذي أشار إلى جهود الجزائر في تبنيها لبرامج تنموية كان لها الأثر المباشر في خفض نسبة البطالة بنسبة 23 % وهو ما لم يحدث بتاتا في دولة أخرى عربية كانت أو إفريقية.

الملاحظ أن الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الخدمات هي التي استقطبت العدد الأكبر من الأيدي العاملة الوطنية مقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى خلال الفترة (2002-2010)، حيث وفرت الشركات الأجنبية العاملة في قطاع الصحة 1701 منصب شغل، والشركات الأجنبية الناشطة في قطاع النقل وفرت 1572 منصب شغل، ووفرت الشركات الأجنبية العاملة في قطاع السياحة 19498 منصب شغل، في حين نجد أن الشركات الأجنبية العاملة في قطاعي الاتصالات والخدمات الأخرى وفرت 1500 منصب شغل و9646 منصب شغل على الترتيب.كما نجد أن الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الصناعة (الصناعة البترولية والصناعات الأخرى)، احتلت المرتبة الثانية من حيث مساهمتها في خلق فرص الشغل في الجزائر خلال الفترة (2002-2010)، حيث وفرت ما يعادل 26729 منصب شغل خلال تسع سنوات. أما بالنسبة للشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع البناء والأشغال العمومية، احتلت المرتبة الثالثة من حيث مساهمتها في خلق فرص عمل في الجزائر خلال الفترة (2002-2010)، حيث وفرت 13111 منصب شغل فقط، ويمكن إرجاع ذلك إلى اعتماد هذه الشركات الناشطة في هذا القطاع على اليد العاملة الأجنبية التي

[1] أ. كمال رزيق، ملتقى وطني حول "البرامج التنموية" ، نقل عن الموقع:
http://sawtdjelfa.com/ara,consultée le 06/05/2016 à 11h00
[2] أ. كمال رزيق، ملتقى وطني حول "البرامج التنموية ، مرجع سابق الذكر.

تأتي بها من موطنها الأم، ومثال ذلك الشركات الصينية الناشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية والتي تعتمد بنسبة كبيرة على العمالة الصينية.كما نجد أن الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الفلاحة احتلت المركز الرابع والأخير من حيث مساهمتها في توفير فرص العمل في الجزائر خلال الفترة(2002-2010)، حيث وفرت 512 منصب شغل فقط، ويرجع ذلك لقلة المشاريع الاستثمارية في هذا القطاع خلال الفترة(2002-2010) مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى والتي قدرت بـ 9 مشاريع فقط [1].**لتوضيح أكثر ينظر في الملحق رقم(16).**

- بالإضافة إلي الاستفادة من العديد من المساعدات الصينية في حفر الآبار، وتدريب المهندسين الجزائريين، واستثمار عشر ملايين أورو لتأسيس مدرسة إدارة هندسية متقدمة في الجزائر، وتنظيم الخبراء الزراعيين الصينيين لتدريب مزارعين جزائريين كان عددهم 76 أين امضوا المتدربون الجزائريين أربعين يوم في معسكر التدريب في جامعة " جيا وتونغ" وقرها بكين، وركز من خلالها علي تصميم الطرق السريعة والهندسة ، وإدارة الإعمال.[2] وفي تصريح للسفير الصيني في الجزائر " Yang Guangyu" نقلته احدي الصحف إن الاستثمارات الصينية خلقت مابين 40000 و50000 منصب شغل مباشر ، وعمل 100000 منصب شغل غير مباشر ، و أن الشركات الصينية استثمرت ما يقارب 1.5 مليار دولار أمريكي ، غير أنها هذا قليل مقارنة بالقوة الصينية وبما أن الجزائر تعتمد علي حوالي 80 %المونتاجات الاستهلاكية المستوردة من الخارج لهذا الصين تشجع الشركات الاستثمارية في الجزائر لخلق ثروة وطنية لتقليل من هذا الواردات[3] .
- وفي مجال حماية البيئة استفادة الجزائر من دعم الصين من خلال تنظيم حملات تشجير واسعة النطاق ، وإنشاء حديقة للصداقة الجزائرية الصينية"دنيا" بالجزائر العاصمة مع العمل علي تعميمها خلال 2012 ، وإنشاء مثل هذه الحديقة في كل الولايات الوطنية، والتعاون الكبير بين قطاع البيئة في الجزائر والصين لاسيما في مجال مكافحة التصحر وتهيئة الإقليم والفضاءات الخضراء، وإزالة ومعالجة النفايات والحد من التلوث ، وذا بطبيعة الحال كعامل من عوامل تحقيقي التنمية البيئية التي تعتبر جزء لا يتجزءا من التنمية الوطنية.
- مساهمة المشاريع الاستثمارية بين البلدين في تحقيق التنمية الوطنية من خلال المخطط الخماسي (2010-2014) بقيمة 286 مليار دولار أمريكي من اجل تطوير البني التحتية

[1] تقرير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار2010 .

[2] عبد الغني حومر، العلاقات الصينية- الإفريقية، دراسة حالتي الجزائر وتنزانيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الأسيوية، جامعة الجزائر3، افريل 2012، ص78.

[3] http://www.liberte- algerie.com , consultée le 07/05/2016 à 00h5.

واستكمال المشاريع المتبقية، حيث يعتبر النقل واحد من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة والازدهار لأي بلد و عليه فإن تواجد نظم نقل فعالة وشبكات حديثة ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي والإنتاج على نطاق واسع وحماية البيئة، و قد عرف قطاع النقل في الجزائر تحولا حقيقيا. حيث تم إنجاز عدد كبير من المشاريع و أخرى في طور الإنجاز لجعل هذا القطاع أكثر كفاءة وفعالية للمساهمة في التنمية الاقتصادية للجزائر.

وتعتبر شبكة الطرق الجزائرية واحدة من أكبر الشبكات الأكثر كثافة في القارة الإفريقية ، حيث يقدر طولها ب 696 112 كلم من الطرق، منها 280 29 كلم من الطريق الوطني و أكثر من 4910 هيكل، وهي في تطور مستمر بفضل برنامج تحديث الطرقات السريعة، نذكر منها إنجاز الطريق السيار شرق – غرب الذي يبلغ 216 1 كلم، يربط مدينة عنابة في أقصى الشرق بمدينة تلمسان في أقصى الغرب ،وكلت مهمة انجازه للشركات الصينية ، كما نذكر الطريق السريع العابر للصحراء (شمال وجنوب) والذي تمت إعادة تهيئته بقرار من الحكومة لزيادة التبادل التجاري بين الدول الست المتواجدة على طول هذا الطريق وهي (الجزائر، المالي، النيجر، نيجيريا، التشاد وتونس).[1]

يعد الطريق السيار مشروع القرن مكسب كبير للدولة الجزائرية لتطوي ولتحقيق نهضة اقتصادها وفك العزلة عن طريق ربط الولايات الشمالية وبتلبية احتياجات تنقل الأشخاص والبضائع، تحسين نوعية الخدمة لتقليل الزمن والمسافة، الاستجابة للاحتياجات اللوجستية للمتعاملين الاقتصاديين، وضمان التنمية المستدامة مع إعطاء الأولوية للتنوع والربط بين مختلف وسائل النقل. وهذا الخريطة التالية تبين الطريق السيار شرق –غرب .

[1]http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport, consultée le 07/05/2016 à 00h07

الخريطة رقم (02): تمثل الطريق السيار شرق –غرب.

Source : http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport.opcit.

- وفي ما يخص أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية الوطنية، زادت أهمية تكنولوجيات الإعلام والاتصال حتى صارت إلى ما هي عليه الآن، فتزايد بذلك تسابق المؤسسات على اختلافها من أجل مسايرة واقتناء أحدث ما توصل إليه التقدم في هذا المجال باعتبار أن حيازة تكنولوجيا الإعلام والاتصال حاليا يمثل امتلاكا لقدرة تنافسية على الصعيد الدولي خاصة وأن التميز وفقا للصيغة الجديدة للمنافسة الدولية لا يتمثل فقط في كيفية إحراز هذه الميزة التنافسية، أو مجرد البحث في طرق تعزيزها، بل مدى ارتباطها بنوعية البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة والتنمية الاقتصادية ككل والبني التحتية لها، والجزائر من خلال تعاونها مع الصين تجلب تكنولوجية الإعلام والاتصال من خلال المتعامل الصيني "Huawei " والأجهزة المختلف من الهواتف النقالة والثابت، وأجهزة الحاسوب التي تعتمد عليها مختلف مؤسسات الدولة.
- في إدارة وتأهيل المشاريع، تمتاز الشركات الصينية عن غيرها بثلاثية : المال والخبر والعمال، علي غير عادة الشركات الغربية التي كانت تأتي بالمال والخبرة و غالبا ما تستعين بالعمال من نفس البلدان المستقلة للاستثمار، غير أن التقليد الصيني له مضاره الجسيمة وله منافعه المثمرة، فالقوة العاملة الصينية مدربة تدريباً جيدًا وتتمتع بإنتاجية عالية وهو ما يؤهلها للقيام بالأعمال على أكمل وجه، ولكن هذا النوع من العمالة الوافدة إلى بلدان غالباً ما تعاني من نسب بطالة مرتفعة يشكّل عائقاً أمام القضاء على مشكل البطالة المتراكمة لذلك غالباً ما تواجَه

هذه الشركات بامتعاض وغضب شديدين من طرف هذه الفئات التي تعاني بين مطرقة البطالة وسندان العمالة الصينية ذات الكفاءة العالية والتدريب الجيد[1].

- ففي قطاع السكن والعمران والقضاء علي أزمة السكن في الجزائر التي كانت تعاني، وحاليا تشهد الجزائر تطور في هذا القطاع مقارنة بسنوات الماضية أين نجد تحقيق تنمية في المناطق الحضارية والريفية من خلال برامج السكنات المتعددة سواء الريفية أو الحضرية أين كان لشركات الصينية دور كبير في انجازها وتسليمها في الآجال المحددة. فلقد تم بناء 10000 مسكن و10 أحياء جامعية ومستشفيات من قبل الشركات الصينية في الجزائر، وقدرة العقود المبرمة في ثمانية أعوم 300 عقد قيمتها الاستثمارية 18 مليار دولار أمريكي. **ولتوضيح أكثر ينضر في الملحق رقم (17).**

لكن بالرغم من هذه النتائج الايجابية للتعاون الاقتصادي الجزائري الصيني علي تحقيق التنمية الاقتصادية في العديد من القطاعات إلا انه هناك سلبيات تؤثر بشكل أو بأخر علي دفع عملية التنمية وتحقيق نمو اقتصادي ايجابي، حيث ما يلاحظ من خلال هذا التعاون الاقتصادي خاصة منه التجاري، وجود اختلال واضح وكبير لصالح الصين ، حيث صدرت الصين للجزائر عام 2009 ما قيمته 4.697 مليار دولار أمريكي، مقابل تصدير الجزائر للصين ما قيمته 1.5 مليار دولار.نفس الشيء بالنسبة لسنوات الأخرى استمرار العجز في الميزان التجاري بين البلدين في عام 2014 و2015 ب 4.15%، **لتوضيح أكثر العودة إلي الملحق رقم (10).** بالتالي تسجيل العجز علي مستوي الميزان التجاري الجزائري عجز ب 7.78 مليار دولار بعد سنوات من زيادة النفقات المتعلقة بالتجارة الخارجية وتراجع سعر البترول في السوق العالمية الذي يرتقب استمرار انخفاضه، وغير انه تم تسجيل نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي PIB ب 3.8 % لعام 2015 حسب(LFC 2015) و من2.8 % إلي 3% حسب صندوق النقد الدولي FIM، وتحقيق الجزائر لنمو الناتج المحلي الإجمالي ب 3% في الأشهر الأولي لعام 2015 ونمو 4.5 % خارج المحروقات حسب تقديرات وزارة المالية، وتسجيل نمو في الدخل الفردي في نفس السنة ب14.190 دولار أمريكي، وهو مرتفع مقارنة بالدخل الفردي في الصين ب 13.200 دولار أمريكي[2]، فبالرغم من التأثير السلبي للازمة الاقتصادية علي الإنتاج الصناعي والذي لم يتوقف عن التدهور طول السنوات

[1] إيدير غنيات ، مرجع سابق الذكر، ص 80.

[2] Hamid A.TEMMAR, séminaire sur le Contre Choc Pétrolier les enjeux stratégiques, enssp, le 10/05/2016 à 10h30.

التالية: (2011 ب 0.6 %، 2012 ب 1.4 %، 2013 ب 0.6 – %، 2014 ب 4.3%، 2015 ب 1.8%، حسب وزارة التجارة والتي تترقب تسجيل نمو اقتصادي ب 7% بتقليص الواردات ورفع من الإنتاج الوطني وتسعي الجزائر بتحقيق هذا النمو بتنويع الاقتصاد الوطني.وهذا الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية في الجزائر، حسب ما يفسره الجدول التالي:

الجدول رقم (10): الناتج الإجمالي المحلي للقطاعات الاقتصادية في الجزائر.

PIB	1er semestre 2015
agriculture	5,3
hydrocarbures	-1
industrie	3
BTP	3,4
service	8,5
PIB	3
PIB HH	4,8

المصدر: www.mincommerce.gov.dz, consultée le 08/05/2016 à 13h26.

بهذا يكون التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني قد أضاف الكثير لنمو الاقتصادي الجزائري وتنوعه ، وتحقيق التنمية الوطنية في مختلف المجالات الحيوية لاسيما البني التحتية منها وانتهاج سياسة جديد تعتمد علي التصنيع وإنتاج بعض المنتجات الوطنية والتقليل من استيرادها، غير انه مسار التنمية في الجزائر يبقي ضعيف مقارنة بالصين التي كان يتوقع منها الكثير لدعم الجزائر في مسارها وتفتحها الاقتصادي .

المبحث الثالث: أفاق التعاون الاقتصادي الجزائري الصين.

إن التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني يعكس عموما القوة المحركة لامتداد الاقتصاد الصيني في إفريقيا من خلال عدد المبادرات المسجلة في سنة 2014، والتي تبين إرادة الصين لعب الدور الريادي في الاقتصاد العالمي لتوسيع الصين من خلال منتجاتها، التي أصبحت ضرورة ملحة في هذه الدول، ومن اجل تدعيم هذا التعاون القائم بين البلدين سجلت الصين إطلاق أربع مشاريع كبري تولي فيها أهمية كبيرة لتجارة العالمية والتمويل العالمي، من خلال مشاركتها في إنشاء بنك التنمية الجديد الذي يتولي مساعدة بنك الاستثمار في البنية الأساسية الأسيوية، كما عبرت الصين عن استعدادها لتبني الرؤية الجزائرية للعلاقات الثنائية بينهما، بحكم أن الجزائر شريك اقتصادي متميز في القارة الإفريقية[1].

ويظهر ذلك في زيادة الاعتماد المتبادل لبكين علي النفط الإفريقي والجزائري، بالإضافة إلي زيادة المبادلات التجارية بين البلدين و الاستثمارات الصينية المتنامية في الجزائر، أين تمكنت من منافسة الشريك التقليدي الفرنسي، واخذ مكانه في عام 2013، وبهذا نجد أفاق هذا التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني يلوح في الأفق، وفي هذا المبحث سنطرق إلي بعض المشاريع المنجزة في إطار التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني، واتفاق الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين البدين.

المطلب الأول: المشاريع المنجزة في إطار التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني.

توج التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني بانجاز بعض المشاريع والتي سنحاول إيجازها في ما يلي:

- **في مجال البناء والأشغال العمومية:**

لقد تدعم هذا القطاع بإنجاز العديد من المشاريع حيث يشكل هذا القطاع أرضية مهمة للتعاون الجزائري– الصيني، إذا تساهم الشركات الصينية في تنفيذ عدة برامج مسجلة في إطار المخططات الجزائرية للتنمية حيث قامت الشركات الصينية (cscec) في 2003 إعادة بناء 500 مسكن بمبلغ إستثنائي إثر زلزال الذي عرفته العاصمة وضواحيها، و كتقدير لهذه الشركة لمساهمتها في التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث تحصلت في 2007 على ميدالية الاستحقاق الصناعي من طرف مؤسسة الصناعة الوطنية الجزائرية.

[1] إيدير غنيات،مرجع سابق الذكر،ص 109.

- كما تم انجاز مدرسة متخصصة في البناء ، والتي كانت فكرة وزير السكن والعمران الجزائري خلال زيارته إلي الصين في مارس 2008، مع وزير البناء الصيني السابق السيد"wangguangtao" ، والذي تكفلت به الشركة الصينية " China State Construction and Enginering Corporation". بالإضافة إلى انجازها للمشاريع المسجلة في إطار المخطط الخماسي (2009- 2005). و تولي الشركات الصينية في عام 2015 مهمة توسيع مطار هواري بومدين الدولي و الذي يسجل 10 ملايين مسافر سنويا، بتكلفة قدرة ب 90مليار دج في مدة أقصاها 40 شهر إلى أن يسلم في عام 2018.
- عرضت الشركات الصينية عدة مشاريع لعصرنة مطار الجزائر، و التي يمكن أن تنضم إليها المؤسسات الجزائرية لاسيما خط يربطه بشبكة خطوط السكك الحديدية وكدا خط أخر يربطه بمترو الجزائر . بالإضافة إلى انجاز الطرق السريعة و المشروعات المتعلقة بالنقل التي تم التطرق إليها سابقا.
- مشروع أوبرا الجزائر الكبرى أحد أضخم المشاريع الثقافية التي تعززت بها الجزائر منذ الاستقلال و هو عبارة عن هبة من الدولة الصينية الذي بدأت أشغاله في جوان 2010، بقدرة استيعاب 14000 مقعد، قاعتين للمسرح و قاعة البالي و قاعات للمحاضرات و ورشات للديكور، و التي سلمت في 2016[1].

- **في قطاع المحروقات :**

حيث جمعت بين الجزائر والصين عدت اتفاقيات يسعي من خلالها البلدين إلي تطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين، ولعل ما يلفت الانتباه هو ازدهار المبادلات التجارية بين البلدين خاصة في هذا المجال باعتبار أن الجزائر غنية بالنفط والغاز، و أن الاقتصاد الصيني أسرع الاقتصاديات العالمية نموا حيث يبلغ معدل نموه السنوي نحو 8 %، وقد فرض ذا النمو ضغوط متزايدة للحصول علي النفط، وفي عام 1993 أصبحت الصين دولة مستوردة للنفط بعدما كانت مصدرة له، وهذا ما يفسر تعزيز تعاونها مع الدول الإفريقية المصدرة للبترول بما فيها الجزائر التي تعد الثانية إفريقيا من حيث ثروتها النفطية، أما بالنسبة للجزائر في تعتمد علي الصين كزبون لمنتجاتها من النفط والغاز، ومن بين المشاريع المنجزة في هذا الصد نجد:

- في عام 2002 تم وقعت الشركة "**سينوبك**" الصينية للمحروقات عقد بقيمة 525 مليون دولار أمريكي لتطوير حقل نفط شرقي الصحراء الجزائرية، كما وقعت أيضا " **تشاينا ناشيونال**

[1] K smail, Revue de presse du projet, grand opéra d'Alger, publié dans El Watan le 18/02/2010.

بتروليوم كوربورايشن" سنة 2003 عقد بقيمة 350 مليون دولار أمريكي ، لاستيراد النفط الجزائري[1].

- بناء مصنع تكرير البترول في منطقة ادرار قرب حوض سباع ، من طرف الشركة البترولية الصينية "CNPC" كما استطاعت بالتعاون مع الشريكة "SINOPEC" في 2004 الظفر بحقوق البحث والاستغلال في حوض وادميا ، حيث تزاول الأولي نشاطها، في مجموعات الحجيزة وجرارة، بينما الثانية في حوض المزيدة، كما استطاعت شركة "CNPC" أن تضفر بعقد تجديد معمل تكرير البترول في سكيكدة في مارس 2005. بالإضافة أي إنشاء الشركة المختلطة بين الشركة الجزائرية "NAFTAL" بتعاون مع شركة "سور الشين SORALCHIN" في عام 2006 والتي تم التطرق إليها سابقا.

- **في قطاع الصناعة :**

مشروع إنجاز مصنع للصناعة: وقد تقرر ذلك من طرف الحكومة الصينية بمناسبة زيارة رئيس الجمهورية للصين في عام 2006 ، ولم يطلق المشروع إلا في سنة 2009، وتم إرسال بعثة صينية إلي الجزائر في 30 نوفمبر 2010.

- إنجاز مصنع لتركيب السيارات، والذي تم بعقد إتفاق بين شركتان جزائرية وصينية في عام 2013، وذلك باستثمار حوالي 50 مليون يورو، والذي يوفر ما يقارب 10000 ألف منصب شغل، وقع الاتفاق من الجانب الجزائري المدير التنفيذي لشركة " مدينا موتورز" و " اركوفينا" ومن الجانب الصيني الدير التنفيذي لشركة " فاو".

- **في قطاع الزراعة والتنمية الفلاحية:**

حيث يعد من بين القطاعات التي حظيت باهتمام الجزائر والصين للتعاون فيها، بحكم أن لصين تجربة ناجحة في ذا المجال وتحقيقها تنمية زراعية فيه، كما أنها تمتلك معرفة جيدة بتقنيات تحسين نوعية المنتج الزراعي، لهذا تم عقد العديد من الدورات والزيارات بين البلدين، حيث تعد زيارة الوزير الصيني " Hui Liangyu" إلي الجزائر في نوفمبر 2007، وهي فرصة سمحت بإحصاء ميادين التعاون في إطار تبادل المعارف بين جماعات مختلطة من الخبراء، خاصة فيما يخص تقنيات الري، وتحسين البذور وحماية الغابات، وفي إطار هذا التعاون الزراعي نجد ثلاث مشاريع قوانين للتعاون في ميادين البحث

[1] إيدير غنيات، مرجع سابق الذكر،ص 114.

الزراعي، والصحة الحيوانية وحماية النباتات، والتي تم اقتراحها علي الشريك الصيني في 13 ديسمبر 2010 ، مما يوجد مشروعان في طور الانجاز هما:[1]

- مشروع متعلق بتحسين واستصلاح الأراضي، والذي تم إطلاقه في الدورة السادسة للجنة المختلطة وتم دراسة مدي قابليته للانجاز، وتبلغ تكلفته 350000 يان ، وهذا في إطار المنحة المقدمة من طرف الصين في إطار التعاون بين البدين ، وذلك في 2004 بالجزائر.
- اقتراح مشروع في ميادين التكوين، وهذا في أكتوبر 2010، وتم من طرف وزير التجارة الصيني ، باقتراح من وزارة الزراعة والتنمية الريفية، والمتعلق بتنظيم دورة تكوينية في الصين لإطارات جزائريين، يبلغ عددهم 84 إطار في تقنيات تحسين واستصلاح الأراضي البور، وتقنيات البذور، الضريبة العقارية الزراعية، وتم تمويل ذلك من طرف هبة صينية تقدر ب 10 مليون يان موجهة إلي تكوين الموارد البشرية، وهذا في إطار البروتكول الموقع بين الطرفين في 10 جويلية 2005.

- **في قطاع الموارد المائية والصيد:**

حيث تم انجاز مشروع 100 خزان مائي لاستعمال الريفي حيث يتم تمويل هذا المشروع بمبلغ 5مليون ين صيني. كما قامت الشركات الصينية CPECC CGC sarlshaolin بالمشاركة في عدة مشاريع هامة فيما يخص قطاع الموارد المائية مثل مشروع تحويل المياه من عين صالح إلى تمنراست CSCYC Shenyangو التي تم استلامها من طرف الحكومة الجزائرية 2009.

و في قطاع الصيد نجد استفادة الجزائر من التجربة الصينية في ميدان الصيد من خلال اقتراح الجزائر لشريك صيني في أوت 2008 مخططا بتم انجازه خلال 2011 يتضمن الميادين التالية: تطوير الموارد البحرية، استغلال الإسفنج، البحث و التكوين في تقنيات الصيد.

- **في قطاع النقل الجوي:**

تعزيز الخطوط الجوية الجزائرية بزيادة المعدل التشغيلي للرحالات الجوية للطيران الجزائري بين البلدين من رحلتين إلى 3 رحلات في أسبوع بداية من 2 أفريل 2015 مما يعزز أواصر التعاون الاقتصادي بين البلدين و تسهيل تنقل الأشخاص بين البلدين حيث تدعم الأسطول الجزائري ب 15 طائرة نهاية 2015 بعدما كان في 2014 43 طائرة، و تتطلع الجزائر في إطار الشراكة الإستراتيجية الجديدة إلى انتشارها

[1] عفاف قشاو، الإستراتيجية الصينية في إفريقيا ، ص 88.

محليا و قاريا باقتناء طائرات جديدة من نوع "أرباص 330" تخصص 3 منها للرحلات الجوية الطويلة مثل الصين بالإضافة إلى فتح خط طيران جديد إلى شانغهاي في بداية عام 2015 و فروع أخرى في كوريا الجنوبية و اليابان، يتم نقل المسافرين عبر الطيران الجزائري و بهذا تكون الجزائر جسرا جويا يربط بين قارتي أسيا و إفريقيا شمال وغرب[1].

المطلب الثاني: اتفاق الشراكة الإستراتيجية الجزائري الصينية.

عرف التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني تطوير كبيرا لاسيما في السنوات الأخيرة، خاصة فيما يخص العلاقات التجارية الجزائرية الصينية، حيث ارتفعت التبادلات التجارية من 200 مليون دولار سنة 2000، إلي 8.2 مليار دولار، أين أصبحت أول ممول للجزائر سنة 2014 و زبونها ال10 ب 8.1 مليار دولار حجم إجمالي التبادلات ، ونتيجة لهذا التطور أكد الطرفان لجزائري والصيني رغبتهما في تعزيز التعاون البيني والانتقال به نحو آفاق جديدة، من خلال قفزة نوعية تنقله من المجالات التقليدية كالبناء والبني التحتية والاتصالات، إلى مجالات أوسع، تأخذ بعين الاعتبار القطاعات التي توليها الجزائر أولوية ضمن مخططها الخماسي للتنمية، منها الفلاحة والصناعة والسياحة باتفاق الشركة بين الجانبين .

ويعد تنظيم المنتدى الجزائري- الصيني في 30 أفريل 2015 حول التجارة والاستثمارات "خطوة أولى" في تجسيد الاتفاق حول الشراكة الإستراتيجية، حضره الوزير الأول عبد المالك سلال و وزير الصناعة والمناجم"عبد السلام بوشوارب" أين وصف هذا الاجتماع بالقفزة النوعية في العلاقات بين البلدين ، لتوجيه المبادلات التجارية نحو شراكات للإنتاج المشترك. والشيء الذي يميز اللقاء الكبير انه لأول مرة التي يقوم فيها وزير أول جزائري بزيارة إلى الصين على رأس وفد هام يضم أزيد من ستين مؤسسة عمومية وخاصة، أين توج اللقاء بتوقيع علي 20 اتفاقية في شتى المجالات مثل مواد البناء الفلاحة و الصناعة و تبرز إرادة البلدين في المضي قدما و تعزيز الشراكة ، من خلال اتفاقات للإنتاج المشترك في الجزائر،كما تطرق الوزير إلى الشراكة الجزائرية الصينية في قطاع المناجم مذكرا بالتوقيع على اتفاقين اثنين مع الصينيين لاستغلال الذهب و المنغنيز.

في تصريح للوزير الأول في إجتماع منتدى التعاون الصيني– الإفريقي المنعقد "بجوهانسبورغ " أن الحكومة الجزائرية التي باشرت انجاز برنامج رئاسي هام للتنمية للفترة 2014–2019 تؤكد

[1] www.aps.dz/en/algeria consultée le 08-05-2016a 22h05

للصينيين و الأفارقة أنهم "سيجدون في الجزائر الدعم والتسهيلات التي ينتظرونها من شريك مقتنع بمواءمة خيار التعاون جنوب–جنوب والآفاق الواعدة التي يتوفر عليها، بحكم أن إفريقيا تمكنت في سياق متصل وتدريجيا من إيجاد طريقا لنمو بفضل إصلاحات "جريئة" وحكامة مجددة مستلهمة من رؤية وفلسفة النيباد" بحكم أن إفريقيا تعد اليوم من بين مناطق النمو النادرة في العالم.

ومن أجل تنويع ودعم هذا النمو الاقتصادي, فقد استلهما هذا الإطار التوجيهي من رزنامة 2063 للاتحاد الإفريقي ومخططها التنفيذي العشاري (2016–2025) لاسيما برنامج تطوير المنشآت القاعدية في إفريقيا و البرنامج المفصل من أجل تنمية الفلاحة في إفريقيا[1].

بهذا ثمن التطور الاقتصادي بالتوقيع شراكة إستراتيجية شاملة بين الجزائر والصين وهذا بموجب التوقيع في 25 ماي 2014 علي إعلان مشترك بشان إقامة علاقات الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية الصين الشعبية، والذي طبق من خلاله المخطط الخماسي للتعاون الاستراتيجي الشامل (2014–2018)، بالتركيز علي الجانب الاقتصادي والتجاري بحكم اعتلاء الصين المرتبة الأولي من بين المولين الأوائل للجزائر.

بخصوص هذا الإعلان المشترك بان إقامة علاقات الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين البلدين ، نلمس طموح الطرفين الجزائري والصيني في تعزيز تعاونهما الاستراتيجي، والدفع بشراكتهما إلي مستقبل مشترك يضمن الاعتماد المتبادل والمنفعة المشتركة في مختلف المجالات ، وعلي المدى الطويل ، وهذا ما تسعي الجزائر من خلال هذه الشركة لنهوض بنمو اقتصادي مربح وتحقيق تنمية وطنية شاملة ومستدامة تضمن رفاه الأجيال الحالية والمستقبلية.

[1]. http://www.aps.dz/ar/economie/15391,consultée le 08/05/2016 à 23h 35

ولقد شمل اتفاق الشراكة الإستراتيجية الشاملة الجزائرية والصينية مختلف المجالات التي يمكن إيجازها في ما يلي[1] :

أولا:التعاون السياسي:

وذلك بتعزيز التشاور السياسي والحوار الاستراتيجي علي كافة المستويات ، وتبادل وجهات النظر بشكل دائم ومعمق وتنسيق المواقف حول العلاقات الثنائية والقضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك، وذلك بتكثيف تبادل الزيارات رفيعة المستوي.

ثانيا: التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثمار:

فحسب الطرفين متطلبات الاقتصاد العالمي حاليا تفرض علي البلدين توطيد التعاون وتعميقه ، غير انه بالرغم من العوامل السلبية التي تشهدها الساحة الدولية، إلا أن الطرفين قد حقق نتائج ايجابية من خلال 15 سنة الماضية، أين تعد الجزائر الشريك رقم واحد للصين في المنطقة العربية، وأكثر من 40% من معاملات الصين في منطقة المغرب العربي ، أي ما يقارب 21 مليار دولار أمريكي، إضافة إلي الاستثمارات التي بلغت حوالي 14 مليار دولار أمريكي في ظرف 8 سنوات [2]. وبهذا تعتبر الجزائر قبلة لشركات الصينية المقاولاتية فهي تعد ثاني سوق لها بعد نيجيريا من بين أهم 15 شريك لها عبر العالم.

ثالثا: التعاون في مجال الطاقة والموارد المعدنية:

بالإضافة إلي التقدم الذي حققه الطرفين في هذا المجال ، يسعي الطرفين إلي توسيع أفاق التعاون في مجالات التنقيب والتكرير وتطوير الصناعات البتر وكيماوية ، وتعزيز تبادل الخبرات وتحسين مستوي الكفاءات التقنية.

[1] إعلان مشترك بشان إقامة علاقات الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية الصين الشعبية،25 ماي 2015.

[2] People's Republic of China, Minstry of commerce, letter of cooperation Zone Office,no,37, China,2015.

رابعا: التعاون الإنساني والثقافي والاجتماعي:

أين إتفاق الطرفين علي مواصلة توطيد هذا التعاون في المجالات الثقافية والتعليمية والرياضية والإعلامية، ودعم تعليم اللغة الصينية في الجزائر، وإدراجها في الجامعات لتدريسها مثلما تم إدراجها في جامعة قسنطينة، بغيت تعزيز التعاون المعرفي بين مختلف المعاهد والهيئات الأكاديمية للبلدين.

خامسا: التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والاتصالات والفضاء:

لتدعيم التعاون المثمن بتنصيب اللجنة المشتركة الصينية الجزائرية للتعاون الفضائي في عام 2013، أكد الطرفين استعدادهم لتعزيز هذا التعاون في مجال الفضاء والارتقاء بها لي اعلي مستوي، تجسيدا لعلاقات الشراكة الإستراتيجية بين البلدين.

سادسا: في مجلات العسكرية والأمنية:

تدعيما لتعاون القائم بين البلدين يسعي الطرفين من خلال هذه الشراكة الإستراتيجية، زيادة تبادل الخبرات والتعاون بين المعاهد العسكرية ومختلف الأسلحة، لتوضيح أكثر حول إعلان الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين الجزائر والصين ، **ينظر في الملحق رقم (18)**.

وبالتالي بهذا الشراكة يرتقب أن يكون التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني، نموذجا ناجحا للاعتماد المتبادل بين أي بلدين يطمحان إلي تحقيق أهداف مشتركة ، ومنفعة متبادلة علي كافة الأصعدة، انطلاقا من التوافق السياسي في المحافل الدولية ، مرورا بتحقيق نهضة اقتصادية، وصولا إلي تنمية وطنية شاملة.

خلاصة الفصل الثالث

شهد التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني تطورا ملحوظا، خلال فترة (2009 -2015)، أين ارتفعت نسبة المبادلات التجارية بين البلدين، وتضاعف حجم الاستثمارات ، خاصة وأن الجزائر أحدثت إصلاحات اقتصادية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية ، سعينا منها إلي تنويع اقتصادها في مجالات أوسع دون انحصارها في المجال التجاري، الذي بالرغم من ارتفاع حجم المبادلات التجارية بين البلدين، إلا أن الجزائر لم تستفيد كثيرا من هذه التجارة ، حيث شهد ميزانها التجاري خلال هذه الفترة عجزا مستمر مقارنة بالميزان التجاري الصيني، باعتبار أن الجزائر تستورد من الصين أكثر مما تصدر لها، وافتقارها لقاعدة صناعية منتجة، وهذا ما يفسر الاختلال بين الميزان التجاري بين البلدين، كل هذه العوامل أدت بالجزائر إلي التطلع إلي تنويع وتوسيع مجلات التعاون الاقتصادي بينهما ، خاصة في مجال الصناعات المنتجة للثروة، والاعتماد في ذلك علي الشركات الاستثمارات الصينية من حيث التمويل المالي والتكنولوجي والتقني، لهذا تم تثمين هذا التعاون الاقتصادي المتبادل بين الجزائر والصين، وتطويره إلي شراكة إستراتيجية شاملة يكون الطرفين رابحين ، كما تتيح لطرفين فرصة تعزيز التعاون في مختلف المجالات الإنتاجية، وتمكين الجزائر من اكتساب قاعدة اقتصاديا قادرة علي المنافسة علي المستوي الإقليمي والدولي ، والدخول في الاقتصاد العلمي بمنتجات ذات جودة عالمية مصنوعة محليا.

الخـــــــــــاتمة

خاتمة

ومن خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة يمكن القول أن الفرضيات المطروحة في المقدمة لتساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية تكون محققة، حيث عرف تطور التعاون الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة بروز المتغير الاقتصادي كعامل أساسي في العلاقات الدولية، أين وقف وراء عقد العديد من الاتفاقيات التعاونية خاصة منها الاقتصادية، بهدف تحقيق المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة فيما بين الدول، باستغلال مقوماتها الطبيعية والبشرية والاقتصادية، التي تمثل الركائز التي يقوم عليها أي تعاون اقتصادي بين بلدين.

بالتالي إمكانية النجاح في أي تجربة اقتصادية تستدعي استغلال مختلف المعطيات المادية والبشرية لأي دولة، وهذا هو حال التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني الذي يعود إلي المرجعية التاريخية التي مثلت اللبنة الأولي لعلاقات التعاون بين البلدين منذ الخمسينات، ليتحول في بداية الألفية الجديدة إلي تعاون اقتصادي مبني علي أساس المصالح المشتركة والمنفعة المتبادلة في كافة المجالات لتحقيق التنمية الاقتصادية، والذي توج بتوقيع اتفاق الشراكة الإستراتيجية الشاملة في 25 ماي 2014.

ومن هنا يمكن استخلاص النتائج التالية:

1- أن التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني بني علي أسس متينة بداية بالخلفية التاريخية للمساندة الصينية السياسية والمادية لثورة الجزائرية حتى استقلالها، مرورا بدور الجزائر في استعادة الصين لمقعدها في الأمم المتحدة، وصولا إلي التطور الكبير لتعاون بين البلدين في كافة المجالات خاصة منها الاقتصادية بهدف الاعتماد المتبادل في تحقيق التنمية.

2- اعتماد الجزائر علي الصين في تمويل وإنجاز مشاريعها التنموية، وجلب الاستثمارات الأجنبية الصينية بهدف تقليص الهيمنة الغربية علي اقتصادها، وتنويعه وتطويره، وبناء قاعدة إنتاجية محلية قادرة علي المنافسة عن طريق خلق شركات مختلطة للإنتاج، وهذا بالاستفادة من التجربة التنموية الصينية وخبراتها في الميدان، ونقل التكنولوجية الحديثة وتلقينها.

3- بالرغم من ارتفاع حجم المبادلات التجارية، وحجم الاستثمارات الأجنبية الصينية في الجزائر، التي بلغت أكثر من 14 مليار دولار أمريكي في ظرف 8 سنوات، إلا أن الاقتصاد الجزائري لم يحقق النمو المطلوب منه ، وهذا راجع إلي اختلال الميزان التجاري بين البلدين،

بحكم أن الصين الممون الأول للجزائر فهي تستورد أكثر مما تصدر، بسبب افتقارها لقاعدة إنتاج محلي ذات فعالية وقادرة علي المنافسة.

4- إن التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني لم يرقي إلي طموحات الطرفين خاصة الجزائري الذي يطمح إلي تحقيق نمو اقتصادي، وتنويع الصادرات خارج المحروقات، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية وانخفاض أسعار البترول الذي يمثل أكثر من 90 % من صادرات الجزائر إلي الخارج.

5- بالرغم من الايجابيات التي حققها التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني علي مستوي بعض القطاعات ، إلا انه لا يخلو من السلبيات التي لا تحسب علي الصين بقدر ما تحسب علي الجزائر، لكون الصين غير مسؤولة علي هذا الاختلال فهي تلعب دور المساعد بقدر ما تعمل علي تحقيق مصلحتها، لذلك يبقي علي صناع القرار في الجزائر تحديد أولويات وأطر التعاون بينهما بأقل ضرر وأكثر منفعة. والاستفادة قدر الإمكان من التجربة الصينية كنموذج للدولة الصاعدة يحتذي بها، بحكم الجزائر تمتلك كل المؤهلات لتصبح دولة صاعدة، مع الأخذ بعين الاعتبار الخيارات الغربية المطروحة، واغتنام الفرصة لتشكيل شكل جديد من التعاون المتعدد الأقطاب كما تفعل الصين.

ومن خلال النتائج التي توصلنا إليها يمكن تقديم بعض الاقتراحات التالية:

1- يعد التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني فرصة جد هامة لجزائر، إذا ما أحسنت استغلالها لصالحها من خلال الاقتداء بالتجربة التنموية الصينية التي سمت بها إلي الدول الصاعدة، لذلك علي الجزائر أن تستغل مقوماتها الطبيعية والبشرية والاقتصادية الكبيرة التي تزخر بها، وانتهاج سياسات اقتصادية قطاعية منتجة توجه حسب الأقاليم لاستغلال إمكانية كل منطقة وتحقيق اعتماد متبادل فيما بينها، بالإضافة إلي إجراء إصلاحات داخلية لتشجيع الإنتاج المحلي وإحلال الصادرات محل الواردات، وذلك بتشجيع المنافسة وتوسيع الأسواق، بتسهيل الإجراءات البيروقراطية للمستثمرين المحلين، وتشجيعهم علي الاستثمار في الجزائر.

2- صياغة منظومة قانونية تعمل علي متابعة ومراقبة سير المشاريع التنموية، ومدي استجابتها للمعايير العالمية لضمان الجودة والفعالية ووقت الانجاز، وتفادي الرشوة والفساد وتماطل الانجاز.

3- الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية في مختلف المجالات، وليس مجال البناء فقط، وفتح مجال لعقد شركات مع الدول الأجنبية الأخرى في إطار شركات متعددة الأطراف، وذلك لجلب الشركات الصينية الناجحة للاستثمار في الجزائر مع شرط نقل التكنولوجية والخبرات وتشغيل الكوادر الوطنية، بالإضافة إلي تشجيع خلق شركات مختلطة للإنتاج الصناعي والزراعي الموجهة للاستهلاك المحلي والتصدير لتحقيق التوازن في المبادلات التجارية بين البلدين.

4- العمل علي تطوير القطاعين الخاص والعام، من خلال تشجيع وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكونها تمثل الدعامة الأساسية للاقتصاد الوطني الناجح بمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين الدخل الفردي والمستوي المعيشي للسكان.

المراجـــــــــع

قائمة المراجع

I. القوانين و المراسيم:

1- مرسوم رئاسي رقم225-09 ،مؤرخ في 21 جمادي الثانية عام 1430 الموافق 15 يونيو سنة 2009، حول التعاون لتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد36، الصادرة بتاريخ 21 جون2009.

2- مرسوم رئاسي رقم 11- 431 مؤرخ في 16 محرم عام 1433 الموافق 12 مارس سنة 1983، المتضمن إنشاء لجنة مشتركة جزائرية – صينية للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 15 مارس 1983.

3- المرسوم رقم 83- 179 المؤرخ في 27 جمادي الأولي عام 1403 الموافق 12 مارس1983، المتضمن إنشاء لجنة مشتركة جزائرية- صينية للتعاون الاقتصادي والتقني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 15 مارس 1983.

4- مرسوم تنفيذي رقم 02- 392 مؤرخ في 20 رمضان عام 1423، الموافق 25 نوفمبر سنة 2002، حول التشجيع و الحماية المتبادلتين للاستثمارات، الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 26 نوفمبر 2002.

5- المرسوم الرئاسي رقم 2003-143 المؤرخ في 22 محرم عام 1424 الموافق 25 مارس 2003، يتضمن التصديق علي اتفاق التعاون الاقتصادي والتقني بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية الصين الشعبية، الموقع بالجزائر في 26 غشت سنة 2002.

6- إعلان مشترك بشان إقامة علاقات الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية الصين الشعبية،25 ماي 2015.

أ- **المراجع باللغة العربية**

II. الكتب:

7- العتيبي عبد الله جبر، التعاون الدولي في نظرية العلاقات الدولية، دراسة مقارنة للأنساق التنظيرية، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط، العدد، 11 ، يناير، 2006.

8- الجميلي احمد، دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، الجماهيرية العظمي، ط1، 2005 .

9- براون كريس، فهم العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة ، مركز الخليج للأبحاث، 2004.

10- برايار فيليب و جليلي محمد رضا، العلاقات الدولية، ترجمة، حنان فوزي حمدان، ط 1، بيروت، دار ومكتبة الهلال، 2009.

11- بن عنتر عبد النور، "الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، في حسين بوقاره و آخرون، الانعكاسات الدولية و الإقليمية لأحداث 11 سبتمبر 2001 .شركة باتنيت باتنة، 2002.

12- بن يحي فريد، الاقتصاد الجزائري الرهانات وشروط انضمامه للمنظمة العالمية لتجارة، ترجمة منشري إلهام، دار الهدي، عين مليلة، الجزائر، 2009 .

13- حسين يوسف يوسف، العلاقات الدوليةّ والنظام السياسي الدولي، مصر، دار التعليم الجامعي،2014 .

14- خضر الحديثي هاني إلياس، صراع الإرادات في آسيا، دراسة في مستقبل التعاون الإقليمي في آسيا وأثره على الشرق الأوسط، ط 1، دمشق، مركز الشرق للدراسات، 2007.

15- عارف محمد كامل، مستقبلنا المشترك، إعداد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، الكويت، عالم المعرفة، 1989.

16- قارة بوقارة حسين، التكامل في العلاقات الدولية، سلسلة دراسات دولية ،مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، رقم 3، 2008.

17- سعد أبو عامود محمد، العلاقات الدولية، مصر، دار الفكر الجامعي،2008.

18- سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري،محاولتان من أجل التنمية (1962-1989) و(1990-2005)،دار الكتاب، القاهرة،ط1،2012.

19- سلامة حسين مصطفي، المنظمات الدولية، الدار الجامعية، بدون ط، ب .س.ن، بيروت.

20- كونراد زايتس، الصين عودة قوة عالمية،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ط1، 2003 .

21- لاندو أليس، السياسة الدولية، بين النظرية والتطبيق، ترجمة قاسم المقدد ،العراق، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، ط2، 2008.

22- مصطفي منير محمد،الاقتصاد التعاوني،مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، القاهرة،ط1، جويلية 1970.

23- ناي جوزيف ، حدود القوة الأمريكية، ترجمة، باكي علي حسين، باحث من جامعة بيروت، دون سنة نشر.

24- ناي جوزيف، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة، محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003 .

25- هانس و بيتر مارتن و شومان هارالد ، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة، عدنان عباس علي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب سلسلة كتب عالم المعرفة، رقم 238، 1998.

26- يوسفي أمال، بحوث في علاقات التعاون الدولي، جامعة بومرداس، كلية الحقوق، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

III. الموسوعات والندوات والمجلات:

27- الموسوعة العربية العالمية، الجزء رقم 15، الرياض مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، 1999.

28- دبش إسماعيل، علاقات المغرب العربي مع دول أسيا وأفاق تطورها، مداخلة في الندوة السنوية، المغرب العربي في مفترق الشركات حول تطور العلاقات العربية الأسيوية، دور ومكانة المغرب العربي فيها، تونس، 7 افريل 2010.

29- أ. بطاهر علي، سياسة التحرير والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، جامعة الشلف، مجلة اقتصاديات إفريقيا، العدد الأول، بدون سنة نشر.

30- دبش إسماعيل، العلاقات العربية الصينية، مسيرة تعاون لأفاق واعدة، المجلة العربية للثقافة والعلوم، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مارس 2000.

IV. الأطروحات والرسائل:

31- دانا علي صالح، المتغيرات المؤثرة في التعاون الدولي بعد الحرب الباردة، دراسات في تأثير ثورة الاتصالات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة السليمانية ،كلية القانون والسياسة، بغدد، 2001 .

32- فرحي كريمة، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مع دراسة مقارنة بين الصين، تركية، مصر، والجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، 2012-2013.

33- هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية –تخصص اقتصاد التنمية،جامعة تلمسان، 2013-2014.

34- العمار هشام عبد العزيز، مكان الصين الدولية، دراسة تحليلية في عوامل البروز(1991-2006) مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، من كلية الأنظمة والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2008.

35- حناشي أميرة، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة منتوري، كلية الحقوق، الجزائر،2008.

36- حومر عبد الغني ، العلاقات الصينية- الإفريقية، دراسة حالتي الجزائر وتنزانيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الأسيوية، جامعة الجزائر3، افريل 2012.

37 – دريسي أسماء، التعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا في ظل التحولات الاقتصادية الدولية الواقع والتحديات، مذكرة مقدمة نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير فرع النقود والمالية،2007-2008.

38- سليني ياسين، العلاقات الجزائرية الصينية، دعم متبادل، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

39- مختاري نسيمة، التعاون الدولي المركزي من اجل التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير،في القانون، فرع القانون العام،تخصص قانون التعاون الدولي، جامعة تيزي وزو، 2012.

40- غنيات إيدير، الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الجزائرية الصينية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، 2014-2015.

41- قشاو عفاف ، الإستراتيجية الصينية في إفريقيا ، حالة الجزائر 2000-2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،2011-2012.

V. التقارير:

42 – تقرير (QNB)، الصين رؤية الاقتصادية، 2014.

43 – التقرير الاستراتيجي، أوضاع الاستثمارات الأجنبية في إفريقيا بعد الأزمة المالية، الإفريقي 2009–2010، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، الإصدار السادس، 2010.

44 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم متنوع.

45 – وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة انجازات قطاع الطاقة والمناجم، 2000–2008، ط 2009، الجزائر.

46 – مؤتمر الطاقة العربي، قطاع المحروقات في الجزائر، أبو ضبي، 2003.

VI. الملتقيات:

47 – غالم جلطي، عبد الله منصور، مداخلة حول إشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي،في الملتقى الوطني الأول، حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثانية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سعد دحلب،البليدة،2014/07/14.

48 – الموسوي أحمد، التعاون الدولي ودوره في دعم التنمية، ملتقي حول التعاون الإقليمي والدمقرطة ، الذي نظمه معهد العراق للإصلاحات والثقافة الديمقراطية، بأربيل، 7 مارس 2001.

ب- المراجع باللغة الأجنبية:

1- باللغة الفرنسية:

VII. الكتب:

49- Fachqoul Karina , Thierry Pairault ,l'Algérie et la diplomatie pétrolier de la Chine ,chine- Algérie une relation singulière en Afrique , Pais ,Riveneuve ,2014.

50- Mouhoubi Salah, la Politique de la Coopération Algéro-Français, Bilan et préspictive, Alger , Edtion O.p.u.Publisud ,1986.

51- -PAIRAULT Thier et TALAHITE Fatiha ,Chine - Algérie Une relation singulière en Afrique ,Riveneuve éditions ,2014.

52- - Qiasum Robert D'Aboville, les investissement Chinoise en Afrique, Paris, l'Harmattan,2010.

53- roche J j. théories des relations internationales. Montchrestien, pari, 2004.

54- sur Serge, relations internationales, Paris Montchrestien,4 Edition,2004.

VIII. الموسوعات والدوريات و المجلات:

55- Encyclopaedia Britanica. Volume 16, London, fifteenth edition 2005.

56- Encyclopédie Encarta 2006. © 1993-2005 Microsoft Corporation.

57- Beuret Michel , Serge Michel, la chine a-t-elle un plan en Afrique, Afrique contemporaine, N 228, 2008.

58- Pairault Thierry ,les relations économiques entre la Chine et les pays du Maghreb , Maghreb Machrek, Paris, édition ESKA,N 214, hiver 2012.

59- K smail, Revue de presse du projet, grand opéra d'Alger, publié dans El Watan le 18/02/2010

IX. التقارير:

60- Banque Africain de développement ,investissements Chinois et création d'emplois en Algérie et en Egypte,2012.

61- -Détraction Générale des Douanes, Centre Nationale de l'informatique et des statistiques ,Sous ,Détraction des statistiques et d'analyse ,2016.

62- Office National des statistique, Démographie Algériennes ,N°690, Mars, 2015.

63- Conseil National Economique et Social,2016.

X. الملتقيات:

64- Pr.Hamid A .TEMMAR ,Le contre Choc Pétrolier Les Enjeux Stratégiques, enssp,10/05/2016.

ج- باللغة الانجليزية:

XI. الكتب:

65- Nye Joseph S & Keohane Robert O, Power And Interdependence, Library of Congress Cataloging in Publication, Data 3rd Edition, 2001.

66- Holsti K. J., International Politics, A framework for Analysis, 3rd Edition, New Delhi Prentice Hall of Indiap,2015.

XII. المجلات والدوريات والموسوعات :

67- Laurie Sitonen, political theories of development cooperation, institute of development studies,1990.

68- Hasenclever Andreas and volker Rittberger,Theoies of international Regines Cambridge.University Press,1997.

69- Pairault Thierry ,China's economic perssence in Algeria,N° 1,january,2015.

70- Farida Souiah , L'Algérie made by China, Méditerranée , n°116 , 2011.

71- Encyclopaedia Britanica. Volume 16, London, fifteenth edition 2005.

XIII. التقارير:

72- People's Republic of China, Minstry of commerce, letter of51 cooperation Zone Office,no,37, China,2015

73- National Bureau of Statistics of China,February 29 ,2016.

XIV. المواقع الالكترونية:

74- **د.** حسن الحاج علي أحمد، العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية، نقل عن الموقع:

http://hawariboumadian1520.maktoobblog.com/1153- 58

75- أكرم الحوراني. "التعاون الاقتصادي الدولي". الموسوعة العربية. 2011-12-14. نقل عن الموقع: http://www.marefa.org/index.php

76- د. إبراهيم بن عبدا لله المطرف ،أستاذ العلاقات الدولية المشارك جامعة الملك فهد،22ماي 2004, ص3. نقل الموقع:

77- http://www.alyaum.com/article/1176253

78- محمود ببيلي، الاتفاقيات التجارية الإقليمية: ملخص سياسات رقم 27 ، سوريا: وزارة الزراعة والإصلاح،نقل عن الموقع :

http://www.napcsyr.org/dwnld files/divisions/tpd/pubs/pol_brf/ar/27_pol_brf_ reg_trade_ agr_mb_ar.pdf

79- كمال رزيق، ملتقى وطني حول "البرامج التنموية" ، نقل عن الموقع:

http://sawtdjelfa.com/ara,consultée le 06/05/2016 à 11h00

80- يحي اليحياوي، الصين في إفريقي بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال، مركز الجزيرة للدراسات، نقل عن الموقع:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/2015691031393 505.html, consultée le 05/05/2016 à 23h46

81- ميثاق منظمة الأمم المتحدة على موقع المنظمة :

http://www.un.org/ar/documents/charter/chapter1.shtm

82- http://www.toupie.org/Dictionnaire/Cooperation.htm- consultée à 00h19 le 25/02/2016

83- http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter1/chapter10302.ht- m

84- http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter1/chapter10302.ht -m

85- http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter1/chapter10302.ht- m

86- http://arabic.cri.cn/other/china_geography/1-3.htm

87- http://www.djelfa.info.

88- http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport, consultée le 07/05/2016 à 00h07.

89- http://www.liberte- algerie.com , consultée le 07/05/2016 à 00h5.

90- http://www.elkhabar.com/press/article/98672, consulté le 06/05/2016 à 23h52 .

91- www.sawt-alahrar.net, consultée le 06/05/2016 à 15h00.

92- www.andi.dz,consultée le 06/05/2016 à 12h56.

93- http://www.aps.dz/ar/economie/14695,consultée le 02/05/2016 à 00h39.

94- http://www.djazairess.com/alfadjr/274115 , consultée le 05/05/2016 à 18h30.

95- http://algeriaenergy-business.com/Algeria/index.php/mes-articles/1145-algeria-china-sign-strategic-cooperation-plan-for-2014-2018, consultée le 05/05/2016 à 22h05.

http://www.el-massa.com/dz/component/k2/15465.html consultée le02/05/2016 à 10h47.

96- www.moqatel.com, consultée le 25/04/2016 à 10h56 .

97- .Coopérationhttps://fr.wikipedia.org/wiki/Coop%C3%A9ration consultée à 14h12.25/02/2016

98- http://www.toupie.org/Dictionnaire/Cooperation.htm consultée à 00h19 le 25/02/2016.

99- www.aps.dz/en/algeria consultée le 08-05-2016a 22h05.

100- http://www.aps.dz/ar/economie/15391,consultée le 08/05/2016 à 23h 35 .

101- http://www.liberte- algerie.com , consultée le 07/05/2016 à 00h5

102- http://www.elkhabar.com/press/article/98672, consulté le 06/05/2016 à 23h52.

103- www.sawt-alahrar.net, consultée le 06/05/2016 à 15h00

104- www.andi.dz,consultée le 06/05/2016 à 12h56.

105- http://www.aps.dz/ar/economie/14695,consultée le 02/05/2016 à 00h39.

106- http://www.djazairess.com/alfadjr/274115 , consultée le 05/05/2016 à 18h30.

107- http://algeriaenergy-business.com/Algeria/index.php/mes-articles/1145-algeria-china-sign-strategic-cooperation-plan-for-2014-2018, consultée le 05/05/2016 à 22h05.

108- http://www.elmassa.com/dz/component/k2/15465.html consultée le02/05/2016 à 10h47.

109- www.moqatel.com, consultée le 25/04/2016 à 10h56.

110- http://www.toupie.org/Dictionnaire/Cooperation.htm consultée à 00h19 le 25/02/2016.

111- www.aps.dz/en/algeria consultée le 08-05-2016a 22h05

112- http://www.aps.dz/ar/economie/15391,consultée le 08/05/2016 à 23h 35.

الملاحق

الملاحق:

ملحق رقم 01:

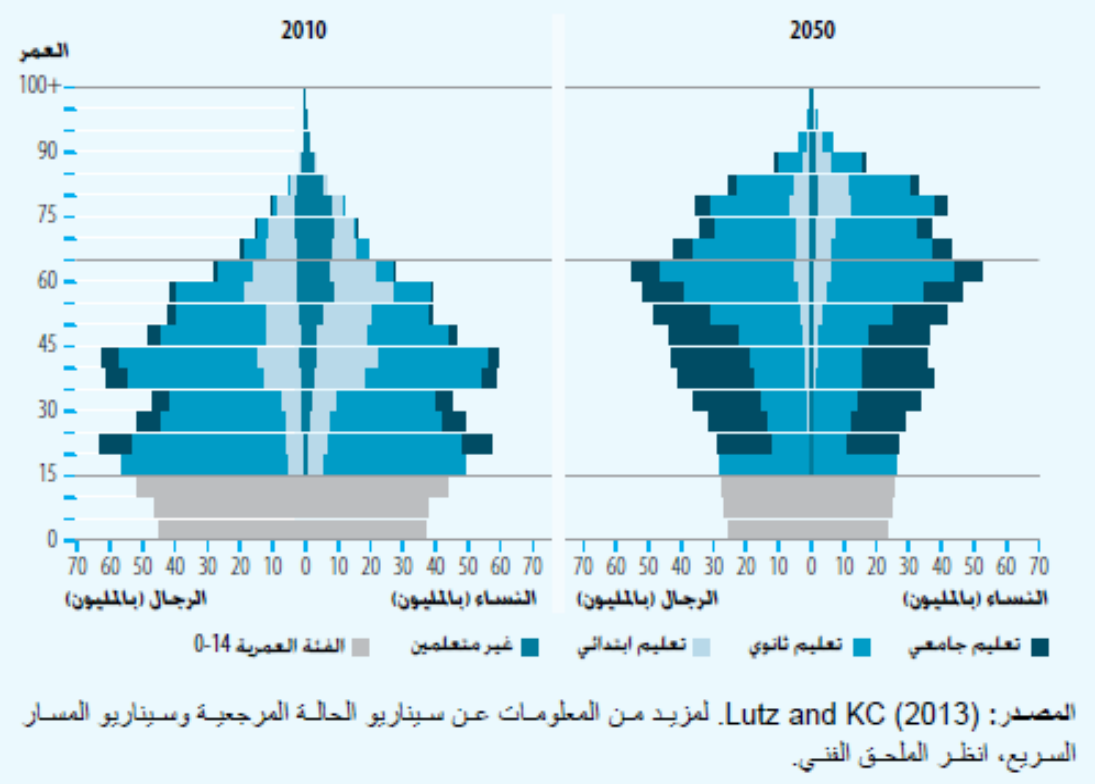

المصدر: Lutz and KC (2013). لمزيد من المعلومات عن سيناريو الحالة المرجعية وسيناريو المسار السريع، انظر الملحق الفني.

ملحق رقم 02:

Table 1: Population and Its Composition by the End of 2015

Item	Population (Year-end figure) (10,000 persons)	Proportion (%)
National Total	137462	100.0
Of which: Urban	77116	56.10
Rural	60346	43.90
Of which: Male	70414	51.2
Female	67048	48.8
Of which: Aged 0-15 (under the age of 16) [6]	24166	17.6
Aged 16-59 (under the age of 60)	91096	66.3
Aged 60 and above	22200	16.1
Of which: Aged 65 and above	14386	10.5

At the end of 2015, the number of employed people in China was 774.51 million, and that in urban areas was 404.10 million. The newly increased employed people in urban areas numbered 13.12 million. The registered urban unemployment rate was 4.05 percent at the year end. The total number of migrant workers in 2015 was 277.47 million, up by 1.3 percent over that of 2014. Of which, the number of migrant workers who left their hometowns and worked in other places was 168.84 million, increased by 0.4 percent, and those who worked in their own localities reached 108.63 million, up by 2.7 percent.

ملحق رقم (03):

توقعات الاقتصاد الكلي (2014-2016)

يتوقع أن يؤدي استمرار تباطؤ الاستثمار إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى المتوسط

يتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تدريجياً من نسبة 7,7% في 2013 إلى7,2% سنة 2016 بسبب تراجع الاستثمار. كما يتوقع تحسن الاستهلاك الخاص، وذلك بتشجيع من السياسات الحكومية لفتح الأسواق وزيادة الإنفاق. ويتوقع أن يرتفع إسهام الاستهلاك الخاص في نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار3,3 نقط مئوية بحلول 2016 مقارنة بإسهام قدره 3,1نقط مئوية لقطاع الاستثمار.حيث سيصبح الاقتصاد موجهاً للاستهلاك أكثر (أنظر فصل النمو المستدام). ويتوقع أن يظل إسهام الاستهلاك العام بدون تغييرعند 1,0 نقطة مئوية برغم قيام الحكومة بتوسيع خدمات التعليم والصحة. كما يُتوقع أن يدعم تعافي الطلب الخارجي نمو الصادرات في سنتي 2014 و 2015، ليجعل بذلك مساهمة صافي الصادرات إيجابية.

الإسهام في نمو الناتج المحلي الحقيقي
(نقط مئوية)

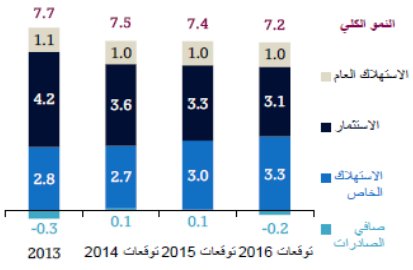

المصادر: المكتب الوطني للإحصاءات وتوقعات مجموعة QNB

يتوقع أن ينخفض فائض الحساب الجاري قليلاً مع تفوق نمو الواردات على الصادرات

يتوقع أن ترتفع الواردات على إثر ارتفاع الاستهلاك الخاص بما أن الاقتصاد بصدد التحول إلى اقتصاد خدماتي يعتمد على الاستهلاك. إن تسارع نمو الاستهلاك الخاص وقوة سعرالصرف سيؤديان إلى ارتفاع الطلب على الواردات، وخدمات السياحة، والسفر. في الوقت ذاته، يُتوقع أن تستمر الصعوبات التي تواجه الصادرات الصينية حيث أن ارتفاع الأجور وقوة سعر الصرف (أنظر أدناه) سيؤثر على تنافسية الصادرات الصينية بينما تزداد المنافسة مع أسواق آسيوية أخرى ناشئة. غيرأن تعافي الاقتصاد العالمي سيدعم الطلب على الصادرات الصينية. ونتيجة لذلك، يتوقع أن تظل حصة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي مستقرة بشكل عام. عموماً، نتوقع انخفاض فائض الحساب الجاري قليلاً بما أن الواردات تنمو بسرعة أكبرمن الصادرات.

الحساب الجاري
(% من الناتج الإجمالي المحلي)

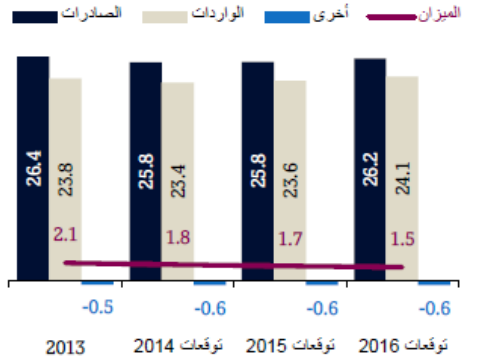

المصادر: المكتب الوطني للإحصاءات، وصندوق النقد الدولي، وتوقعات مجموعة QNB

يُتوقع أن يزيد عجز الموازنة الحكومية قليلاً بسبب التحفيز المتواصل لتحقيق النمو المستهدف

يُتوقع أن يستمر العجز المالي في الزيادة حيث أن الحكومة تضيف تحفيزات أكثر لتساعد في إعادة توازن الاقتصاد وتحقيق النمو المستهدف. ويُتوقع أن تطلق الحكومة حزم تحفيزية إضافية وفقاً لما تم إعلانها مؤخراً بخصوص زيادة الإنفاق على خطوط السكك الحديدية والإعفاءات الضريبية للشركات الصغيرة. وستؤدي هذه الإعفاءات الضريبية إلى انخفاض العائد في 2014، بينما سيؤدي الإنفاق المرتفع على التعليم والصحة إلى ارتفاع الإنفاق العام بشكل تدريجي. لذلك، من المرجح أن يتسع العجزالمالي قليلاً ما بين السنوات 2014-2016. في نفس الوقت، يُتوقع أن ينخفض العجز المالي المتسع إلى نسبة 5,8%من الناتج المحلي الإجمالي بحلول سنة 2016 حيث تقلل الحكومات المحلية الاستعانة بمبيعات الأراضي والتمويل عن طريق نظام الظل المصرفي.

الموازنة الحكومية
(% من الناتج المحلي الإجمالي)

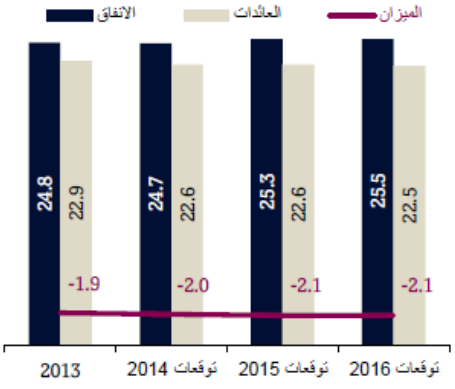

المصادر: صندوق النقد الدولي، وتوقعات مجموعة QNB

النمو المستدام

يتطلب فائض الطاقة الإنتاجية استمرار تباطؤ نمو الاستثمار لإعادة توازن الاقتصاد

وقد كان الاستثمار هو الدافع الرئيسي وراء النمو منذ سنة 2000 مما أدى إلى فائض في الطاقة الإنتاجية. وزاد هذا الأمر على إثر التحفيزات الاستثمارية الحكومية بعد الأزمة المالية في سنة 2008 وضعف الطلب العالمي الذي تلى ذلك. فعلى سبيل المثال، كانت الطاقة الإنتاجية للصلب 970 مليون طن في السنة بنهاية سنة 2012، لكن كان الإنتاج 710 مليون طن في السنة فقط (أي استخدام 75% من الطاقة الإنتاجية). وبشكل مماثل، كانت الطاقة الإنتاجية للإسمنت 3,1 مليار طن في السنة، لكن تم إنتاج 2,2 مليار طن فقط. ويعتمد استغلال الطاقة الإنتاجية للصين على الاقتصاد العالمي (استحوذت الصين على 46٪ من إنتاج الصلب العالمي و 57٪ من إنتاج الإسمنت العالمي في عام 2012). علاوة على ذلك، انخفضت تنافسية الصادرات حيث ارتفعت الأجور وتكاليف إنتاج أخرى، واشتدت المنافسة من قبل أسواق ناشئة أخرى. وبالتالي، فإعادة توازن الاقتصاد تحتاج إلى إبطاء تدريجي للاستثمار وإيجاد مصادر مستدامة جديدة للنمو.

استخدام الطاقة الانتاجية في الاقتصاد

(النسبة المئوية للإنتاج من الطاقة الإنتاجية)

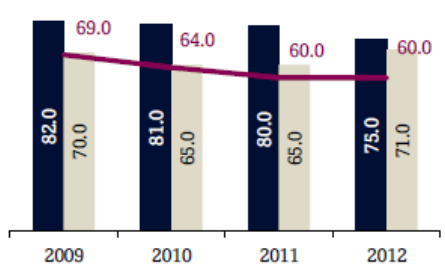

المصادر: صندوق النقد الدولي، و المكتب الوطني للإحصاءات

يُتوقع حدوث ارتفاع متعمّد في سعر الصرف، وقد تبدأ احتياطيات النقد الدولي في التراجع

نتوقع أن يرتفع سعر الصرف بشكل مطّرد خلال السنوات 2014-2016 حيث يتم تحرير تدفقات رؤوس الأموال تدريجياً مما سيؤدي إلى تدفقات غير مباشرة أعلى (أنظر فصل التحرير المالي). ويُتوقع أن تستمر السلطات بسياستها الرامية للسماح لارتفاع قيمة العملة تدريجياً من اجل تشجيع الاستهلاك المحلي (من خلال جعل السلع الأجنبية أرخص) وخفض اختلال التوازنات الخارجية من خلال المساعدة في خفض فائض الحساب الجاري. ونتيجة لهذا الانخفاض ونمو الواردات، يتوقع تراجع احتياطي النقد الأجنبي إلى حوالي 19,1 من شهور تغطية الواردات. لكن وبالأرقام المطلقة، فيُتوقع له أن يتراكم إلى ما يصل 5,4 تريليون دولار أمريكي.

سعر الصرف

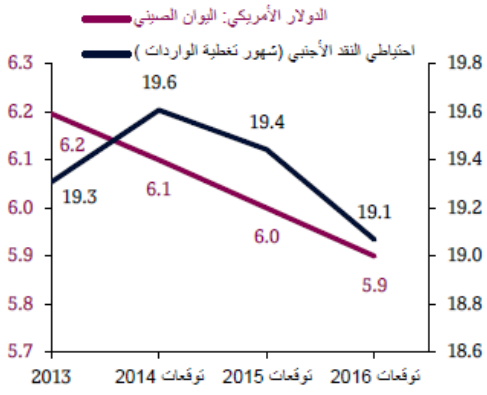

المصادر: جلوبال انسايت وتوقعات مجموعة QNB

يُتوقع أن يظل نمو القطاع المصرفي قوياً بفضل الطلب الكبير على قروض الاستهلاك والقروض العقارية

نتوقع تباطؤ نمو نسبة الإيداع بمتوسط 12,8%ما بين السنوات 14-2016 مقارنة مع 15,6% خلال السنوات الثلاثة الماضية حيث يتم تشجيع الأسر على ادخار أقل وإنفاق أكثر. ويُتوقع أن يظل نمو الإقراض قوياً بفضل الطلب الكبير على القروض الاستهلاكية والعقارية. مما سيؤدي إلى ارتفاع مطّرد ولكن صغير في نسبة القروض إلى الودائع. كما يُتوقع تراجع الربحية بسبب عدد من العوامل كانخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع صافي هوامش الفائدة بسبب تحرير أسعار الفائدة على الإيداع وانفتاح القطاع المصرفي على المنافسة، وارتفاع المخصصات، والتخلف عن السداد، أو المبالغ المشطوبة. إلى جانب ذلك وحيث ان السلطات تهدف إلى التحكم اكثر في قطاع الظل المصرفي (أنظر فصل البنوك وبنوك الظل)، فإنه من المرجح أن تحتاج البنوك لجلب بعض الأصول ذات الجودة المنخفضة من قطاع الظل المصرفي إلى موازناتها مما قد يزيد من المخصصات ومن انخفاض الربحية.

القطاع البنكي

(% من الناتج المحلي الإجمالي)

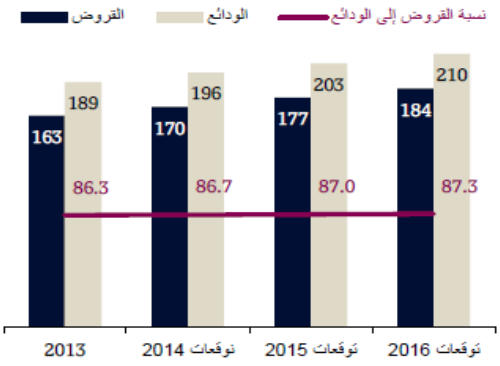

المصادر: بنك الشعب الصيني، وتوقعات مجموعة QNB

ملحق رقم (04): أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

يرتكز الاقتصاد الجزائري على أهم القطاعات التالية:

أ-**قطاع الفلاحة:** ساهم هذا القطاع بنحو 8,4% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010 وبنفس النسبة في عام 2000، كما وظف ما نسبته11,7% من العاملين عام 2010 مقارنة بحوالي 24% في سنة 2000، هذا وقد استفاد قطاع الفلاحة- الذي يكتسي بعدا استراتيجيا ضمن الاقتصاد الوطني- من برامج تنموية طموحة (برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، برنامج التنمية الفلاحية، البرنامج لدعم النمو 2005-2009 والبرنامج التكميلي الخاص بتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا...) ساهمت في تحقيق معدلات نمو مضطرة، إذا ارتفعت من 13,2 % عام 2001 إلى 19,7 % عام 2003 و 21,4 % سنة 2009 ومن شأن هذا التطور أن يستمر وأن يتعزز من خلال البرامج الحالية (التجديد الريفي 2007-2013 والتجديد الزراعي 2009-2013) التي تهدف إلى دعم الأمن الغذائي وإرساء قواعد التطوير ألفلاحي والريفي بصفة دائمة والتسيير العقلاني للموارد الطبيعية كإستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة. وبما أن حوالي 87 % من مساحة الجزائر عبارة عن صحراء، جعل هذا البلد يشتهر بالتمور والكما (الترفاس) حيث قدرت صادرات الجزائر لعام 2010 من منتج التمور حوالي 22,62 مليون دولار أمريكيو 2,2 مليون دولار أمريكي بالنسبة للكما.

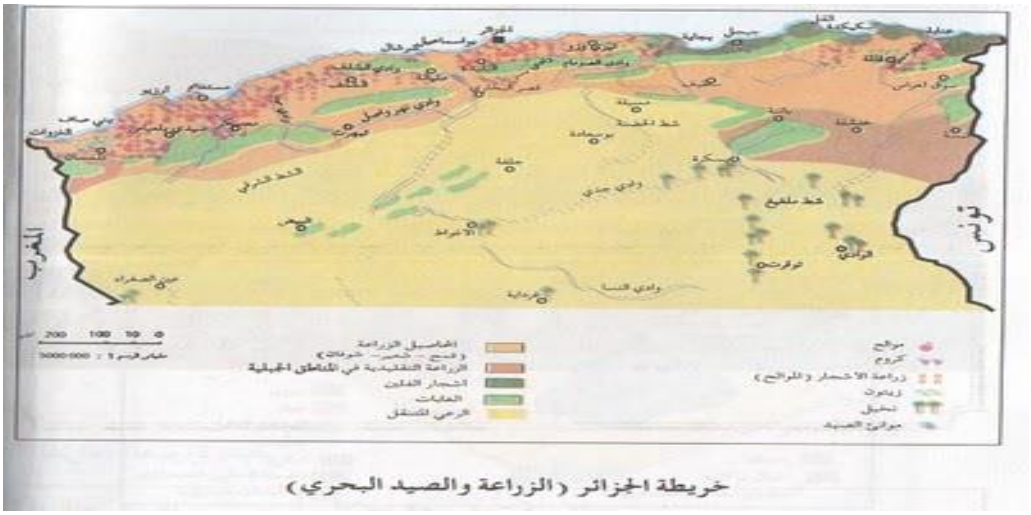

خريطة الجزائر (الزراعة والصيد البحري)

ب- قطاع الصناعة: تصنف الصناعة في الجزائر في المرتبة الأخيرة من بين القطاعات من حيث مساهمتها في توفير الثروة الوطنية إذا تمثل سوى 5 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010 و 8,4 % من إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات، وهي متأتية خاصة من الصناعات الحديدية

المعدنية والميكانيكية، وبالتالي فإن الصناعة الوطنية تشوبهاعدة نقائص مما فسح المجال لتنامي مختلف أنواع الواردات بشكل هائل، هذا وقد وظف القطاع حوالي 13,7 % من العاملين لسنة 2010.

الملحق رقم (05): الخريطة الصناعية للجزائر.

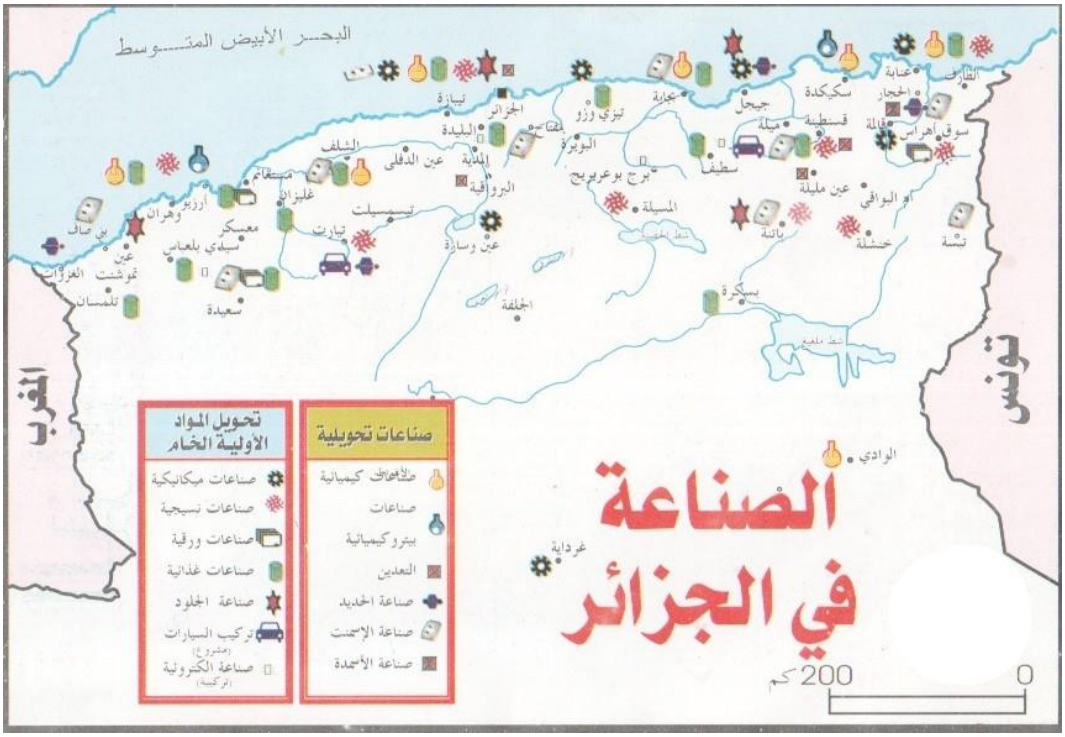

ج- قطاع البناء والأشغال العمومية: حقق هذا القطاع ما نسبته 10,4 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 (وهو ما يمثل 17,5 % من اجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات لنفس السنة بعدما كان 15 % في عام 2000) مقارنة بحوالي 8,2 % من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2000، ويرجع هذا التوسع أساسا الى برامج الإنعاش والدعم الاقتصادي، اللذين خصص لهما حوالي 40 % من غلافهما المالي لهذا القطاع، لأن من أهدافهما تأهيل ورفع مستوى المنشآت التحتية القاعدية وبالتالي تطوير البنية التحتية وتحسين ظروف المعيشية للمواطن وهذا ماساهم في ارتفاع اليدالعاملة في هذا القطاع من 781 ألف شخص عام 2010 الى 1,886 مليون شخص عام 2010، وارتفعت بذلك ايضا نسبة مساهمته في التوظيف من 15,6 % عام 2000 الى 19,4 % عام.2010.

د- قطاع الخدمات التجارية: يعتبر هذا القطاع المصدر الثاني للثروة الوطنية بعد المحروقات حيث ساهم بحوالي 22 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010، كما يمثل خارج المحروقات المصدر الأول بنسبة 37 % من إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات وقد بلغ معدل نمو هذا القطاع 7,3 % في عام 2010 بفض لأنشطة النقل، الاتصالات والتجارة التي تمثل 86 % من قيمتها المضافة. وتجدر الإشارة أن قطاع الخدمات بشقيها التجارية و الإدارية قد وظف حوالي 55,2 % من العاملين عام 2010 وحقق ما يقارب 33,5 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010 أيضا.

ملحق رقم (06): أهم القطاعات الاقتصادية في الصين.

يعود الاقتصاد الصيني أساسا بالمساهمة الفعالة للقطاعات التالية:

أ-قطاع الفلاحة: يحتل قطاع الفلاحة مكانة هامة جدا في الاقتصاد الصيني لأنه وفر نصف فرص العمل للمشتغلين في سنة 2000 وانخفضت النسبة إلى 36,7 % عام 2010،كما ساهم ب 10,1 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 بعدما كان 15,1 % سنة 2000.تبلغ مساحة الأراضي الزراعية حوالي 0,96 مليون كلم2، أي تشكل حوالي 10 % من إجمالي مساحة البلاد فقط، إلا أن الصين تحتل مركز الأول عالميا في إنتاج بذور القطن منذ 1982، الحبوب منذ 1986 وإنتاج اللحوم من 1990 وفي إنتاج الفواكه ابتداء من 1994، ويساهم النشاط الزراعي بقيمة مضافة تقدر ب 53,3 % وتربية الحيوانات ب 30 % عام 2010 من إجمالي القيمة المضافة للقطاع ألفلاحي باعتبارها أهم النشاطات فيه.

ب- قطاع الصناعة: بلغت نسبة العاملين في هذا القطاع 28,7 % من إجمالي العاملين سنة 2010 بعدما كانت 22,5 % عام 2000 نتيجة النزوح الريفي، وقد ساهم ذلك في ارتفاع نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 45,9% عام 2000 إلى 46,8 % عام 2010 ومن أهم المنتجات الصناعية التي تحتل فيها الصين المركز الأول عالمي انجد الاسمنت منذ 1985 وخيوط القطن ابتداء من 2002، بالإضافة إلى احتلالها المركز الرابع في إنتاج البترول الخام عام 2010 وغيرها من الأنواع العديدة التي غزت مختلف أنحاء العالم.

ج- قطاع الخدمات: استحوذ هذا القطاع على 34,6 % من مجموع العاملين سنة 2010 بعدما كانت 27,5% عام 2000 وساهم ب 43,1 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010 مقابل 39 %

عام 2000 ،وهو يشكل القطاع الثاني في الصين سواء بالنسبة للتوظيف أو بالنسبة لمساهمته في النمو الاقتصادي ومن أهم النشاطات المدرجة ضمن هذا القطاع نجد تجارة الجملة والتجزئة بقيمة مضافة تقدر ب 20,7 % من القيمة المضافة الإجمالية للقطاع عام 2010، العقارات بقيمة 12,9 %،الوساطة المالية ب 12,1 %،النقل، التخزين والبريد ب 11 %،أما الفندقة وخدمة تقديم الطعام فشكلت أقل نسبة ب 4,7.%

د- البنية التحتية :

-**1الاتصالات:** لتقييمها نستعمل المؤشرات التالية:

- يقدر عدد مستخدمي الانترنت في الصين ب 22,5 لكل 100 نسمة سنة 2008، وهو ما يمثل حوالي 300 مليون شخص، وهذا عدد كبير مقارنة بدول العالم.

- بلغ عدد مستخدمي الهاتف النقال والثابت 74 لكل 100 شخص عام 2008،وحسب السلطات الصينية فقد وصل إلى 86,4 لكل 100 شخص عام 2010 بعدما كان لا يتعدى 19,1 % عام 2000 فبالنسبة للهاتف النقال فقد أحصي أكثر من 700 مليون مستخدم في جويلية 2009.

-2 **النقل والمواصلات:** إن الصين دولة واسعة المساحة فهي تعتبر إنشاء الطرق العامة جزء هام لتدعيم بنيتها التحتية ومن أولويات التنمية الاقتصادية، فمن بين ما حققته في هذا المجال إلى غاية نهاية سنة 2010، نجد :

- **الطرق:** لقد تجاوز إجمالي طول الطرق العامة الصينية التي تم تشغيل ها 4 ملايين كلم، مها 74 ألف كلم من الطرق السريعة، تمثل مستوى تطور المواصلات الحديثة.

- **السكك الحديدية:** وصل إجمالي طول السكك الصينية التي تم تشغيلها 66 ألف كلم منها أكثر من 29 ألف خط مزدوج (44 % من الإجمالي) وحوالي 33 ألف كلم خط مكهرب (50 % من الإجمالي) وقد بدأت الصين في عام 2003 بتشغيل أول خط سكك حديدية فوق البحر وهو خط يوهاي.

- **الموانئ:** وصل عددها حوالي 5530 ميناء، منها أكثر من 1290 ميناء بحمولة 10 آلاف طن وتتجاوز قدرات الموانئ الصينية في الشحن والتفريغ مليار وسبع مائة ألف طن، وقد وصل تقديرات

البعض منها إلى أكثر من مائة مليون طن سنويا، بحيث دخلت ثمانية موانئ صينية صفوف الموانئ الخمسين الكبر بشحن وتفريغ الحاويات في العالم .

- **الطيران المدني:** بلغ عدد المطارات التي يملكها الطيران المدني الصيني أكثر من 170 مطار، تنطلق منها 2400 طائرة مدنية صينية، وقد تجاوز عدد الخطوط الجوية 1880 خط جوي، منها أكثر من 300 خط دوليا و 1758 خطا جويا للرحلات المحلية.

ملحق رقم (07):بعض مؤشرات الاقتصادية.

Figure 1: Gross Domestic Product and the Growth Rates 2011-2015

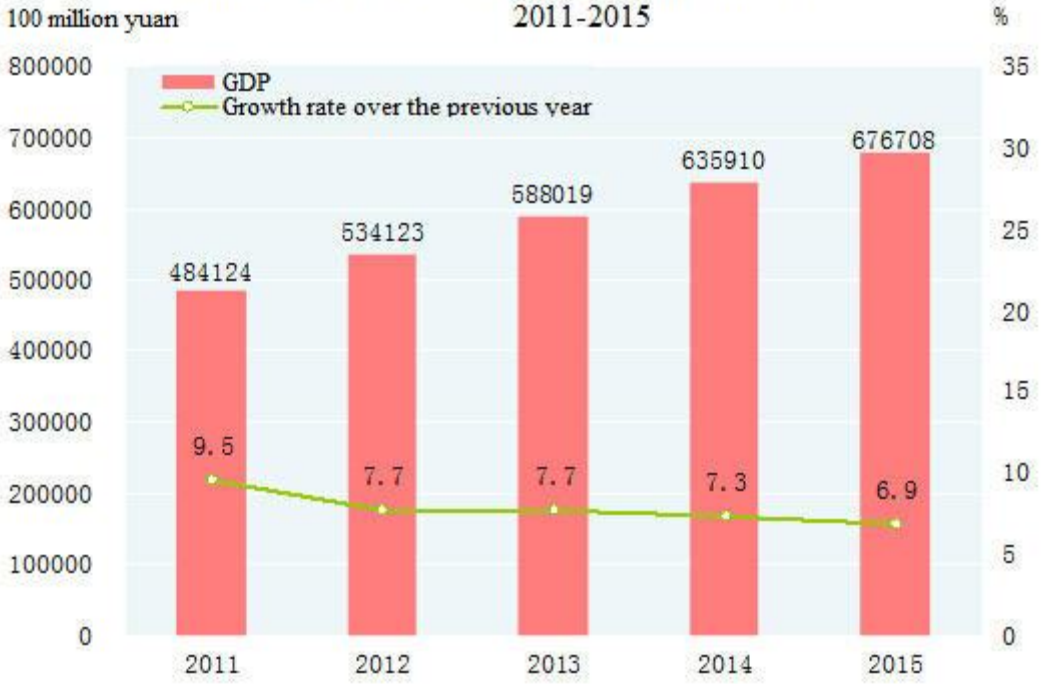

Figure 3: Newly Increased Employed People in Urban Areas 2011-2015

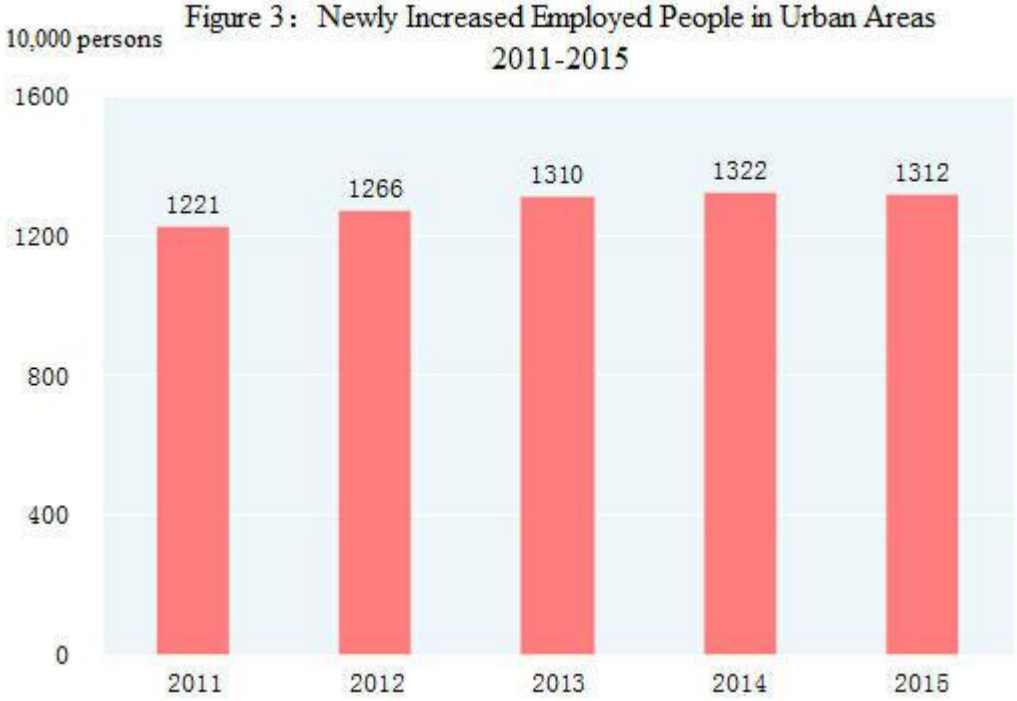

ملحق رقم(08): خريطة الجزائر الجغرافية.

ملحق رقم (09): خريطة الصين الجغرافية.

ملحق رقم (10): الميزان التجاري بين الجزائر والصين.

Statistiques de la Balance Commerciale

de l' Algérie avec la Chine par Groupes d' Utilisations Période : Années 2014 & 2015*

Valeurs en USDollars

	Importations			Exportations			Balance Commerciale	
Groupes d' Utilisations	Année 2014	Année 2015*	Evol %	Année 2014	Année 2015*	Evol %	Année 2014	Année 2015*
Alimentations	145 470 124	157 343 831	8,16	133 158	16 751	-87,42	-145 336 966	-157 327 080
Energie & Lubrifiants	332 209	27 552 396	-	1 904 637 988	557 643 098	-70,72	1 904 305 779	530 090 702
Produits Bruts	16 615 076	16 544 877	-0,42	619 508	1 271 941	105,31	-15 995 568	-15 272 936
Demis Produits	1 109 289 063	1 273 706 704	14,82	3 526 792	3 036 879	-13,89	-1 105 762 271	-1 270 669 825
Biens d'Equipements Agricoles	39 419 140	52 823 714	34,01	0	0	-	-39 419 140	-52 823 714
Biens d'Equipements Industriels	4 160 707 289	4 044 866 599	-2,78	31 814	61 834	94,36	-4 160 675 475	-4 044 804 765
Biens de Consommations (	2 770 546 856	2 655 661 515	-4,15	21 290	148 696	598,43	-2 770 525 566	-2 655 512 819
Total	8 242 379 757	8 228 499 636	-0,17	1 908 970 550	562 179 199	-70,55	-6 333 409 207	-7 666 320 437

ملحق رقم (11): المبادلات التجارية بين الجزائر والصين (الواردات) .

المديرية العامة للجمارك. المركز الوطني للإ علام الآلي و الإ حصائيات. المديرية الفرعية للإ حصائيات و التحاليل

tion Générale des Douanes.Centre National de l'Informatique et des Statistiques.Sous Direction des Statistiques & d'Ana

Statistiques du Commerce Exterieur

de l' Algérie avec la Chine par Principaux Produits Importés Année 2014

Codes & Libelles Produits		Valeurs Usd	Poids Kg	Parts Val.%
84713090	Autres machines automatiques de traitements de l'informat	315 585 545	2 519 871	3,83
73042900	Tubes et tuyaux de cuvelage ou de production pour l'extract	277 020 719	90 673 621	3,36
85287220	Autres recepteurs de televisions, en couleurs ; Collections d	268 687 797	15 006 435	3,26
85171290	Autres téléphones pour réseaux cellulaires et pour autres ré	257 040 530	1 375 592	3,12
87043120	Vehicules automobiles pour le transport de marchandises ,(	200 975 436	37 957 150	2,44
85177000	Parties des postes téléphoniques d'usagers, y compris les té	185 899 684	1 286 590	2,26
87042130	Vehicules automobiles pour le transport de marchandises ,(	180 341 876	28 671 763	2,19
85176290	Autres appareils pour la réception, la conversion et la trans	148 614 587	2 678 571	1,80
40112020	Pneumatiques neufs ,en caoutchouc,des tupes utilises pour	127 574 432	43 613 291	1,55
85414000	Dispositifs photosensibles a semi-conducteur ,y compris les	124 443 914	9 395 010	1,51
87042290	Vehicules automobiles pour le transport de marchandises,a	103 448 176	30 508 928	1,26
73082000	Tours et pylones ,en fer ou en acier.	92 930 780	72 387 715	1,13
84151020	collections dites CKD	87 078 292	17 923 436	1,06
40111010	Pneumatiques neufs ,en caoutchouc des types utilises pour	81 966 062	25 440 225	0,99
87021090	Vehicules automobiles pour le transport de dix personnes o	78 502 308	18 038 145	0,95
44123900	Autres bois contreplaqués constitués exclusivement de feui	77 458 892	92 793 350	0,94
73041900	Autres tubes et tuyaux des types utilisés pour oléoducs ou g	76 568 587	59 085 317	0,93
73089000	Constructions et parties de constructions (non repr.sous 73	72 187 505	36 901 363	0,88
54071000	Tissus obtenus a partir de fils a haute tenacite de filaments	69 909 113	40 445 466	0,85
84295100	Chargeuses et chargeuses-pelleteuses a chargement frontal	69 897 440	17 181 513	0,85
87032290	Autres vehicules ,(allumage par étincelles).....	69 643 619	10 613 416	0,84
84733000	Parties et accessoires des machines du nø 84.71.	65 083 155	2 861 246	0,79
87042390	Vehicules automobiles pour le transport de marchandises,a	64 026 763	13 634 310	0,78
84749000	Parties de machines et appareils des 8474.10.00 a 8474.80.	56 399 916	13 023 685	0,68
39076000	Polyethylene terephtalate.	50 709 363	36 580 305	0,62
69089000	Carreaux et dalles de pavement ou de revˆtement,vernissés (	48 729 597	138 315 138	0,59
94036000	Meubles en bois, (non repr.sous 9403.30.00 a 9403.50.90).	47 872 061	39 281 284	0,58
84295200	Pelles mecaniques excavateurs ,chargeuses et chargeuses p	47 277 182	8 200 815	0,57
85176100	Stations de base	46 629 258	820 374	0,57
87059090	Vehicules automobiles a usage speciaux ,autres que ceux pr	45 726 468	5 870 025	0,55
87012090	Tracteurs routiers pour semi-romorques, (non repr.sous 870	45 584 242	8 935 569	0,55
64059000	Chaussures (non repr.sous 6401.10.00 a 6404.20.90)	44 523 774	19 486 378	0,54
85238000	Autres disques, bandes, dispositifs de stockage rémanent de	44 386 666	37 648	0,54
85044000	Convertisseurs statiques (redresseurs par exemple)	43 023 120	3 413 013	0,52
84151090	Autres machines et appareils pour le conditionnement de l'a	41 317 806	9 618 377	0,50
87032190	Voitures de tourisme et autres vehicules automobiles princi	39 603 558	7 504 210	0,48
85291050	Antennes et reflecteurs d'antennes de tous types,(non repr.s	39 265 610	1 796 272	0,48
87051000	Camions-grues.	38 939 042	8 840 528	0,47
89019000	Bateaux pour le transport de marchandises et autres bateau	37 308 759	13 356 000	0,45
84719000	Machines automatiques de traitement de l'information,lecte	35 729 661	402 573	0,43
72107000	Produits lamines ,plat en fer ou en aciers (non allies) ,d'une	34 697 107	33 027 248	0,42
85235100	Dispositifs de stockage remaent des données ... base de sem	34 574 496	308 150	0,42
84262000	Grues a tour.	34 017 688	10 538 540	0,41
76042100	Profiles creux en alliages d'aluminium.	32 408 859	10 162 948	0,39
85291070	Parties reconnaissable comme etant utilisees conjointemen	32 110 134	3 611 526	0,39
85171210	Télephones pour réseaux cellulaires et pour autres réseaux	31 068 327	192 691	0,38
84818090	Articles de robinetterie et organes similaires,(non repr.sous	30 660 465	5 010 444	0,37
84272040	Chariots autopropulsés, (autres qu'... moteur électrique), d'u	29 923 299	9 481 908	0,36
84182112	collections dites CKD,de réfregérateurs de type ménager a c	29 488 826	7 491 444	0,36
85285100	Autres moniteurs des types exclusivement ou principalemer	29 336 049	968 088	0,36
	Sous Total	4 166 196 545	###########	50,55
	Total Général	8 242 379 717	###########	100 %

ملحق رقم (12): المبادلات التجارية بين الجزائر والصين (الصادرات):

المديرية العامة للجمارك. المركز الوطني للإ علام الآلي و الإ حصائيات. المديرية الفرعية للإ حصائيات و التحاليل

tion Générale des Douanes.Centre National de l'Informatique et des Statistiques.Sous Direction des Statistiques & d'Ana

Statistiques du Commerce Exterieur

de l' Algérie avec la Chine par Principaux Produits Exportés Année 2014

Codes & Libelles Produits		Valeurs Usd	Poids Kg	Parts Val.%
27101229	A la sortie des usines exercées:autres (sh2012)	890 476 383	##############	46,65
27090090	Huiles brutes de petrole ou de mineraux bitumineux autres	643 581 029	764 534 085	33,71
27111220	Propane liquifie ;a sortie des usines exercees.	212 961 134	298 291 417	11,16
27111100	Gaz naturel liquifie.	91 876 815	130 843 902	4,81
27111320	Butane liquifie ;a la sortie des usines exercees.	65 720 093	101 933 806	3,44
45049000	Liege agglomere (avec ou sans liant) et ouvrages en liege ag	892 427	413 668	0,05
41041100	Pleine fleur; non refendue; cotés fleur.	768 968	318 002	0,04
47079000	Dechets et rebuts de papiers ou cartons (non repr.sous 470	443 177	1 944 746	0,02
39159000	Dechets ,rognures et debris d'autres matieres plastiques (nc	439 684	1 447 400	0,02
45039000	Ouvrages en liege naturel (sauf bouchons).	417 982	56 686	0,02
45031000	Bouchons en liege naturel.	379 504	25 282	0,02
45041000	Cubes ,briques ,plaques ,feuilles et bandes ,carreaux de tou	326 773	127 180	0,02
45019000	Dechets de liege ,liege concasse ,granule ou pulverise.	174 900	200 200	0,01
41051000	A l'état humide(y compris wet-blue)	151 611	32 488	0,01
22042100	Vins (non repr.sous 2204.10.10 et 2204.10.90) ;mouts de ra	115 467	26 082	0,01
41062100	A l'état humide(y compris wet-blue)	107 031	31 470	0,01
45020090	Liege naturel ,ecroute ou simplement equarri ,ou en cubes ,	22 534	27 000	0,00
12129200	Cannes a sucre ,fraiches ou seches.	16 217	16 250	0,00
73069000	Autres tubes ,tuyaux et profiles creux (soudes ,rives agrafes	15 078	1 824	0,00
41041900	Autres cuirs et peaux,a l'état humide	13 788	60 000	0,00
73269090	Autres ouvrages en fer ou en acier	7 882	390	0,00
84189900	Parties de materiel ,machines et appareils de production du	7 788	2 934	0,00
84439900	Autres parties et accessoires (1)	6 345	7	0,00
84159010	des appareils du type mural ou pour fenetres	5 753	200	0,00
73079200	Coudes,courbes et manchons,filetés ,en fer ou en aciers (aut	4 661	168	0,00
73079900	Accessoires de tuyauterie en fer ou en aciers (autres qu'inox	4 131	145	0,00
84221190	autres machine ... laver la vaisselle,de type ménager	3 789	50	0,00
90159000	Parties et accessoires des instruments et appareils des 901	3 135	28	0,00

84151090	Autres machines et appareils pour le conditionnement de l'a	2 331	293	0,00
38244000	Additifs prepares pour ciments ;mortiers ou beton.	2 311	1 134	0,00
82057000	Etaux ,serre-joints et similaires.	1 609	40	0,00
02075500	Autres abats congeles (sh2012 0207.55.00 = ex0207.36.00)	1 474	30 000	0,00
70179000	Verrerie de laboratoire,d'hygiene ou de pharmacie (non repr	1 461	104	0,00
84819000	Parties d'articles de robinetterie et organes similaires des 8	1 437	35	0,00
84509010	Parties de machines a laver le linge ,d'une capacite unitaire	1 220	60	0,00
39199000	Plaques ,feuilles ,bandes ,rubans ,pellicules et autres forme	953	40	0,00
85365090	Sectionneurs et commutateurs pour une tension n'excedant	896	5	0,00
48211090	Etiquettes de tous genres,imprimees, en papier ou carton,, a	883	120	0,00
48209000	Sous mains ,couvertures pour livres ,en papier ou carton ,et	858	186	0,00
84182119	autres réfregérateurs de type ménager a compression	821	66	0,00
26011100	Minerais de fer et leurs concentres autres que les pyrites de	732	150	0,00
73201000	Ressorts ... lames et leurs lames,en fer ou en acier.	728	317	0,00
25152010	Ecaussines et autres pierres calcaires de taille ou de constr	699	157	0,00
84831000	Arbres de transmission (y compris les arbres a cames et les	681	10	0,00
84818090	Articles de robinetterie et organes similaires,(non repr.sous	675	124	0,00
49100000	Calendriers de tous genres ,imprimes ,y compris les blocs d	627	107	0,00
73182900	Articles non filetes,en fonte,fer ou aciers(non repr.sous 731	518	3	0,00
73261990	Autres ouvrages en fer ou en acier forgés ou estampés mais	471	64	0,00
62045900	Jupes et jupes culottes, de matiŠres textiles (autres qu'en la	466	17	0,00
73079100	Brides autres qu'en aciers inoxydables.	420	5	0,00
	Sous Total	1 908 966 350	###########	99,99
	Total Général	1 908 970 553	###########	100 %

ملحق رقم (13): للاستثمارات الصينية في شمال إفريقيا.

Pays	Année	Investisseur	Valeur (millions de dollars)	Secteur	Sous-secteur
Égypte	2010	Rongsheng Holding and Sinochem	$2,000	Énergie	Pétrole
Libye	2009	CNPC	$460	Énergie	Pétrole
Libye	2009	China Railway Construction	$810	Transports	Ferroviaire
Égypte	2008	China Harbor Engineering	$220	Transports	Maritime
Libye	2008	China Railway Construction	$2,600	Transports	Ferroviaire
Algérie	2006	CITIC and China Railways Construction	$6,200	Transports	Autos
Égypte	2006	CITIC and Chalco	$940	Métaux	Aluminium
Algérie	2005	CNPC	$390	Énergie	Pétrole

Zones économiques spéciales chinoises en Afrique du Nord

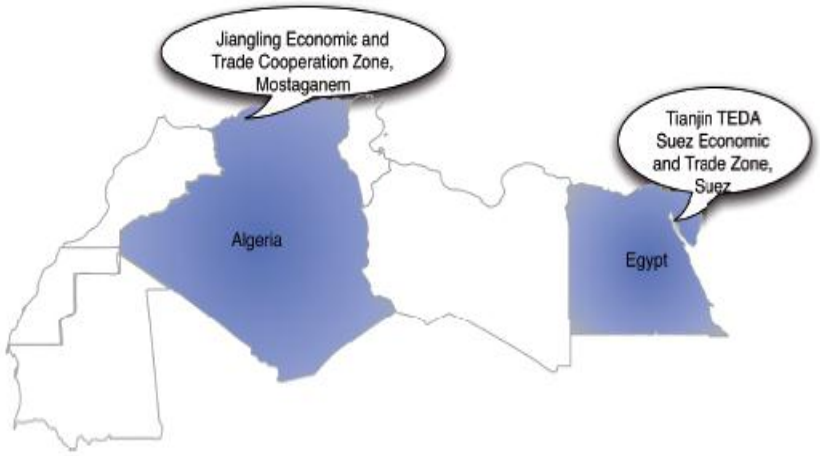

Pays	Investissement total	Superficie	Début de la planification	État d'avancement	Promoteurs chinois	Secteur d'activité
Algeria (Jiangling Special Economic Zone)	556 millions de dollars	5 km², 1ère phase 1,2km²	2006-2007	Annulé	Jiangling Automobile, Zhongding International	Automobile, matériaux de construction
Egypt (Suez Special Economic Zone)	80 millions de dollars	5,08km², démarrage 1,07km²	1998	Exploitation et construction	Tianjin TEDA	Textile & habillement, pétrole, équipement, automobile, électronique

ملحق رقم (14): تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الي الجزئر خلال الفترة (2002-2010).

(الوحدة: مليون دولار امريكي)

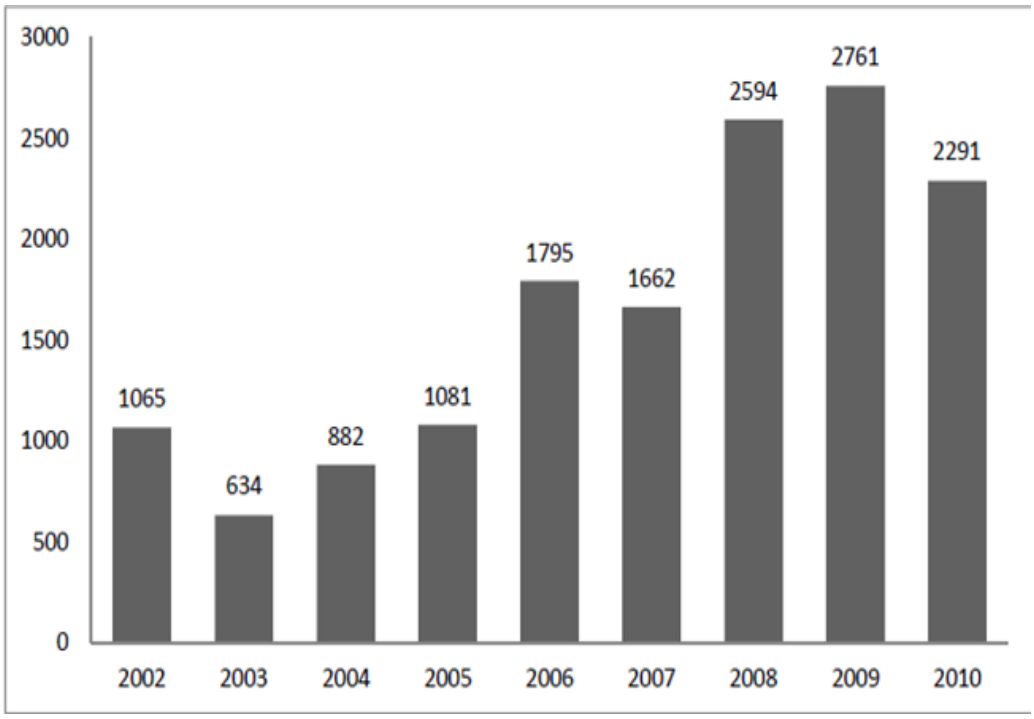

ملحق رقم(15): الشركاء الرئيسين للجزائر .

PRINCIPAUX PARTENAIRES DE L'ALGERIE

Période : ANNEE 2014

Valeurs en Millions de USDollars

Principaux Clients	Valeurs	Structure (%)	Evolution (%)
ESPAGNE	9 713	15,43	-4,72
ITALIE	8 369	13,29	-4,69
FRANCE	6 744	10,71	6,51
GRANDE BRETAGNE	5 482	8,71	-21,55
PAYS-BAS	5 080	8,07	10,58
ETATS UNIS D'AMERIQUE	4 691	7,45	-21,56
TURQUIE	2 905	4,61	23,88
BRESIL	2 709	4,30	-5,54
BELGIQUE	2 155	3,42	18,86
CHINE	1 817	2,89	-22,45
PORTUGAL	1 635	2,60	7,14
TUNISIE	1 584	2,52	-3,47
CANADA	1 547	2,46	-47,11
MAROC	1 381	2,19	45,98
JAPON	1 257	2,00	49,82
Sous Total	**57 069**	**90,65**	
Total Général	**62 956**	**100 %**	

ملحق رقم (16): فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2002-2010).

الوحدة:منصب شغل

القطاع الاقتصادي	العمالة	%
الزراعة	512	%0.69
بناء وأشغال عمومية	13111	%17.65
الصناعة	26729	%35.99
الصحة	1701	%2.29
النقل	1572	%2.12
السياحة	19498	%26.25
الخدمات	9646	%12.99
الاتصالات	1500	%2.02
المجموع	74269	%100

المصدر :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ،**تقرير الاستثمار**، 2010.

ملحق رقم (17):

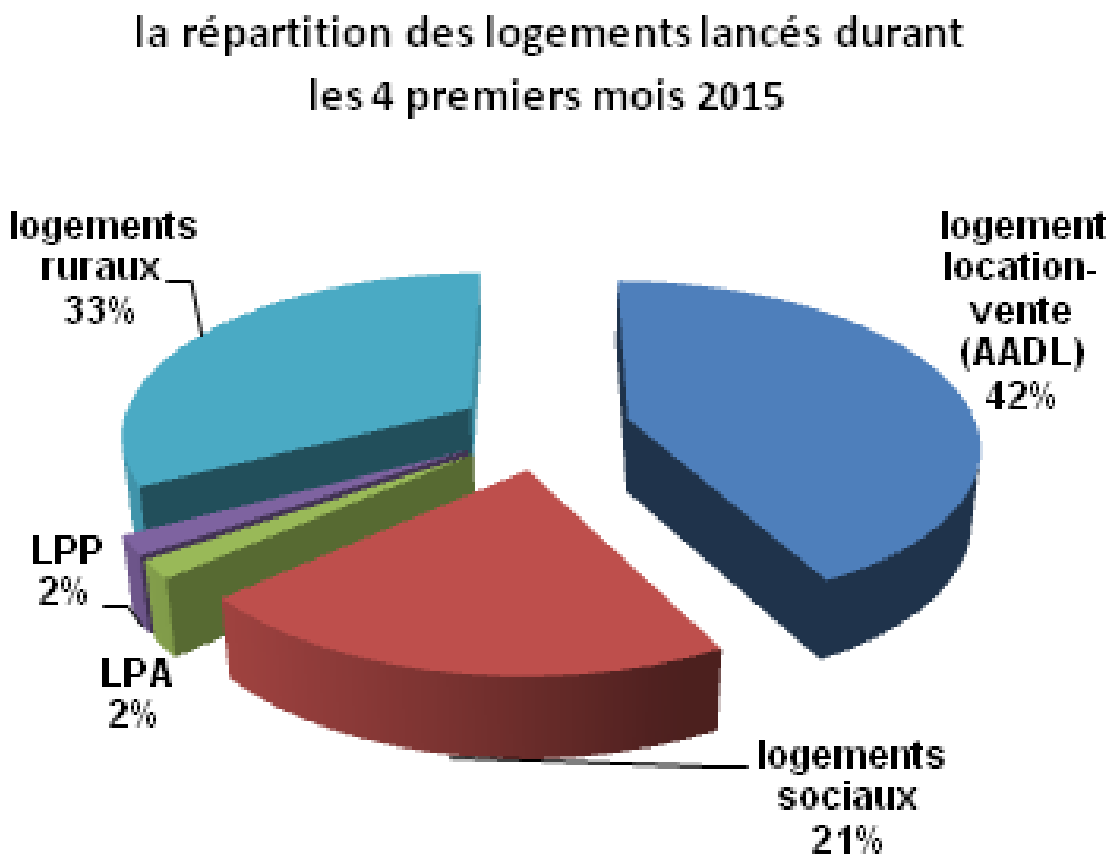

ملحق رقم (18): حجم الإنتاجية ونسبة مساهمتها في النمو.

	Δ%	ALGERIE	Δ	CHINE	Δ%
2011		13 026	3000	10 274	
2012	1	13 196	1900	11 017	7
1014	2.6	13 541	1000	12 599	14

ملحق رقم (19): إعلان مشترك بشأن إقامة علاقات الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية الصين الشعبية.

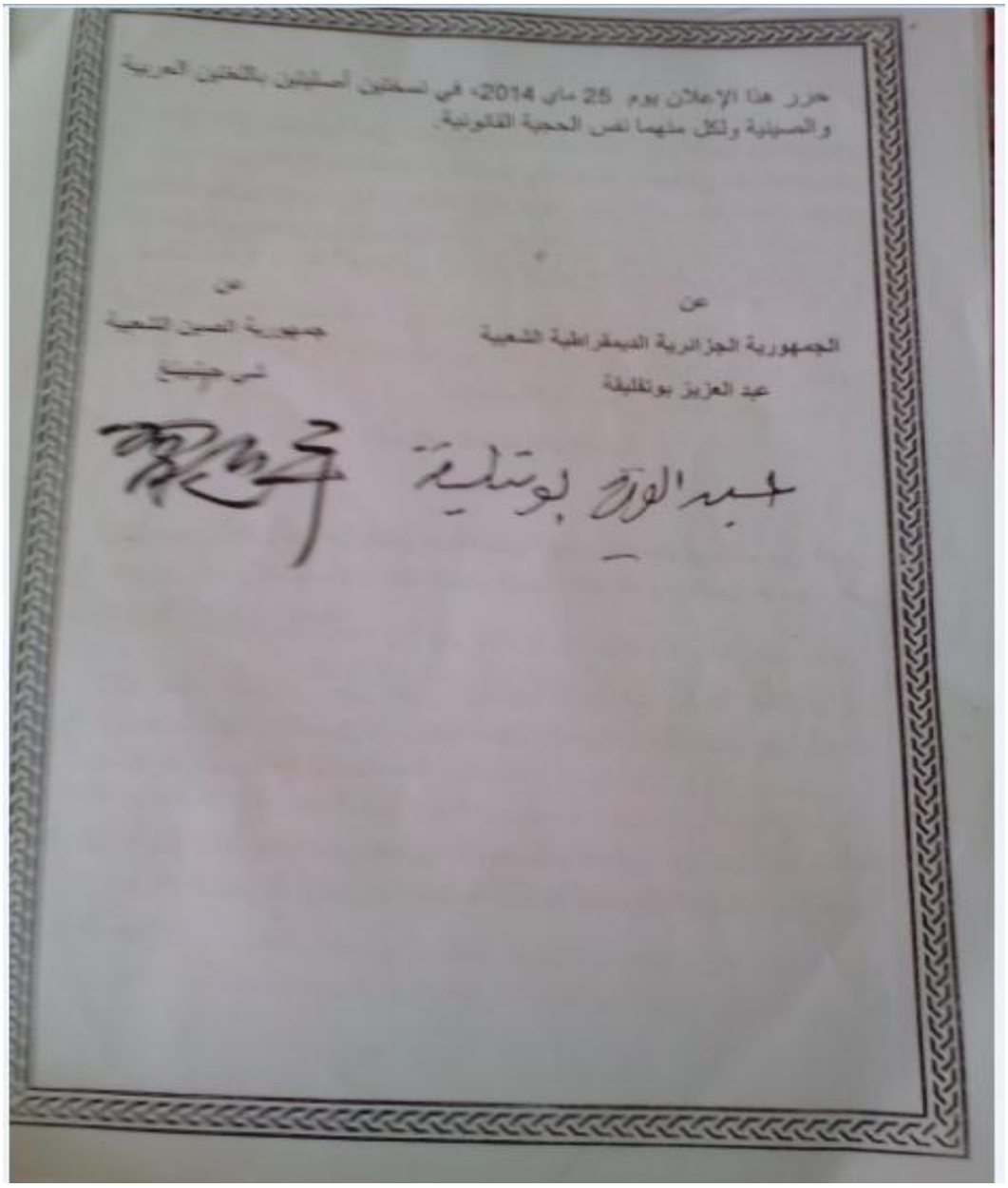

حرر هذا الإعلان يوم 25 ماي 2014، في نسختين أصليتين باللغتين العربية والصينية ولكل منهما نفس الحجية القانونية.

عن
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
عبد العزيز بوتفليقة

عن
جمهورية الصين الشعبية
شي جينبينغ

مقدمة

تعزيزا لأواصر الصداقة التاريخية و المتميزة التي تربط الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و جمهورية الصين الشعبية، و المشار إليهما فيما بعد بالطرفين، و المبنية على أساس الاحترام المتبادل و التعاون و التضامن المشترك.

تثمينا للمستوى المتميز الذي بلغته العلاقات الثنائية في كافة المجالات، و للتطور الشامل و المطرد الذي عرفته هذه الأخيرة، لاسيما منذ " البيان الصحفي بين الجمهورية الجزائرية الشعبية و جمهورية الصين الشعبية" الصادر بالجزائر في 4 فيفري 2004، و التوقيع على "الإعلان حول تطوير علاقات التعاون الاستراتيجي بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و جمهورية الصين الشعبية" ببجين يوم 6 نوفمبر 2006.

و أمام تطورات الوضع الدولي و الإقليمي الراهن و التحديات التي تواجهها الدول النامية و بروز بؤر توتر و رهانات أمنية جديدة في العالم، و التي أبرزت ضرورة بذل جهود مشتركة للبلدين.

و انطلاقا من قناعتها بدورهما الحيوي في طريق تكريس السلم ولأمن الدوليين خاصة في ظل التحديات التي تواجهها الدول النامية من أجل بناء مجتمع دولي عادل و مستقر.

و اقتناعا منهما بإمكانات البلدين الواسعة لتطوير التعاون الاقتصادي و التجاري و العلمي و العسكري و في علوم الفضاء، قرر فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، و فخامة السيد شي جين بينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية، الارتقاء بعلاقات التعاون الاستراتيجي القائمة بين البلدين إلى علاقات شراكة إستراتيجية شاملة في المجالات التالية:

أولا

التعاون السياسي

1- مواصلة و تعزيز التشاور السياسي و الحوار الاستراتيجي و البرلماني على كافة المستويات و تبادل وجهات النظر بشكل دائم و معمق و تنسيق المواقف حول العلاقات الثنائية و القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك و ذلك بتكثيف تبادل الزيارات رفيعة المستوى.

2- يعتبر الطرفان أ الجزائر و الصين دولتان ناميتان تحظيان برصيد تاريخي معتبر و باحترام كبير على الساحة الدولية و تتقاسمان توافقا واسعا حول عديد القضايا الدولية بما يسمح لهما العمل سويا للدفاع عن مبادئ و مقاصد ميثاق الأمم المتحدة لاسيما فيما يتعلق منها باحترام سيادة الدول و عدم التدخل في الشؤون الداخلية و فض النزاعات عبر الحوار و بالطرق السلمية في ظل احترام الشرعية الدولية. و يقترح الطرفان مبادرة من شأنها حث دول العالم على العمل كفريق واحد و تقاسم المسؤوليات بشكل مشترك و بذل جهود دؤوبة لتعزيز السلام و ضمان التنمية الشاملة للبشرية جمعاء.

3- سيواصل الطرفان تنسيق مواقفهما بشأن القضايا الإقليمية و الدولية ذات الاهتمام المشترك و فيما يخص إصلاح منظومة الأمم المتحدة و مجلس الأمن، و دعم تمثيلا أوسع للدول النامية في المنظمات و المحافل الدولية علاوة على تحقيق حكامة اقتصادية عالمية عادلة، خاصة فيما يتعلق بالتقلبات التي تعاني منها سوق المواد الأولية و كذا أزمة المديونية و الأمن الغذائي و التغيرات المناخية.

4- أعرب الطرفان عن انشغالهما بتوتر الأوضاع في المناطق عدة من العالم و جددا دعمهما لمبادئ و مقاصد ميثاق الأمم المتحدة و القواعد الأساسية للعلاقات الدولية، و دعا الى حل النزاعات و الأزمات الدولية بطرق سلمية، و عبرا عن معارضتهما المساس بمبدأ سيادة الدول مؤكدين على عدم التدخل في شؤونها الداخلية و تغيير أنظمتها باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها خارج الشرعية الدولية.

5- أكد الطرفان معارضتهما القاطعة و إدانتهما المطلقة للإرهاب و الجريمة المنظمة العابرة للحدود بكافة أشكالهما، وبما فيها التجارة غير الشرعية للأسلحة و المتاجرة بالمخدرات، و عبرا عن دعمهما للجهود الرامية إلى تجفيف منابع تمويل الجماعات الإرهابية.

6- جدد الطرفان تضمانهما المتبادل إزاء القضايا الأساسية التي تهم كلا البلدين، خاصة فيما من شأنها المساس باستقلال و وحدة و سلامة أراضيهما و من هذا المنظور، أكد الطرف الجزائري على التزامه بسياسة الصين الواحدة و دعمه الثابت لمواقف الصين من قضية تايوان و كل القضايا المرتبطة بالسيادة الوطنية و الوحدة الترابية للصين، ومن جهته أكد الطرف الصيني على دعمه الثابت لسيادة الجزائر و وحدتها الترابية و عدم التدخل في شؤونها الداخلية من أي طرف كان.

7- أشاد الطرفان بأهمية و جدوى منتدى التعاون الصيني العربي و منتدى التعاون الصيني الإفريقي كإطارين للحوار و التعاون من اجل تحقيق التنمية المتبادلة بين الطرفين الصيني و العربي و الإفريقي.

ثانيا

الاقتصاد و التجارة و الاستثمار

8- يرى الطرفان أن الاقتصاد العالمي يشهد حاليا عوامل عدم الاستقرار و عدم وضوح الرؤية فيما يخص آفاقه، و لاحظنا أنه رغم هذه العوامل السلبية إلا التعاون الاقتصادي و التجاري بينهما قد حقق نتائج مثمرة خلال السنوات الأخيرة، و ذلك بفضل ما يتوفر عليه اقتصاد البلدين من إمكانات و فرص و ميزات تكاملية تسمح بدفع عجلة التنمية و فتح آفاق جديدة له، سيما في مجال نقل التكنولوجيا.

9- يؤكد الطرفان على ضرورة الاستفادة الكاملة من آلية اللجنة المشتركة الصينية الجزائرية للتعاون الاقتصادي و التجاري و التقني، من خلال عقد اجتماعاتها و عبر مراجعة نتائج خطة التعاون المشتركة المتفق عليها و ذلك بين كل دورتين لذات اللجنة.

يؤكد الطرف الصيني دعمه لجهود الطرف الجزائري الرامية إلى بناء اقتصاد قوي و متكامل في إطار المخططات التنموية، حيث عبر عن مواصلة تشجيعه للشراكات الصينية ذات الكفاءات العالية و حثها على رفع استثمارها في الجزائر خارج قطاع المحروقات لتشمل كل المجالات و سيعمل الطرفان على توفير الظروف المواتية لإقامة علاقات شراكة بين شركات البلدين و دفعها لبحث مجالات و سبل جديدة للتعاون.

10- أكد الطرفان على ضرورة تعزيز و تنسيق مواقفها في المنظمات الدولية المتخصصة في المجالات التجارية و الاقتصادية و المالية، دعما منهما للجهود الهادفة إلى إقامة نظام اقتصادي دولي أكثر عدالة و إنصافا، و إلى توطيد علاقات التعاون بين دول الجنوب. و من هذا المنظور، تؤكد الصين دعمها لمسار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.

ثالثا

الطاقة و الموارد المعدنية

11- يعرب الطرفان عن ارتياحهما للتقدم الايجابي الذي أحرزه التعاون بين البلدين في مجال الطاقة و المناجم مع التأكيد على الآفاق الواسعة المفتوحة أمامهما، لاسيما في مجالات التنقيب و التكرير و تطوير الصناعات البتروكيماوية و تعزيز تبادل الخبرات و تحسين مستوى الكفاءات التقنية.

12- سيقوم الطرفان ببحث إمكانية إنشاء آلية تعاون بين البلدين في المجالات الطاقة على المستوى الوزاري تشمل الطاقة التقليدية و الجديدة و المتجددة، و في هذا السياق، ثمن الطرفان الناتج المحققة في إطار نشطات اللجنة العليا لمتابعة التعاون و لجنة التنسيق الفنية في مجال الاستعمالات السلمية للطاقة النووية، وأكد على ضرورة توسيع و ترقية العلاقات بين البلدين في هذا المجال.

رابعا

التواصل الإنساني و الثقافي و الاجتماعي

13- يولي الطرفان اهتماما بالغا لتعزيز التعارف و التقارب و ترسيخ الصداقة التقليدية بين الشعبين.

14- اتفق الطرفان على مواصلة توطيد التعاون في المجالات الثقافية و التعليمية و الرياضية و الإعلامية، و تبادل الزيارات بين الفرق الفنية و الثقافية، و دعم تعليم اللغة الصينية في الجزائر، و تعزيز التبادل و التعاون بين الجامعات و المعاهد و الهيئات الأكاديمية و وسائل الإعلام في البلدين.

15- يثمن الطرفان دور البعثات الطبية التي برسلها الصين الى الجزائر منذ 1963، و التي تعد رمزا من رموز الصداقة التقليدية بين البلدين.

16- يقرر الطرفان مواصلة ترقية التعاون الثنائي في مجال السياحة و تبادل الخبرات المتوفرة لديهما في تطوير السياحة و الفندقية و تشجيع الاستثمار و دعمه في قطاع المنشآت السياحية بكافة أنواعها.

17- يشجع الطرفان إقامة علاقات توأمة بين المقاطعات و المدن الصينية و نظيرتها الجزائرية، وكذا التبادلات بين المنظمات الأهلية و تعزيز التشاور و التعاون بين جمعيات الصداقة لدى البلدين.

خامسا

مجالات العلوم و التكنولوجيا و الاتصالات و الفضاء

18- يتفق الطرفان على تعزيز تعاونهما في مجال تكنولوجيات المعلومات و الاتصال من خلال إبرام اتفاقية تعاون في هذا المجال.

19- يعرب الطرفان عن ارتياحهما للتطور الذي شهده التعاون بين البلدين في مجال علوم و تكنولوجيا و تطبيقات الفضاء من خلال الاتفاق الذي تم التوقيع عليه بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و حكومة جمهورية الصين الشعبية بالجزائر في شهر ديسمبر عام 2013 وقيام الطرفان بتنصيب اللجنة المشتركة الصينية الجزائرية للتعاون الفضائي.

كما أكدا على استعدادهما لتعزيز التعاون في مجال الفضاء و الارتقاء به إلى أعلى مستوى تجسيدا لعلاقات الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين البلدين.

20- اتفق الطرفان على تعزيز التواصل و التعاون العلمي و التكنولوجي انسجاما مع الأولويات العلمية و التكنولوجية الجزائرية بما في ذلك التعاون في إقامة مختبرات مشتركة و حظائر تكنولوجية مشتركة و دعم العلماء الشباب للعمل في الصين و مشاريع بحثية و نموذجية مشتركة و موفدين خاصين في مجال العلوم و التكنولوجيا و غيرها.

سادسا

المجالات العسكرية و الأمنية

21- يعرب الطرفان ع تقديرهما العالي للتعاون العسكري القائم بين البلدين معتبرين إياه ركنا هاما للشراكة الإستراتيجية الشاملة، و مؤكدين عزمهما على مواصلة تعزيزه و تعميقه.

22- يؤكد الطرفان على تعزيز و تكثيف الزيارات رفيعة المستوى بين مؤسسات البلدين العسكرية و مختلف الأسلحة.

23- يتفق الطرفان على تعزيز التواصل و التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب و المخدرات و الجرائم المنظمة العابرة للحدود و التجارة غير الشرعية للأسلحة.

الفهرس

الفهرس

العنوان

الصفحة

مقدمة .....أ

الفصل الأول: الإطار النظري للتعاون الدولي.

تمهيد.....09

المبحث الأول: ماهية التعاون الدولي.....10

المطلب الأول: تعريف التعاون الدول.....10

المطلب الثاني: ظروف تطور التعاون الدولي.....19

المبحث الثاني: مستويات ومجالات التعاون الدولي.....22

المطلب الأول: مستويات التعاون الدولي.....22

المطلب الثاني: مجالات التعاون الدولي.....26

المبحث الثالث: شروط وأهداف التعاون الدولي.....28

المطلب الأول: شروط التعاون الدولي.....28

المطلب الثاني: أهداف التعاون الدولي.....30

خلاصة الفصل.....32

الفصل الثاني: الإطار الاقتصادي للتطور التعاون الجزائري الصيني

تمهيد.....34

المبحث الأول: المقاربات المفسرة للتعاون الاقتصادي الجزائري الصيني.....34

المطلب الأول: مقاربة القوة الناعمة.....34

المطلب الثاني: مقاربة الاعتماد المتبادل..... ...38

المبحث الثاني: الإطار الاقتصادي للتعاون الجزائري الصيني.....42

المطلب الأول: مقومات الاقتصادي الجزائري..... 42

المطلب الثاني: مقومات الاقتصادي الصيني 53

المبحث الثالث: تطور التعاونَ الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية.....63

المطلب الأول: مرحلة ما بعد الاستقلال من 1962 إلي 1989 64

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الحرب الباردة من 1990 إلي 2008.. 66

خلاصة الفصل.....70

الفصل الثالث: واقع التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني خلال فترة (2009-2015).

تمهيد.....72

المبحث الأول: التعاون التجاري بين الجزائر والصين..... 72

المطلب الأول: المبادلات التجارية بين البلدين..... 73

المطلب الثاني: حجم الاستثمارات بين البلدين.....79

المبحث الثاني: مؤشرات التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني.....85

المطلب الأول: قطاعات التعاون الاقتصادي بين البلدين..... 85

المطلب الثاني: نتائج التعاون الاقتصاد علي التنمية الاقتصادية في الجزائر..... ..88

المبحث الثالث: أفاق التعاون الاقتصادي الجزائري الصين..... 95

المطلب الأول: المشاريع المنجزة في إطار التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني..... .95

المطلب الثاني: اتفاق الشراكة الإستراتيجية الجزائرية الصينية..... 99

خلاصة الفصل.....103

الخاتمة..... 105

المراجع

الملاحق

فهرس الموضوعات